

منشورات جامعة عبد الحميد مهري
قسنطينة 2



مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية عدد 43 - جوان 2015

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

عدد 43، جوان 2015
ردمك: 2392 - 5140



Publications de l'Université Abdelhamid MEHRI
Constantine 2

Revue des Sciences Humaines & Sociales

Revue scientifique semestrielle à comité de lecture

N°43, Juin 2015
ISSN: 2392 - 5140

المجتمع والثقافة في الشمال الأفريقي القديم

نظرة موجزة في إسهامات الجزائر في الحضارة الإنسانية

أ.د. العربي عقون

قسم التاريخ والآثار

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مجتمع شمال أفريقيا القديم وثقافته وهي تحاول تفحص التاريخ الذي كتب بأقلام أجنبية غير موضوعية في كثير من الأحيان وهي أقلام أسست لفكرة أن شمال أفريقيا ليست له إسهامات في الحضارة الإنسانية.

وعبر ثلاث محطات رئيسية تحاول الدراسة أن تعرّف بـ:

- البلاد وخصائصها الطبيعية المنعكسة على المجتمع.
- المجتمع من حيث الأصول والبنى الاجتماعية والأسرة ومكانة المرأة.
- ثقافة الشمال الأفريقي القديم وإسهاماته في الحضارة الإنسانية.

وهذا للوصول في الأخير إلى أنّ للمغرب القديم عموما والجزائر على وجه الخصوص إسهاماته التي لا يمكن إغفالها، داعين الباحثين الشباب إلى ضرورة إعادة قراءة تاريخ المنطقة وخاصة القديم منه لتحريره من الأحكام المسبقة قديما وحديثا.

الكلمات المفتاحية

المجتمع . الثقافة . العائلة . القبيلة . الشمال الأفريقي القديم . الجزائر .

مقدمة

Résumé :

Cette étude traite la société et la culture de l'Afrique du Nord ancienne. Elle essaie d'examiner certains aspects de l'histoire de cette région; il s'agit là des écrits d'auteurs de l'époque coloniale, non objectifs dans de nombreux cas, ces auteurs ont mis en place l'idée que, l'Afrique du Nord, n'a pas de contributions à la civilisation humaine.

Ce fond est abordé dans cette étude, à travers trois points principaux, qui sont

- Les caractéristiques naturelles du pays.
- La société de Maghreb ancien, ses origines, ses structures, la famille et le statut de la femme...
- La culture de l'Afrique du Nord ancienne, sa contribution à la civilisation humaine

Et ce, pour tirer des conclusions plus objectives ; ce pays donnait à l'humanité le premier roman (Asinus aureus) et la première encyclopédie dans les sciences agronomiques.

Donc, ces travaux créatifs ne peuvent pas être ignorés, et nous appelons nos jeunes chercheurs à la nécessité de relire l'histoire de la région, en particulier son histoire ancienne, pour libérer notre histoire de ces préjugés, commis par certains historiens tendancieux.

Mots Clés :

Société. Culture. Famille. Tribu. L'Afrique du Nord ancienne. Algérie.

ليبيا (Libya) في المصادر
الإغريقية وأفريكا (Africa) في
المصادر اللاتينية الرومانية
والغرب الإسلامي (*) خلال
التاريخ الوسيط الإسلامي، هذه
التسميات على تعددها هي
تسميات لمنطقة واحدة تشكل
فضاء واسعا يمتدّ من غربي
حوض النيل إلى جزر الكناري

في المحيط الأطلسي ومن البحر المتوسط شمالا إلى هضبة الصحراء الكبرى على مشارف نهر النيجر في عبوره لتمبوكتو وغاو جنوبا ، وفي العصر الحديث ظهرت تسميات جديدة لهذه المنطقة حيث نجد في الدراسات الأوروبية - ما قبل الاستعمار - تسمية الدويلات البربريسكية (Etats Barbaresques) ولما عمم اسم أفريقيا على القارة ظهر اسم أفريقيا الشمالية (Afrique du Nord) أو شمال أفريقيا (North Africa) كمصطلح جيوسياسي^(*) وأخيرا ظهرت تسمية المغرب العربي التي روجت لها الصحافة العربية على الخصوص بعد استقلال بلدان المنطقة.

مثلا أن هذه المنطقة - والجزائر قلبها النابض - تمثل وحدة جغرافية فهي كذلك تمثل عبر التاريخ وحدة اجتماعية متمثلة في الشعوب المغاربية منذ التعمير البشري الأول إلى اليوم، كما تشير إليه المصادر التاريخية والدراسات الأثرية، وكذا التوبونيميا (Toponymie) التي لا ينتبه إليها بعض الدارسين، حيث أن أسماء الأماكن (جبال، مدن، أودية ... الخ) - ما عدا بعض الأحدث منها - هي أسماء من اللغة البربرية شرقا وغربا وشمالا وجنوبا^(*) (Mercier, Gustave, 1924 pp. 1-13).

قدّمت الدراسات الأثرية معلومات هامة عن التعمير البشري للمنطقة التي ثبت وجود الإنسان بها منذ المراحل الباكورة [إنسان جبل ار حود وإنسان المشتى (Mechtoïde)] وأهم عنصر لافت للانتباه هو تلك الحضارة التي ازدهرت في الهضبة الصحراوية (طاسيلي ن'آجر Tassili N'Ajjer) التي يمكن اعتبارها أول حضارة صورة

^(*) في قولنا جيوسياسي أي أن المصطلح يقوم على أساس الجغرافيا السياسية التي تهتم بالحدود السياسية بين الدول ولذلك يستثنى هذا المصطلح مصر التي تعتبر من بلدان الشرق الأوسط.

^(*) لا وجود لتوبونيميا أخرى سابقة للتوبونيميا الليبيكية مما يدلّ على أن الشعوب المغاربية القديمة (نوميديومور وقرامنت ... الخ) هي الأولى والأقدم وهذا يبطل أقوال بعض المتقولين الذين يريدون جعل هؤلاء مجرد مهاجرين إلى المنطقة على غرار شعوب أخرى ...

في التاريخ ففي تلك المنطقة التي كان مناخها معتدلاً ومطيراً تكوّنت الأشكال الأولى للتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية عبر مراحل طويلة كما يستفاد من الدراسات التي اعتمدت بالرسومات الصخرية التي صورت مختلف مشاهد الحياة التي عاشها مجتمع حضارة طاسيلي الذي يُعتبر سلفاً للشعوب المغاربية التي ستُعرف في فترات لاحقة بالقرمانت والنوميد والمور... (Hachid, Malika, 2000, pp. 1-31).

في هذا المجال الجغرافي المحدّد كان الحراك الاقتصادي والمجتمعي يتمّ بالتدريج، وفيه يكون المجتمع قد تكيف مع بيئته الطبيعية بقدر ما يحسن الانتفاع منها، والبيئة الطبيعية في موضوعنا هذا هي هذا المجال الجغرافي (أنظر الخريطة أدناه) هذه المنطقة التي توزّعها ثلاثية التلّ والسهوب والصحراء على الصعيد الجغرافي، وثلاثية الحضر-والريفين والجبليين على الصعيد الاجتماعي أو ثنائية البدو الرحّل والمزارعين المستقرّين (Rouissi Moncer, 1983, pp. 28-30)، هذه الأطراف تمثّل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في المنطقة عبر تاريخها.

التنوّع في المناخ ومظاهر السطح هو ميزة إيجابية في الشمال الأفريقي، ولكن امتداد فترات الجفاف على حساب الفترات المطيرة من سلبات الطبيعة في هذه المنطقة، ومن هذه السلبات خلو البلاد من أنهار غزيرة دائمة الجريان تحقّق التوازن الطبيعي وتدعم الأنشطة الاقتصادية وخاصة استغلال الأرض، وإذا كان انخفاض السطح في مصر قد سمح بجريان النيل شمالاً نحو البحر المتوسط وأنقذ مصر من جفاف مميت، فإن هضبة الصحراء الكبرى (آذرار إيفوغاس Adrar iforas) وقفت في وجه جريان نهر النيجر القادم من مرتفعات فوتا جالون باتجاه الشمال الشرقي وجعلته يميل باتجاه الجنوب الشرقي نحو بلاد غنية في مطرها وغطائها النباتي وليست في حاجة إلى مياه هذا النهر الذي يصبّ في خليج غينيا، والأخطر من ذلك هو أنّ الصحراء طغت في امتدادها، وظلّت تتوسّع حتّى أطلّت على المتوسط بين السيرتين (les deux syrtes) وعلى الأطلنطي

© جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

أ- مجتمع الشمال الأفريقي القديم

المجتمع هو عدد من الأفراد أو فريق من الناس تجمع بينهم روابط التماسك (المكان) والتعايش (روابط اجتماعية) والتشارك (روابط اقتصادية) بشكل منظم يحقق الانسجام والوفاق، فقد نشأ عن الاحتكاك اليومي بالبيئة الطبيعية والاجتماعية ظهور العادات والمعتقدات والتقاليد وكذا بروز بنيات اجتماعية تحدد التراتب التنظيمي المجتمعي.

وإذا اعتبرنا الهضبة الصحراوية (طاسيلي ن'اجر Tassili N'Ajjer) هي المنشأ الأول لمجتمع الشمال الأفريقي القديم (Alimen Henriette, 1968, pp. 421-458)، وأن أولئك النيوليثيين الطاسيليين هم أسلاف الشعوب المغاربية نحصل على استنتاج وهو أن شعوب شمال أفريقيا من أقدم الشعوب، بحيث بدأ التنظيم الاجتماعي في فترة باكرة جداً ومرّ بمراحل يمكن تتبعها من خلال الرسوم الصخرية الغنية بمختلف مشاهد الحياة الاجتماعية.

وفي فترات لاحقة بعد جفاف الصحراء وتراجع الحياة بها وقع النزوح شمالاً حيث سيتطور المجتمع سياسياً في أعرافه ونظمه الاجتماعية وسيتوّج ذلك بظهور الملكية (أشارت أسطورة تأسيس قرطاج إلى ملك اسمه يارباس^(*) (Hiarbas)).

أراد بعض المؤرخين نفي وجود شعب أصيل في هذه البلاد وهذا بطرح سؤال نادراً ما يطرح عندما يتعلق الأمر بالشعوب الأخرى وهو من أين قديم قدم قدماء الشمال الأفريقي (أسلاف الأمازيغ)؟ - وهو سؤال يجعلهم مهاجرين إلى هذه البلاد وليسوا شعبها الأصيل، وأن أفريقيا الشمالية أرض بلا شعب وبلاد للاستيطان (عقون العربي 2008 ص ص 191-200) - وللإجابة على هذا السؤال لم يترك هؤلاء بلداً إلا وافترضوا أن قدماء

(*) وهذا الملك الذي "أمضى" على اتفاق تأسيس قرطاج ليس المؤسس للمملكة أي أن مملكته أقدم من القرن التاسع قبل الميلاد بكثير.

الشعوب المغاربية يكونون قد هاجروا منه وفي الأخير ظهرت نزعتان تحاول كل منهما إثبات رأيها وهما:

■ النزعة القائلة بالأصول الشرقية انطلاقاً من كتابات بروكوب Procope وباقي المؤرخين المسلمين حيث استند هؤلاء على أسطورة «الشرق هو مهد البشرية» وتمّ «اختراع» قصة النزوح من الساحل السوري في أعقاب فتح يوشع Josué لأرض الميعاد... الخ (Procopé, II, 10, 22) وقصة بطل أسطوري هو أفريقش Africus للترويج للأصول اليمنية^(*).

■ النزعة القائلة بالأصول الأوروبية وهي قديمة وتعود جذورها إلى بعض المؤرخين الإغريق على غرار هيكاتوس وهيرودوت ثم أحيائها بعض الكتاب الأوروبيين خلال الفترة الاستعمارية على غرار برتولون Bertholon والنقيب روزي Rozet... الخ (عقون، العربي. 2008 ص. ص. 191-200).

وغير خافٍ أن هذه النزعات تهدف إلى «استتباع واستلحاق» أهالي البلاد الأصليين لترسيخ قدم الوافدين عبر الغزو والاحتلال سواء من الشرق أو الغرب، ولردّ على هذه النزعات خرج البعض بأطروحة أخرى تدافع عن الأصول المحلية لأهالي البلاد وتفترض أن الهضبة الصحراوية التي عرفت حياة اجتماعية اقتصادية نشطة خلال النيوليتيك هي مهد الشعوب المغاربية^(*).

^(*) ولعلّ ذلك كان أيام احتدام الصراع بين القيسية واليمينية في أعقاب الفتوحات لاستمالة الأمازيغ للصنف اليميني ضدّ الصنف القيسي.

^(*) وهذه هي الإشكالية التي عاجلتها مليكة حشيد في أطروحتها: الأمازيغ الأولون بين المتوسط والطاسيلي والنيل.

بنيات اجتماعية (الجزائر)	المقابل في المغرب (Maroc)	المقابل في المناطق المستعربة	المقابل الفرنسي
أخام ريف (قبائل الحضرة)	Akham Rif	ثاقمني	Thaguemni
أخام	أخام	عائلة	Grande Famille
ثاخرؤبت	Takharroubt	أغس	Aghess
أذروم	Adroum	موزا	Mouda
ثاڤارث	Thaddarth	آقوس	Agous
ثاڤيلت	Thaqbilt	ثاڤيلت	Thaqbilt
كنفدرالية	Confédération	كنفدرالية	Confédération
كنفدرالية	Confédération	بلاذ	Région

جدول رقم (1) بنيات اجتماعية جزائرية ومغربية
المصدر: بونفونشت، مصطفى. 1984 ص 45.

يقوم النظام الاجتماعي في الشمال الأفريقي القديم على أساس بنيات اجتماعية قاعدتها العائلة الموسعة (أخام - Akham) ويبرز هذا النظام خاصة في الأرياف لأن المدن تذوب فيها الانتماءات العشائرية بنسب متفاوتة، وقد استمرت هذه البنيات عبر التاريخ تتجدد في أسمائها ولكنها تحتفظ بذات النظام في عموم الشمال الأفريقي.

شكلت التحالفات القبلية كنفدراليات يجمع كل منها الإقليم الواحد، وقد يتحوّل بعضها إلى قوة سياسية فتؤسس ممالك مثل الماسيل والماسيسيل (النوميد) والمور، هذه الكنفدراليات هي في تعداد شعوب وتجمعها اللغة الواحدة والتقاليد والعادات والمعتقدات وهذه عوامل أساسية في قيام وحدة سياسية غير أنّ تدخل عوامل

«خارجية» حال دون ذلك^(*)، مع أنّ البعض يركّز على الناحية الجغرافية ويُرجع عدم قيام وحدة سياسية إلى خلو البلاد من مركز يمكن أن تلتفّ حوله باقي الأقاليم (Gautier E. F., 1937, pp. 9-10).

شعوب	كنفدراليات قبائل في تعداد شعوب
نوميدي Numides	ماسيل (Massyles) ماسيسيل (Masasyles)
مور Maures	باوار أو بابار (Bavares ou Babars) باقواط (Baquates) برغواطية في فترة لاحقة
جيتول Gétules	جيتول غربيون : بانيور + أوتولول + ماساث ... جيتول شرقيون (من القرامنت الى المارماريد) ميلانو جيتول (Mélano Gétules) قبي أقصى الجنوب

جدول رقم (2) شعوب وكنفدراليات قبائل المغرب القديم

1. العائلة في مجتمع الشمال الأفريقي القديم

هي العائلة الموسعة التي تتعايش فيها الأجيال الثلاثة: الجدّ والأبناء والأحفاد ولكبار السن مكانة كبيرة، ويبدو أنّ العائلة في بداياتها الأولى كانت أموسية^(*) (Matriarcale) وهي مرحلة مرّت بها كل الشعوب القديمة لكن استمرار بعض أشكال هذا النظام الأسري لدى فريق التوارق دليل على رسوخ هذا الشكل الأسري في إحدى أكثر المجموعات الأمازيغية محافظةً على التقاليد الاجتماعية الأقدم في الشمال الأفريقي، وعموماً فإن العائلة في مجتمع الشمال الأفريقي القديم كانت عائلة زواجية

^(*) لعبت قرطاج دور المعقل لوحدة الشعوب «الأمازيغية» من خلال سياسة التحالف والتحالف المضادّ التي أشعلت الحرب بين سيفاكس وماسينيسا وجاء بعدها الرومان الذين زرعوا بذور التفرقة بين نوميديا وموريتانيا منذ حادثة الغدر بالملك يوغرطة ... الخ

^(*) هي العائلة التي تنتمي إلى الأمّ في النسب والإرث ويكون فيها الخال في مقام العمّ في العائلة الأبوسية.

تقوم على أساس الاتفاق بين عائلتين، كما عرفت الفترة الوثنية تعدد الزوجات ^(*) لكن بشكل محدود، وكان زواج الأباعد هو المفضل ^(**).

2. مكانة المرأة

ليس في التقاليد والأعراف الأمازيغية ما ينتقص من مكانة المرأة فقد تبوّأت أعلى الرتب الاجتماعية بحيث تقبل المجتمع أن تكون ملكة وأن تقود الجيوش (الكاهنة) وأن تكون مستشارة في شؤون السياسة والحرب (سيليا أخت الثائر فيرموس) ولعل هذا الوضع المتميز هو الذي كان وراء الأسطورة التي رواها ديودور الصقلي (Diodore de Sicile, II, 44) عن النساء الأمازוניات (Amazones) في المنطقة الغربية من ليبيا (الشمال الأفريقي القديم)، وعموما فإن هذه التقاليد لا يزال لها بعض الامتدادات إلى اليوم في عموم الشمال الأفريقي بنسب متفاوتة وأهمها مشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير وقيادتها للمعارضة ووجودها في كثير من القطاعات ذات الطابع العسكري.

ب- ثقافة الشمال الأفريقي القديم

تُقدّم تعاريف متعددة لكلمة «ثقافة» ^(*) حسب تعدد المدارس الفكرية والفلسفية وحسب تعدد المجالات التي تحتلها الثقافة في الزمان والمكان والبيئة والطبقة

^(**) تذكر المصادر أن ماسينيسا كان له 44 ولدا مما يدل على وجود تعدد الزوجات في العائلة الملكية، كما أن هذت

الملك الذي عمّر طويلا كان لا بدّ له من أكثر من زوجة ولا نعرف إن كان التعدد بالتعاقب أم بالتوازي ؟

^(***) ليس في التقاليد البربرية (الأمازيغية) شرط تزويج البنت من ابن عمّها كما هو الحال في عادات شعوب أخرى وهذه ميزة تجعل المجتمع الأمازيغي منفتحاً وله القدرة على احتواء الوافدين عبر التاريخ.

^(*) تنبغي الإشارة هنا إلى أن مصطلحا كالثقافة وغيرها من مئآت المصطلحات الحديثة ظهرت في بيئة علمية أوربية باعتبار أوروبا مهد الحضارة الحديثة وعندما وقع الاحتكاك بهذا الحضارة فيما يعرف بالنهضة العربية قامت نخبة من اللغويين العرب الذين اشتغلوا بترجمة العلوم الحديثة إلى اللغة العربية بنحت مئآت المصطلحات باشتقاقها من جذور كلمات عربية ليقابلوا بها المصطلحات الأوربية وهم بذلك وضعوا الأساس لغة عربية حديثة

الاجتماعية... الخ. ومن هذه التعاريف أن الثقافة هي: «كل ما هو غير فطري أي أنها تعني ما هو مكتسب من خبرات وأفكار ومعلومات وفنون وعلوم..» (De Koninck, Thomas, 1996, pp. 583-612).

في علم الاجتماع تُعرّف الثقافة بأنها: «كل ما هو مشترك لدى مجموعة من الأفراد ويدعم التلاحم في ما بينهم». وفي تعريف اليونسكو أن «الثقافة في معناها الواسع يمكن اعتبارها مجموعة علامات متميزة: روحية ومادية وفكرية، تميز مجتمعا أو فريقا اجتماعيا وتضم من جهة أخرى الفنون والآداب وأنماط المعيشة والحقوق الأساسية للكائن البشري ومنظومة القيم والتقاليد والمعتقدات، هذا «الخزان المشترك» يتطور في الزمان والمكان في أشكاله المتحولة ويتشكل بطرائق متميزة في التفكير والسلوك والتواصل»^(*).

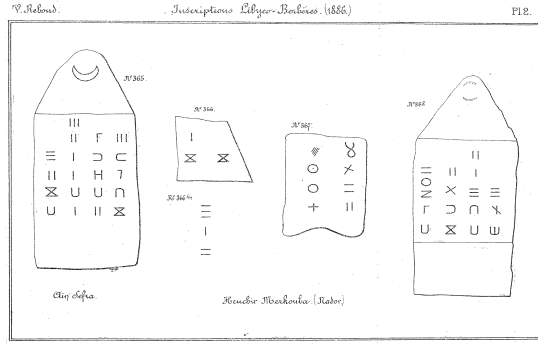
الثقافة حسب الكندي روشي هي «مجموعة طرائق في التفكير والإحساس تنقسمها مجموعة أفراد بطريقة موضوعية ورمزية في الآن ذاته، وهي مجموعة منتجات مادية ومعنوية مكتسبة ضمن المجتمع» (Rocher G., 1995 pp. 101-127).

كلمة ثقافة حديثة في اللغة العربية وضعت لتقابل كلمة Cultura اللاتينية التي تعني في الأساس «الزراعة» وأول من استعملها للدلالة على الرقي الأدبي والفكري للإنسان هو شيشرون (Cicéron) في قوله الشهير الفلسفة زرع الروح Cultura animi philosophia est حيث جاء في تعبيره ما يلي: «الحقل مهما كان خصبا لا يمكن أن ينتج

(L'Arabe moderne) مواكبة للتطورات العلمية وما نريد توضيحه هنا هو أن هذه المصطلحات العربية "لفظيا" لم تظهر في بيئة علمية عربية وإنما تمّ نحتها ثم نشرها والترويج لها عبر الصحافة على الخصوص وبذلك ارتقت اللغة العربية وأصبحت قادرة على استيعاب العلوم والأفكار والفلسفات الحديثة. ^(**) هذا وارد في تصريح مكسيكو خلال الندوة العالمية حول السياسة الثقافية 26 جويلية - 6 أوت 1982.

دون زرعه، كذلك الأمر بالنسبة للإنسان لا يثمر دون تعليم» (CICERON, 1960. II, 4, 13).

نريد من خلال هذه التعاريف أن نلقي نظرة على كل الأشكال الثقافية (لغة، تقاليد وعادات، معتقدات، وهي الأشكال الأولى، ثم الأشكال الأكثر تطوراً: الأعمال الفنية والأدبية والفكرية والعلمية) التي تراكمت وتفاعلت في هذه الرقعة الجغرافية التي يمتد عليها الشمال الأفريقي القديم ولعل أقدم هذه الأشكال هو اللغة.



كتابات جنائزية لبيكية

المصدر: RSAC, Volume XXIV, Année 1886-1887, PL 12

لغة الشمال الأفريقي القديم الأصلية هي اللغة المسماة في الدراسات المتخصصة اللغة الليبيكية (Le Libyque) وهي لغة كانت معاصرة للغات قوية (مثل الفرعونية والإغريقية واللاتينية ولغات الشرق الأدنى القديم) ولكن تلك اللغات اندثرت منذ قرون بينما لا تزال اللهجات المنحدرة من اللغة الليبيكية حية إلى اليوم ومتداولة في الحياة اليومية لملايين المتكلمين بها، وقد كانت اللغة الليبيكية لغة مكتوبة لها أبجديتها (تيفيناغ) (Chaker, S. 1982-1983, p. 216)، لكن الاحتلال الروماني الذي سيطر على

البلاد قرونا عديدة فرض لغته ومنذئذ تحولت اللغة الليبكية(*) إلى لغة شفوية لأنها فقدت السند السياسي في بلاد فقدت سيادتها- (ElQadery Mustapha, 2008, pp. 67-82).

اللغات الوافدة إلى الشمال الأفريقي القديم هي اللغة الإغريقية في قورين (Cyrénaïque) واللغة الفينيقية في قرطاج ثم اللغة اللاتينية في عموم حوض البحر المتوسط وليس الشمال الأفريقي القديم فقط، وكانت هذه اللغات مسنودة سياسيا، فقد كانت الفينيقية لغة التجارة في البحر المتوسط والإغريقية لغة الفنون والآداب والعلوم ثم خلفتهما اللغة اللاتينية التي مكنتها الإمبراطورية الرومانية من السيطرة على حوض البحر المتوسط.

ج. جوانب من إسهامات الجزائر القديمة في الثقافة الإنسانية

يمكن البدء من النيوليثيك في هضبة الطاسيلي في الجنوب الجزائري حيث ترك لنا أولئك النيوليثيون الطاسيليون مشاهد كثيرة منقوشة على الصخور تصور جوانب هامة من حياتهم اليومية وهي اليوم تشكّل متحفا في الهواء الطلق، ومن تلك المشاهد يستتج أنهم أول من بدأ في تحويل مواد أولية إلى أشياء مصنوعة، حيث حولوا الخشب إلى سكاكين، وأول من بدأ في صناعة النبال... الخ وأول من استعمل أشياء مختلفة لصناعة شيء واحد، وكان أولئك الطاسيليون النيوليثيون رواد النقش والنحت والتصوير وصناعة الآلات الموسيقية والعزف عليها والرقص على أنغامها، هذا عدا

(*) لم يصل إلينا شيء من الكتابات الليبكية سوى النقوش التي كشفت عنها الأبحاث الأثرية وقد اعتنى بجمعها عدد من الباحثين مثل الدكتور روبرو (DR Rebaud) وشابو (Chabot) وكانت بعض الدراسات الواقعة تحت تأثير أيديولوجي تريد أن تجعل من وصول البحارة الفينيقيين إلى سواحل الشمال الأفريقي القديم بداية للتاريخ في هذه المنطقة غير أن الأبحاث الأثرية أثبتت أن الشمال القديم عرف النظم الاجتماعية والسياسية و اخترع أبجديته الخاصة المتطورة عن الرسوم الصخرية في الطاسيلي قبل وصول أولئك البحارة بقرون طويلة.

الحديث عن المستوى الرفيع الذي بلغوه في فن التصوير الذي وصلوا به درجة الكمال حيث أنّ عددا هائلا من تلك الرسومات الصخرية يعتبر أعمالا فنية تامة^(*).



المصدر: Muséum National d'Histoire Naturelle Paris (relevé des fresques de Tassili)

تفاعل قدماء الشمال الأفريقي مع اللغات الوافدة فاكسبوها وأتقنوها كأبنائها الأصليين ثم طوّعوها وعبروا بها عن ذاتهم وأحاسيسهم ورؤاهم وأفكارهم^(**)، فقد نشأت في قرطاج لغة فينيقية جديدة متأثرة باللغة الليبكية هي اللغة البونية (Le Punique) وحتى الأبجدية تطوّرت لتترك الأبجدية الفينيقية مكانها للبوني الجديد

^(*) العمل الفني التام هو العمل أو اللوحة التي لا يجد فيها أي فنان مهما كانت موهبته شيئا يمكن تعديله أو إضافة شيء له.

^(**) عبر غوتيي عن هذه القدرة على امتلاك لغة الآخر التي نعتبرها ميزة بقوله أنّ الأفارقة يبدعون في لغة الآخر مع أنّ هذا لا ينفي عنهم القدرة على الإبداع إلاّ أنّه لم يقل عن فرنسا ذات الشيء فلماذا لم يبدع الفرنسيون في لغتهم السلتية واعتنقوا لهجة من لهجات اللغة اللاتينية التي هي اللغة الفرنسية !

(Néo punique) وهذا هو ما نسمّيه أفرقة قرطاج لأن الجغرافيا كما يقال هي القاطرة التي تقود التاريخ (CAMPES G., 1979, p. 43-53).

ذات الشيء يقال عن اللغة اللاتينية التي مكّنت لها المدرسة من الانتشار في الحواضر الأفريقية على الخصوص حتى ظهرت فيها لهجة لاتينية خاصّة بها وكان لا بدّ من انتظار أكثر من قرن ليظهر الجيل الأول من الكتاب الأفارقة باللغة اللاتينية، لأن السبيل الوحيد للترقية في سلّم الوظائف الإدارية والاجتماعية^(*)... كان مشروطا بامتلاك هذه اللغة التي هي اللغة الرسمية في عموم الإمبراطورية الرومانية (جوليان، شارل أندري، 1969، ص 248).

في العادات والتقاليد والمعتقدات والأعراف، هناك العديد من المؤشرات الدالة على مجتمع منظم منذ فترات باكرة وفي الرسوم الصخرية الطاسيلية الكثير من المشاهد التي تعبر عن تشكّل حياة اجتماعية واقتصادية وكذا عن بدايات المعتقدات الدينية، فقد عرف عن المجتمع الأمازيغي منذ القدم تديّنه البسيط ولذلك لم تكن حياته الدينية مليئة بالآلهة ولم يكن في حاجة إلى سلك كهنوتي ضخم كما هو الحال في ديانات شعوب أخرى، وقد تعبّد للشّمس والقمر وآمن بالأرواح الخفية (الجن) لكن كان له معبودان على رأس كل المقدسات الأخرى وهما تانيت^(*) إلهة الأمومة والطفولة والمرأة الحامل

^(*) في هذا السياق يقول القديس أوغسطينوس: «إنّ الدولة الرومانية التي تعرف كيف تحكم الشعوب لم تفرض على المغلوبة منها سيطرتها السياسية فحسب بل لغتها أيضا».

^(*) تانيت كلمة أمازيغية تعني الوحم (حالة تنتاب المرأة أثناء الحمل) ولا شك في هويتها الأمازيغية الأفريقية، ومع ذلك يحاول البعض من مستكبي الأيديولوجيات تجريد الشمال الأفريقي القديم من تاريخه بحيث ينسبون لها إلى الفينيقيين وهذا تزوير سافر للتاريخ لأن المعابد الفينيقية في فينيقيا ليس فيها أي أثر لهذه الإلهة مع أن هؤلاء وصل بهم الحال إلى حدّ سرقة لوح صخري نقش فيه صورة الإلهة تانيت وعرضها في متحف لبناني لإثبات ادعاءاتهم! وقد عزّ على هؤلاء أن يعبد القرطاجيون إلهة أفريقية "بربرية" ولذلك لفقوا لها النسب الفينيقي.

والإله أمون^(**)، وقد بلغ تعلق قدماء الأمازيغ بالإلهة تانيت أن جسدوها في الحلي الفضية وفي الوشم لتكون تعويذة وزينة، وهو شيء مستمر إلى الآن بعد أن ترك الجانب المعتقدي المكان للجانب الثقافي الفلكلوري، ولعل أهم ميزة تثير الانتباه في الديانة الأمازيغية القديمة هي الاحتفاء بقوس قزح واعتباره تجلياً لعروس إله المطر آنزار^(***) - في بلاد تعاني من الجفاف في بعض المواسم - ولذلك يسمّى قوس قزح في الأمازيغية: ثيسليث ن'وانزار (Tisli N'wanzar).

عرفت واحة سيوة - التي لا تزال أمازيغية إلى اليوم - باسم واحة الإله أمون وأصبحت مزاراً ومحجاً يفد إليها المتعبدون لهذا الإله من كل الجهات وكان أشهر من وفد إليها الإسكندر المقدوني وقد أصبح هذا الإله إلهاً أمازيغياً مصرياً إغريقياً وتداخلت عناصر طقوسية من الأطراف الثلاثة في عبادته ولذلك كان أصله محل نقاش كبير^(*).

خلال الفترة المسيحية قَدّم الشمال الأفريقي القديم عموماً والجزائر على وجه الخصوص العديد من الإسهامات الرفيعة على يد شخصيات ذاع صيتها في العالم القديم (FERDI Sabah, 2008, pp. 122- 129) فهو مهد القديس مرقس (St. Marc)

^(**) أمون هو الآخر إله "شمفريقي" قديم وكان له معبد شهير في واحة سيوة الأمازيغية التي تسمى واحة الإله أمون كما عُبد في وادي النيل أيضاً والاسم واضح من ضيعته (صيغة المفرد المذكور في الأمازيغية) وهو قريب من اسم الماء (أمان) والروح (إمان) في الأمازيغية.

^(***) في الثقافة الشعبية تقام له طقوس لإنزال المطر ومع أن الإسلام جاء بصلاة الاستسقاء إلا أن طقس أنزار المسمى بوعنجة لا يزال موجوداً في أريافنا، وأهم ما في طقوسه هو مناشدة هذا الإله بأهازيج تختلف من منطقة إلى أخرى ولكن تتفق في غايتها.

^(*) المعروف أن الشمال الأفريقي هو بلد الخراف عبر التاريخ وأهم أثر دال على أهمية هذا الحيوان الوديع ما نجده في الرسوم الصخرية (كبش بوعلام) ولذلك يرى البعض أن عبادة أمون في صورة كبش تكون قد انتقلت من الصحراء الليبية إلى وادي النيل في وقت مبكر ليصبح أمون هو كبير الآلهة هناك.

رأس الكنيسة الأرثوذكسية القبطية^(**) والقديس كيريانوس (St. Cyprien) والقديس أوغسطينوس (St. Augustin) أكبر آباء الكنيسة الكاثوليكية (عقون العربي، 2002 ص 119-134) والقديس أوبطاتوس الميلي (St. Optat de Milev) وترتوليانوس (Tertullien) أكبر المنافحين Apologistes عن المسيحية (CHITOUR Chems Eddine، 2008 pp. 106-107) وتأسس مذهبان في المسيحية على يد اثنين من الشمال الأفريقي القديم هما: أريوس (Arius) مؤسس المذهب الأريوسي القائل بالطبيعة الواحدة للمسيح وهي الطبيعة البشرية نافيا عنه الصفة الإلهية^(*) والقديس دوناتوس (St. Donat) مؤسس المذهب الدوناتى (بن ميس (عبد السلام، 2010، ص. 23).

في المجال العلمي قدّم الشمال الأفريقي القديم مساهمة رائدة فمنه خرجت أول موسوعة فلاحية في علم النبات وهي الموسوعة التي ألفها ماغون القرطاجي (Magon) وقد ترجمت إلى اللاتينية بعنوان الفلاحة الأفريقية^(*) ويخطئ الذين يتناولون التاريخ بنزعة عرقية عندما ينسبون هذه الموسوعة إلى البونيين وأسلافهم الفينيقيين، ويتعمّد المغالون منهم الخطأ، عندما يطمسون إبداعات الآخرين، فماغون هذا هو ابن القرن الثالث إلى الثاني ق.م. وكانت قرطاج حينها قد تأفرقت تماما، وما فعله ماغون هو التجول في أرياف الشمال الأفريقي القديم وجمع الخبرات الفلاحية من فلاحي البلاد ليدوّن تلك الخبرات في كتاب ضخّم من 28 جزءاً، وفي هذه الحال يكون ماغون هو من تعلّم من فلاحي البلاد وليس العكس.

^(**) ولد في برقة نزحت عائلته إلى فلسطين، هو أحد حواربي المسيح، كتب أحد الأناجيل الأربعة المعروف باسمه.

^(***) اعتبر البعض أنّ الأريوسية تمثل أول ردّ فعل عقلائي شمال أفريقي (أمازيغي) على المسيحية الأولى المشرقية وكذا أول صيغة للعقلانية بالمفهوم الفلسفي لهذه الكلمة.

^(*) كما ترجم إلى الإغريقية واعتنى بنشره على نطاق واسع الإغريقي كاسيوس ديونيسيوس Cassius Dionysus القرن الثاني ق.م.

في المجال الأدبي خرج من الشمال الأفريقي القديم أول عمل روائي في التاريخ وهو من إبداع الأديب الفيلسوف أبوليوس المادوري (Apuleius de Madaure) ويعرف هذا العمل الروائي باسم التحولات أو الحمار الذهبي (Asinus aureus) كما ولع الأفريقيون القدماء بالريطوريقا (فن البلاغة) وكان من أشهرهم على الإطلاق فرونطون السيرتي (Fronton de Cirta) الذي استقدمه الإمبراطور هدریان إلى روما وعهد إليه بتدريس ولديه ماركوس أورليوس Marc Aurèle وفاروس (Varus)، وهذا نموذج من نشره:

«... عندما يحلّ الأجل - الذي لا يمكن أن يؤجل -
سأحيي السماء وأنا أغادر هذه الدنيا، وسأشهد بنفسني على
جلال الأعمال التي صنعت، لقد عشت راحة البال مع
أهلي ولم أتحصل على أيّ من الأبحاث التي في حوزتي بطرق
مشينة، لقد كنت منشغلا بالجانب الروحي أكثر من الجانب
المادّي، لقد فضّلت دراسة العلوم على المنافع المادّية وبقيت
بسيطا، بل لم أتوسّل الحماية من أحد، وكنت أقول الحقيقة
بأمانة، أسمع دون أن أشكو، وكنت أفضل مواساة صديق
على الانغماس في الملذّات وأطلب دائما أقلّ ممّا أستحقّ، لقد
كنت أقرض المال ما استطعت وأساعد من يستحقّ ومن لا
يستحقّ، لم أكن أشرط الامتنان، ولم يثنني ما أجده من
جحود على فعل الخير ما استطعت تجاه الآخرين! (عقون،
العربي. 2005، ص. 315).

عرّف الشمال الأفريقي القديم التعليم بمراحله: الابتدائي والثانوي والعالي وقد ظهر التعليم الابتدائي في روما وشمال أفريقيا (قورينا Cyrenaïque) في وقت واحد تقريباً أي خلال القرن السادس ق.م. وكان له معلم متخصص (Primus Magister) ويمتدّ على خمس سنوات يتعلم فيها التلميذ^(*) القراءة والكتابة والحساب (St Augustin 1989, I, 13). ولقد كان التبادل الثقافي مزدهراً بين قورينا وأثينا من جهة وبينها وبين الإسكندرية من جهة أخرى منذ القرن الثالث ق.م. ومن هناك تسربت المؤثرات الهلنستية^(*) إلى الشمال الأفريقي القديم خاصة بعد زوال الطوق القرطاجي على المملكة النوميدية في عهد ماسينيسا (238-148 ق.م.) حيث أصبحت لهذه الأخيرة واجهتان بحريتان الأولى ما بين خليجي السيرت الكبير والصغير^(**) مطلة على الحوض الشرقي للمتوسط والأخرى ما بين طبرقة وروساير مطلة على الحوض الغربي للمتوسط (AOULAD TAHER M., 2004-2005, pp. 29-41).

كانت أولى البدايات الحقيقية للتعليم الثانوي في الشمال الأفريقي القديم منذ القرن الأول قبل الميلاد (الفترة الرومانية) وكانت اللغة الإغريقية تحتل المكانة الأولى في البدايات ثم أخذت مكانة اللغة اللاتينية تزداد لأنها مدعومة من الدولة الرومانية، وكان التركيز خاصّة على النحو وكان يتوجّب على التلميذ حفظ دروسه عن ظهر قلب واستظهارها أمام أستاذه، وكانت المقررات تضمّ أشعار هوميروس ونصوص أوريبيد

^(*) الفعل تعلّم يقابله في الأمازيغية: يَلْمَذُ ومنه تشتق باقي صيغ التعلم في الأمازيغية فهل كلمة تلميذ من أصل أمازيغي أم العكس؟

^(**) الهلنستية (Hellénistique) يقصد بها الثقافة والحضارة الإغريقية ما بعد الإسكندر المقدوني.

^(***) ازدهرت العلاقات الإغريقية النوميدية على الخصوص في عهد الملك ماسينيسا وابنه ميسيسا وقد استقدم الملك ماسينيسا عددا من الفنانين والمهندسين الإغريق إلى عاصمته سیرتا كما أرسل بعض أبنائه لمزاولة دراستهم في أثينا واشترك ابنه مسطّان (والد يوغرطة) في الألعاب الأولمبية وكان أول مغربي (جزائري) ينال ميدالية.

(Euripide) وأبوليوس المادوري وشيشرون (Cicéron) وأشعار فيرجيليوس (Virgile) وغيرهم (Marrou H. , 1937, p.25).

عرفت قورينا أو المدن الخمس (Pentapoles) التعليم العالي قبل روما وكانت الريطوريقا (Rhétorique) أهم المواد المدرّسة لأنها ضرورية في الوظائف السياسية والقضائية ثم تأتي بعدها المواد الأخرى، كما أصبحت قرطاج منذ القرن الأول بعد الميلاد مركزا ثقافيا كبيرا يقصده طلبة التعليم العالي من كل جهات الشمال الأفريقي القديم وفي هذا السياق يقول أبوليوس المادوري: «إنّك لا ترى في قرطاج إلا نخبة المثقفين الضليعين في مختلف العلوم: طلبة يدرّسون وشباب يتباهون بعلومهم وشيوخ يدرّسون... إنّ قرطاج مدرسة معتبرة في منطقتنا، إنّها هدية السماء للأفريقيين» وهذا يوفينال (Juvénal) منذ القرن الأول الميلادي ينصح خطيبا وُلد في روما بالذهاب إلى الضفة الأخرى للمتوسط (أفريقيا) بحثا عن حظ أوفر قائلا له: «إن أفريقيا هي الأرض التي أنبت المحامين والفصحاء...» (Mandouze André, 1955. p. 38).

كانت قورين مركزا ثقافيا وعلميا كبيرا يفد إليه الطلبة من مختلف الجهات بما في ذلك بلاد الإغريق ذاتها، والإسكندرية، كما يفد إليها الأساتذة مثل أفلاطون الذي زار المدينة لمقابلة الرياضي الأفريقي الشهير ثيودوروس (Théodoros) كما ذكر هو ذاته في محاوره (Theaetetus) وكان الاهتمام بالرياضيات توجّها مغاربيا قديما أحياه وعمّقه إراتوستين القوريني 276 - 194 ق.م. (Eratosthène) وبلغ ازدهار الدراسات الفلسفية أوجّه بتأسيس مدرسة قورينا الفلسفية على يد أرستيب القوريني (Aristippe de Cyrène) وهي مدرسة طوّرت فلسفة أصيلة أساسها مبدأ اللذة والابتعاد عن الألم^(*).

(*) مذهب اللذة hédonisme القائل بأن السعادة تكمن في الشعور المباشر باللذة الحسية.

في هذا السياق ينبغي التنويه بالملك يوبا الثاني (52 ق.م. - 23 ب.م.) الذي جعل من عاصمته يول-القيصرية^(*) (Iol-Césarée) مركزا حضاريا وعلميا مرموقا رغم نشأته الرومانية إلا أنه كان كباقي معاصريه يميل إلى الثقافة الإغريقية، واعتبر بعض الباحثين أن قيصرية (شرشال) هي أول مدينة «مغربية» إن لم تكن الوحيدة التي اهتمت بتدريس الفنون والآداب على الطريقة الإغريقية (Monceaux, Le Père Paul, 1894 pp. 47-58) منذ القرن الأول قبل الميلاد، وكان التبادل العلمي والثقافي بين قيصرية وأثينا مزدهرا تبودلت فيه الوفود العلمية، كما كان الملك يوبا الثاني محل حفاوة من قبل الأثينيين الذين أقاموا له تمثالا وضعوه أمام الخزانة الرسمية لمدينتهم وأكثر من ذلك منحوه المواطنة تقديرا لمكانته الأدبية والفكرية، وهذا ما جعل شرشال تضاهي الإسكندرية حيث وفد إليها الطلبة للاستفادة من المحاضرات التي يلقيها الأساتذة المستقدمون من بلاد الإغريق، وظل الإشعاع الثقافي الهلينيستي في قيصرية ساطعا مشرقا إلى آخر أيام بطليموس بن يوبا الثاني الذي غدر به الإمبراطور الروماني كاليغولا (Caligula) وأمر باغتياله (40 ب.م.) وهو في ضيافة الإمبراطورية الرومانية، وبذلك تراجع الدور العلمي الريادي لجامعة قيصرية بالحد من التأثير الهلينيستي على بلدان الشمال الأفريقي القديم لتحل اللغة اللاتينية محل اللغة الإغريقية تدريجيا (بن ميس، ص 34).

إلى جانب هذه العواصم الثلاث قورين وقرطاج وقيصرية التي كانت مراكز للتعليم العالي هناك باقي المدن التي لا تخلو أي منها من مدرسة أو مدارس تؤمن لتلاميذها ما نسميه اليوم التعليم الابتدائي والثانوي وأهمها سيرتا (قسنطينة) التي أنجبت أحد عمالقة البلاغة وهو فرونطون السيرتي وهيون (عنابة) التي زاول بها

(**) شرشال الحالية، اسمها الأقدم هو يول أضيف له لقب الانتهاء إلى يوليوس قيصر: كيساريا أو قيصرية وهو لقب أضيف إلى مدن عديدة من طرف الرومان لتمجيده.

القدّيس أوغسطينوس نشاطه الديني والفكري كأسقف وفيلسوف، وسيكا فينيريا Sicca Veneria (الكاف) التي درس بها أرنوبيوس الريطوريقي، ومادور Madaure (مدواورش Madauros) التي أنجبت أول روائي في التاريخ «أبوليوس المادوري» ومن بين أقوى الأدلة على التطور الفني والأدبي تمتع كلّ مدينة أفريقية بمسرح^(*) ولذلك ظلت الثقافة حاضرة في الحياة الاجتماعية وظلّ الأفارقة يكتبون ويدعون وكان آخرهم الشاعر كوريبوس (Corippus) 520-568 والأسقف فيكتور الفيتي (Victor de Vita) 440-484 اللذان عاصرا تقريبا نهاية التاريخ القديم (476 م) وهو ما يدلّ على أنّ الشمال الأفريقي القديم ظلّ يبدع ويتّج ويثري الثقافة الإنسانية إلى بدايات العصر الوسيط (عتمان، ص. ص. 67-80).

(*) أنجب الشمال الأفريقي القديم أحد فطاحل المسرح العالمي وهو ترنس الأفريقي (Terentius Afer) الذي أثار المسرح بعدد من المسرحيات الشهيرة،

خاتمة

ما يمكن قوله بعد هذا الاستعراض الموجز الذي أردنا أن يكون نظرة فاحصة مبرزة لبعض الجوانب التي لم تنل حقها من البحث هو أن للشمال الأفريقي القديم نصيبه من الحضارة والثقافة وليس كما يصوره البعض بلدا عقيما، على غرار ما فعلته المدرسة الكولونيالية التي وزعت ما أنتجته هذه البلاد من حضارة وثقافة بين الفينيقيين والرومان فكل ما ليس رومانيا هو فينيقي والعكس ولم يترك منظرو تلك المدرسة للأمة «المغاربية» إلا الهامش المتعلق بالمرحلة البدائية، وذلك ما لا نراه خطأ منهم لجهلهم فهم أعلم من غيرهم بتاريخ المنطقة بكل تفاصيله، ولكن الأصح هو أنهم مارسوا تكتيكا أيديولوجيا يهدف إلى محو هوية البلاد والانتقاص من قدرة أهلها على الإبداع الفكري، وهو إجحاف ينبغي اليوم إزالته ومحو آثاره، رغم أننا نرى بكل أسف ذوي النزعات الأيديولوجية كأنهم استلموا المهمة من تلك المدرسة ولا يزالون يسرون في ذات سياقاتها مع أن الواجب يفترض تحرير تاريخنا واسترجاعه من مغتصبيه بعد استعادة السيادة على الأرض وهذه هي المهمة المنوطة بالجيل الجديد من الباحثين في مستوى الدراسات ما بعد التدرّج.

بيبلوغرافيا

أ. مصادر

1. CICERON, Tusculanes, trad. par Jean Humbert, Paris, Les Belles Lettres, 1960.
2. Diodore de Sicile, Bibliothèque historique, traduction nouvelle, avec une préface, des notes et un index, par m. Ferd. Hoefer. Tome deuxième. Paris, Adolphe Delahays, 4 et 6, rue voltaire, 1851.

ب. دوريات

3. Alimen (Henriette). Beucher Françoise. Lhote Henri. 1968 . Les gisements néolithiques de Tan-Tartaït et d'I-n-Itinen. Tassili-n-Aïer (Sahara central). In : **Bulletin de la Société préhistorique française**, tome 65, N. 1. Etudes et Travaux. pp. 421-458
4. AOULAD TAHER (M.). 2004-2005 *L'hellénisme dans le royaume numide au IIe siècle av. J.-C.*, dans **Antiquités Africaines**, t. 40-41, p. 29-41. Editions CNRS, Paris.
5. CAMPS (G.). 1979. *Les Numides et la civilisation punique*, dans **Antiquités Africaines**, t. 14, p. 43-53. Editions CNRS, Paris.
6. Chaker (S.), (1982-1983) Revue **Libyca** .Tome 30 - 31 .p. 216 .Alger..
7. De Koninck (Thomas), Le sens de la culture, Laval théologique et philosophique, vol. 52, n° 2, 1996, p. 583-612
8. Mandouze André. Saint Augustin ou le rhéteur canonisé. In: Bulletin de l'Association Guillaume Budé, n°2, juin 1955. pp. 37-41.

ج. مؤتمرات علمية

9. CHITOUR (Chems Eddine), 12-13 Novembre 2008 L'apport culturel de la culture amazighe au patrimoine de l'humanité (Quelques repères) in l'apport des Amazighs à la civilisation universelle, actes du colloque à Alger pp. 106-107
10. El Qadery (Mustapha), 12-13 Novembre 2008, Paradoxes d'Afrique, Imazighen entre orientalisme et ethnographie in l'apport des Amazighs à la civilisation universelle, actes du colloque à Alger pp. 67-82.
11. FERDI (Sabah), 12-13 Novembre 2008 L'APPORT DES ECRIVAINS AFRICAINS A LA PENSEE CHRETIENNE, in l'apport des Amazighs à la civilisation universelle, actes du colloque a Alger pp. 122- 129.

د. مراجع عربية أو معربة

12. بوتفنوشت (مصطفى)، 1984، العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة (سلسلة المجتمع)، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. بن ميس (عبد السلام)، 2010 مظاهر الفكر العقلاني في الثقافة الأمازيغية القديمة ط 2 الرباط.
14. جوليان (شارل أندري) 1969، تاريخ أفريقيا الشمالية ج 1 تعريب محمد امزالي والبشير بن سلامة الدار التونسية للنشر تونس.
15. عثمان (أحمد)، 1989، الأدب اللاتيني ودوره الحضاري سلسلة عالم الفكر العدد 141.
16. عقون (العربي) 2005، من التاريخ البلدي للجزائر القديمة خلال العهد الإمبراطوري الأول : الكنفدرالية السيرية، دراسة في تاريخ وآثار ونظم سيرتا العتيقة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة.
17. عقون (العربي) 2008، الاقتصاد والمجتمع في الشمال الأفريقي القديم، ط 1، نشر دار الهدى، عين مليلة.

هـ . مراجع باللغة الفرنسية

18. Gautier (E. F.), 1937, Le passé de l'Afrique du Nord (les siècles obscurs) éditions PAYOT, Paris.
19. Hachid (Malika), 2000, Les Premiers Berbères. Entre Méditerranée, Tassili et Nil, Ina-Yas / Edisud, Aix-en-Provence.
20. Marrou (H.), 1937 St. Augustin et la fin de la culture antique, édition Boccard, Paris.
21. Mercier (Gustave). 1924. La Langue libyenne et la toponymie antique de l'Afrique du Nord. Impr. nationale, 132 pages.
22. Monceaux, (Le Père Paul), 1894, Les Africains, étude sur la littérature latine de l'Afrique, T. 1 : les Païens Paris Lecène oudin et C^{ie} éditeurs

23. Rouissi (Moncer), 1983, Population et société au Maghreb, série horizon maghrébin, éd. OPU., Tunis - Alger,.
24. Rocher (G.), 1995, Introduction à la sociologie, Montréal , éditions de l'université de Montréal.
25. Saint Augustin, 1989 Confessions (I-III) Introduction et commentaire par Jean-Claude Fraisse, 1ère édition, Paris , éditions Hatier.

«امراة الحداد»

ثورة ضد أخلاق العنف الرمزي

ملخص:

في إطار التذبذب الفكري والثقافي والحضاري الذي مازالت مداليله متواصلة في أطروحاتنا الراهنة، استطاعت «امراة الحداد» ولأول مرة كشف حقيقة وضعيتها في المجتمع التونسي في أوائل القرن الماضي عبر فك رموز علاقات الهيمنة الذكورية المستبطنة في رمزية العنف الجنسي. في هذا السياق يتنزل الفكر النسوي للطاهر الحداد الذي تمكن من خلال تحاليل دالة وجهرية اقام لها منهجا نقديا اعتنت في مجموعها بالأبوة عامة في علاقاتها بكل ما هو أبوي وإيديولوجي. يرنو إلى استنهاض الوعي حتى تصبح النظرة الثقافية ممكنة بناء على صور ومعان في سياق سياسي يحدد الرؤية الثقافية التي تعرف بمعنى المرأة. فيكون المطلوب حينئذ ثورة كاملة في اللغة والثقافة إلى جانب كل الهياكل المادية. ويكون السعي متجها نحو تغيير العالم الداخلي للخبرة الجسدية والاستعمار النفسي والإسكات الثقافي علاوة على تغيير الظروف المادية والاجتماعية للعالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية:

النسوية، العنف الرمزي، الهيمنة الذكورية، الجنسانية

د. منية الرقيق العويني

قسم علم الاجتماع

المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

مقدمة:

في ذكرى وفاة المفكر والمصلح الاجتماعي «الطاهر الحداد» رائد الفكر النسوي في تونس التي تصادف ذكرى الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة في (17 ديسمبر)، ارتأينا أن نقف عند خصوصية هذا الفكر التنويري

Résumé :

Ce papier tend à rappeler une des grandes figures de l'émancipation de la femme en Tunisie. En effet, tout notre travail consiste à voir et à faire voir comment Tahar Haddad , l'auteur de ce texte manifeste «Notre femme dans la charia et dans la société», il est non seulement un éclaircisseur pour la cause des femmes, mais aussi un précurseur pour cette nouvelle pensée qui porte aujourd'hui un nom : le féminisme. On ne dira jamais assez, combien Tahar Haddad, malgré l'intégrisme rampant, malgré, malgré le silence, malgré l'oubli, a été un écrivain engagé et un véritable combattant pour l'émancipation de la femme dans un siècle et dans un pays où la femme n'existe pas encore en tant que discours et en tant que réalité sociologique et politique.

Mots clés :

Féminisme, La violence symbolique, La domination masculine, sexualité

والتحديثي الذي ما زال يواجه الجمود الفكري والانحسار الثقافي والحضاري للمجتمع العربي الاسلامي. هذا المفكر كان ضحية عنف المنظومة الدينية التقليدية المحافظة في أوائل القرن العشرين في تونس، حكمت عليه بالعزلة والموت الاجتماعي. لكنها لم تقدر على طمس جذوة فكره التنويري في مجال تحرير المرأة منذ صدور كتابه «امراتنا في الشريعة والمجتمع» (1930).

1. امرأة الحداد تفك قانون الصمت

لامس «الحداد» بعبارته الصارخة «المرأة أم الإنسان» جوهر الفكر النسوي الحديث منذ ما يقارب عن القرن. عندما أخرج المرأة من ذاك الكائن الغائب والمتخفي وراء الحجب لا تعي ما حولها، بجعلها مساوية في إنسانيتها للرجل بل تفوقه بما أنها تمثل أصل الإنسان. جسدت هذه العبارة ونحن في ثلاثينات البلاد التونسية عمق وعيه بأن عملية التحرير الوطني من الاستعمار الأجنبي لا تمر دون تحرير المرأة وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في شتى مجالات الحياة الفردية والاجتماعية. وذلك من خلال إبراز مظاهر العنف الرمزي التي أسست لعلاقة التبعية والهيمنة بين الرجل والمرأة.

إنّ الجراءة على فك رموز الثقافة الذكورية، وكشف البني السلطوية وامتيازات الذكورة الضاربة في أعماق الثقافة الأبوية، تهدف إلى كسر «قانون الصمت» والعمل على إنهاء القبول الثقافي والاجتماعي لممارسة العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله. ابتداء من العقلية الرافضة للاعتراف بحقوق المرأة وذاتيتها واختزلها في دور إعادة الإنتاج داخل الفضاء الخاص. وكرستها تلك الميثولوجيا الاجتماعية السائدة التي حولت المرأة إلى كائن غير عادي. فهي من ناحية كائن مشحون بقوى الشر، تتحمل

مسؤولية انحذار الإنسان من الجنة إلى الأرض مرتع الذنوب. ومن ناحية أخرى ومن منظور ديني كذلك، تعتبر المرأة الأداة المثلى للدفاع عن المقدس ضد كل أشكال الفوضى والرغبة والعمل الشيطاني (الربيع و: 1995) تصورات مزدوجة ومتناقضة مسكونة بالشهوة الجنسية.

واستنادا إلى مقارنة النوع الاجتماعي (Gender) وفي إطار الدراسات الأنثروبولوجية، يمثل العنف الرمزي الهيمنة الذكورية التي لا ترجع إلى وجود الملكية الخاصة وإنما إلى النظام الرمزي القائم على أسطورة الأصل فالمرأة في معركتها الأولى تتصرف دائما في اتجاه الرجل، فلا وجود لمجتمع يتصرف فيه الرجال والنساء بشكل متوازن ومماثل (Heritier 2000). وهكذا بقي الرجل في كل الحالات هو المقياس الطبيعي لكل الأشياء، يتحمل مسؤولية وضع النظام الاجتماعي. اختزلتها امرأة الحداد بقولها: «لو نراجع أصل ميولنا في إنكار نهوض المرأة لوجدنا أنه منحصر في أننا لا نعتبرها من عامة وجوه الحياة إلا وعاء لفروجنا» (الحداد 1999، ص 19).

وهي العبارة المفتاح، تضمنت جوهر الثقافة الذكورية القائمة على رمزية العنف الجنسي التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة. عبارة بثت فينا الرغبة في الاستماع إلى صوت «امرأة الحداد» الذي طمس تحت وطأة العادات والتقاليد، وأنماط الحياة الاجتماعية السائدة تحت عنوان واحد ومتجدد لا محدودية التفوق الطبيعي للرجل. فنحن استمعنا منذ عقدين تقريبا إلى صوت المواطنين الذي قلبوا الحكومات المستبدة، وإلى صوت العمال الذين دافعوا عن حقوقهم المهنية في المؤسسة. وكذلك إلى صوت الشعوب المستعمرة التي تنادي بالاستقلال من هيمنة المستعمر الأجنبي.

نستمع اليوم إلى صوت امرأة الحداد التي تعلن عن رفضها للهيمنة الذكورية منذ قرابة القرن. نداء لا يندرج ضمن النضال من أجل حقيقة موضوعية في ظل إرادة جماعية. بل ينخرط ضمن الإعلان عن حرية المرأة قادرة على تحرير كيائها. من هذا المنطلق، اخترنا أن نقرأ «امرأة الحداد» برؤية نسائية بغية الكشف عن المواجهة بين الحتميات الثقافية والسلطات الاجتماعية وبين المطالبة بالحقوق والحق في التمتع بها. ضمن تشخيص دقيق وفريد أقامه الحداد لمعيش المرأة التونسية في ثلاثينات تونس المستعمرة. معتمدين على أدوات تحليل المقاربة الجندرية (Gender) لتبين واقع التبعية مؤسس أخلاق العنف والقسوة.

2. أخلاق العنف في التمييز العنصري

لعل ارتباط الفكر النسوي بالفكر التنويري منذ انطلاقة في القرن التاسع عشر- في أوروبا، إلا تأكيد على عمق الجدل الفكري حول مسألة المساواة ومشروعيتها. باعتبار الحداثة في جوهرها نسق من الانقطاعات التاريخية (Giddens, A 1994) ضد هيمنة التقاليد والعقائد ذات الطابع الشمولي الديني، مكنت الانسان من السيطرة على مقدرات وجوده وشروط حياته. اعتمادا على القيم الانسانية الكونية المتعلقة بالحرية والانسان والمساواة والمدنية والقيم الديمقراطية.

لذلك خرج الجدل حول حرية المرأة من حتمية المقارنات بين الرجل والمرأة إلى مقارنة وضعية المرأة المتردية بما جاء به الاعلان العالمي لحقوق الانسان. لتؤكد على مبدأ تمتع الانسان كل إنسان بجميع حقوقه المدنية والسياسية. جعل التيار النسوي الراديكالية يرجع تردي وضعية المرأة إلى احتكار السلطة من طرف الرجل. ومن هذا المنظور لا يمكن تخليص المرأة من الهيمنة الذكورية دون العمل على تخليصها

من الهيمنة السياسية لأنّ الرجل يستمد شرعية هيمنته من الوضع الاجتماعي السياسي غير المتوازن وغير العادل (Touraine A 2006).

إذا اعتبرنا العنف كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة في حرية الآخر، وتحاول أن تحرمه من حرية التفكير والرأي والتقرير. تنتهي خصوصاً إلى تحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة لمشروع دون معاملته كعضو حر وكفاء (Raymond A. 1990). فإنّه يخفي في جوهره المعنى الرمزي المتمثل في تلك الرموز والدلالات والمعاني المتضمنة لمعنى السيطرة والهيمنة على الآخر. وامتلاك القدرة على فرضها بعد إكسابها الصبغة الشرعية، تحجب عنا علاقات القوة وتوصل قوة الطرف المهيمن وتعزّزها. وهو نوع من العنف اللطيف والناعم تتم بواسطته السيطرة على المرأة وفرض الهيمنة عليها. لا عن طريق القوة الظاهرة والمباشرة، بل عبر الرموز والمعاني والتصورات التي ينتجها الطرف المهيمن لتعزيز وتقوية وضعيه الهيمنة وضمان استمراريتها (Bourdieu 1998).

كما يساهم العنف الرمزي في عملية تأطير أفكار المرأة ورؤاها بشكل يضمن قبولها الخضوع لهيمنة الرجل وتأييدها لفكرة عدم المساواة. والأمثلة على هذه المعاني والدلالات التي تديم بنية الهيمنة كثيرة ومتعددة. من ذلك تصوير المرأة عبر وسائل الإنتاج الثقافي المختلفة بأنها عورة، ومخلوقة من ضلع الرجل. وأنها عاطفية غير عقلانية، كائن ضعيف ملحق بالذكر لا يكتمل وجودها إلا به. تصورات تخدم الصيغ العلائقية التي تكون المرأة فيها الطرف التابع أما الرجل فهو السيد المتبوع. وبذلك نجد المرأة مساهمة بطريقة واعية أو لا واعية في إدانة بنية الهيمنة الذكورية فتقول امرأة الحداد: «لو تأملنا كيف يتطور خلق الحياء في المرأة وما نشأ عنه في نفسها من نتائج لرأينا انه بصورته الحاضرة أكبر سبب فعال لحيثها في الحياة وسقوطها ضحية الضعف والفساد. والكثير من الناس يريدون أن يكون الحياء في

المرأة رمزا المعنى انكسارها وضعفها وبذلك يفسرون أنوثتها التي يحرصون على بقائها. وما ذلك في الحقيقة إلا مصدر لسيادة الرجل عليها وأخذها بذلك راضية مستسلمة. فهو يلذ له أن تاتيه ملتجئة إليه بانكسارها تطلب منه الرأفة والنجدة فيتسم لها ابتسام القوة للضعف حين تأخذها عوامل الرقة والعطف. وذلك معنى الحياء والحب في نظر هؤلاء (الحداد 1999، ص 151).

وهو ما يفسر الأصل اللغوي للعنف الرمزي باعتبار اللغة حمالة المعاني والرموز. فالمرأة في اللغة العربية هي ذلك الكائن المعطل التابع للرجل. ينحصر دورها في خدمته وتلبية رغباته الجنسية وتأمين استمرار النسل. فهي الكائن التابع تحدد هويتها طبقا لهذا المبدأ، فهي زوجة الرجل أو أمه أو أخته ولا وجود مستقل لها. إنها الكائن بغيره لا بذاته. ولأنها كائن بغيره فلا يمكنها في إطار المنظومة التقليدية أن تعيش بذاتها ولا تشعر بالاكتمال بذاتها، ولا يقبلها المجتمع ككائن بذاته: «إننا نربي المرأة على الشعور بانكسارها وذاتها الآتين من أنوثتها فتشعر هي بضرورة التجأها للرجل تعيش تحت جناحه يطعمها ويكسوها من كيسه حتى لا تموت بردا و جوعا» (الحداد ص 240).

فالصفات البيولوجية للأنثى طغت على كل جوانبها وأبعادها الإنسانية ومثلت القاعدة الأساسية لصياغة أحكام وتصورات حولها. ترجمت على أرض الواقع إلى ممارسات سلوكية وعملية وقانونية. لتشكل جدارا صلبا أمام أي تغير في الشروط والأوضاع التي تعيشها النساء. فتحط من مهام المرأة ووظائفها في المجتمع وبالتالي من مكانتها. ففي المجتمع الأبوي الذي يهيمن فيه الرجال ويستحوذون على كل السلط بما فيها إنتاج التمثيلات والتصورات تصاغ فيه نماذج أو قوالب جاهزة تجاه

الأدوار التربوية للنساء لتشكيل مكانتهم داخل المجتمع على أساس التبعية نتيجة الضعف على المستوى الجسدي والذهني.

لا تحظى المكانة الثانوية في المجتمع بالاحترام والتقدير تنعكس بالسلب على النساء. لان الدور يؤثر على المكانة الاجتماعية وهذه الأخيرة تحدد مقدار الاحترام والتقدير داخل الأسرة والمجتمع. فالعنف الاجتماعي والثقافي المتمثل في الحرمان من امتلاك الوسائل الممكنة من السلطة (كالتعليم والتكوين والعمل وملكية الثروة...) يبرر إقصائهن الاجتماعي وعدم المشاركة الفعلية في المجتمع، والحصول على المكانة المرموقة فيه والوصول إلى مواقع القرار.

فالمنظومة الثقافية والاجتماعية التقليدية المحافظة تعمل على تشريع العنف وعقلنته واستخدامه ضد الجماعة أو الأفراد والفئات كأداة سيطرة اجتماعية. ولإقناع النساء بهذا الوضع ضمانا لاستمراريته تتدخل التنشئة الاجتماعية وخاصة التنشئة الفارقية والجنسائية التي تعمل على إعادة التقسيم الجنسي للأدوار والمكانات داخل المجتمع بين الرجل والمرأة من تأهيل وإعداد كل جنس لدور محدد في المجتمع: «لا رجاء لنا في تربية المرأة تربية تسجل لنا النصر في الحياة ما لم يزل من أعماقنا احتقارها واعتبارها خلقا ناقصا لا يقدر من نفسه أن يؤدي واجبه أو يتم حياته بغير الحجر عليه والرقابة الشديدة وعيشه بالطاعة تحت أوامر الرجل كما نعتبر ذلك في الحيوان. وهذا ما أدى إلى خسران الأمة جميعا فجعلها تعيش كالمرأة. وإنما الرجل من المرأة وفي أحضانها ينمو ويعيش» (الحداد 1999، ص 240).

لاشك أن مجتمعات العنف الذكوري تقوم على تراتبية هرمية لفائدة الرجل. تعكس التراتبية الاجتماعية والسلطوية القائمة أساساً على الجنس. شكلت منذ زمن

بعيد قابلاً لكل أشكال البنى السلطوية والامتيازات التي يتمتع بها الآخرون كنتيجة طبيعية للانتماء الطبقي أو لون البشرة أو السن أو الدين أو التوجه الجنسي والقدرات الجسدية. في سياق كهذا، يصير العنف والتهديد بالعنف وسيلة لتأكيد استمرار حصص الامتيازات وممارسة السلطة. وهي في النهاية غاية ووسيلة معاً.

لكن كما أوضحنا تحاليل الحركات النسوية باستمرار فإن هذا النوع من العنف هو النتاج المنطقي لإحساس الرجل بحقه في امتيازات محددة. إذا قام رجل بضرب زوجته لعدم وصول الغداء على مائدته في الوقت المناسب فإنه لا يقصد بذلك فقط التأكيد على عدم تكرار هذا الأمر مرة أخرى ولكنه مؤثر لإحساسه بحقه في الخدمة الفورية: «يأتي الرجل منهوك القوى من شغله إلى المنزل بقصد أن يلقي حاجته وراحته فيجد أن طعامه لم يهيا حسب رغبته كزيادة في حرارته أو ملحه وأن فراشه لم يمهّد لراحته أو نحو ذلك من حاجات تفرّضها الضرورة في المنزل فيقوم عرق الغضب في جيبه وينهال سبا ولعنا لامراته إذا لم يضرب برجله مائدة طعامه فتتكب آنيته على الأرض أو يتناول إمراته لكزا ووكزا وما أكثر ما تنال من ذلك امرأة البادية» (الحداد ص 771).

وكما أشارت العديد من التحاليل النفسية فهذه السلوكات لا تعكس فقط عدم المساواة في السلطة التي تقودنا إلى العنف ولكنها تترجم عن الأحاسيس الواعية أو - غالباً - غير الواعية بالحق في الامتياز. مهما كانت الأسباب النفسية والاجتماعية البالغة التعقيد للعنف الذكوري، فإنّه ما كان ليستمر لو لم تسمح به العادات الاجتماعية والقوانين والأجهزة العدلية والتعاليم الدينية بصورة ضمنية أو مباشرة. هذه الآلية التعويضية لها دلالات عميقة شرّعت معظم عمليات العنف وساهمت في اتساع انتشارها كوسيلة لإدارة الخلافات وتأكيد السلطة والسطوة. إن السلطة

والامتياز تجعل هذه الممارسات ممكنة تحت حماية المعتقدات والتقاليد والبنية الاجتماعية والقانون.

العنف الذكوري في أشكاله العديدة هو نتاج السلطة الذكورية والشعور باستحقاق الامتياز والسماح بأشكال محددة من العنف والخوف من عدم الحصول على السلطة. فالعديد من الأشكال السائدة للرجولة تتمحور حول تحويل عدد من العواطف داخل الذات وإعادة توجيهها إلى غضب. فضمن هذه الخصوصية الثقافية فإن الصبية يتعلمون بشكل نمطي في مرحلة باكرة كبت مشاعر الخوف والألم. ونعلم الصبية الذكور ان يتجاهلوا الألم. وفي الأسرة نطلب منهم أن لا يبكون وان يتصرفوا كالرجال. بل تحتفي بعض الثقافات بالرجولة التي لا تظهر الشعور بالألم.

لكن عند بعض الرجال الاستجابة العنيفة للخوف والأذى وعدم الأمان والألم والرفض والتصغير أمراً شائعاً متى شعروا بأنهم يفتقدون السلطة (Kaufman, 2004 p. 223-233). خصوصاً وقد نشأوا على أن الرجولة تعني التحكم والقوة. فإن لم تكن قويا فأنت لست رجلاً. ومرة أخرى يتحول العنف إلى وسيلة يثبت بها الرجل رجولته لنفسه وللآخرين: «... ومن الكثير أن تنشأ هذه الحوادث عن روح التغالب على سلطة البيت لمن منهما تكون حتى يسلم أحد الجانبين للآخر أو يكون ذلك عن مللها أو أحدهما من حياة الزوجية. ولكنها في الأكثر ناشئة عن ضعف الشعور بالواجب وتحكم أخلاق العنف والقسوة بتأثير التربية الأولى» (الحداد ص. 178).

وفي نهاية التحليل ومن منطلق اجتماعي ثقافي فإن المقاربة الأبوية تذهب إلى أن العنف ضد المرأة يرجع بالأساس إلى النظام الأبوي الذي يقوم على هيمنة الذكر الممثل في صورة الأب رب الأسرة واسع النفوذ والسلطة من جهة. وعلى إخضاع

المرأة الممثلة في صورة الأم وعلى إجبار الطفل على الطاعة وتمثل قيم البالغين والرهبة الموجودة في السلطة الأبوية من جهة أخرى.

وبذلك يكون الصبي هويته كرجل بالاستناد إلى صورة أبيه النفسية التي يراها انعكاسا لسلوك الذكور البالغين المحيطين به. وهو ما يجعل الفرد الذكر في نظره ينمو في مجتمعنا قضيبيا (شراي 1987). ينزع في شخصيته إلى حب البروز والسيطرة واحتقار المرأة. ويميل إلى إذلال من هم أضعف منه.

وتتجسد هذه الشخصية القضائية المصنوعة من طرف المجتمع في أشكال ونسب مختلفة من العدوانية والشراسة. تتميز باعتزازها بذاتها ويجد صاحبها لذته في إبراز أنه والدفاع عن سمعته وفرض نفسه على الآخرين: «ويكثر فيها ليلة الزفاف أن يستعمل الرجال عود الزيتون والجوز الرقيق على راسه ذؤابة من الحرير يضربون به عرائسهم عند المقابلة الأولى ضربا متواليا موجعا إشعارا لهن بما لهن من سلطة وهيبة يجب تقديرها وتقديسها. وذلك ما جعلها أشد طاعة وأكثر عناء. وما درجوا في ذلك إلا عن تقاليد أسلافهم» (الحداد ص 153). يبدو لنا جليا من خلال ما توصلت إليه «امرأة الحداد»، أن العنف الذكوري يتأسس منذ اللقاء الأول بالمرأة ضمن العلاقة الزوجية كإعلان صريح بأن العنف الرمزي يتخفى في العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ابتداء من طريقة تعاملنا مع الجسد الأنثوي.

3. الجسد الأنثوي وعاء للعنف الذكوري

تقول امرأة الحداد عن الحجاب: «... ما أقبح ما نوحى به إلى قلب الفتاة وضميرها إذ نعلن اتهامهما وعدم الثقة إلا في الحواجز المادية التي نقيمها عليها. ونلزمها هي الأخرى أيضا أن تقتنع بما قررنا راضية بضعفها إلى هذا الحد. فنحن

معشر الذكور لم نعتد أن نحاسب أنفسنا بمثل هذه الوقاحة الخشنة» (الحداد. ص. 208-210). إن حديث امراة الحداد عن الحجاب يعتبر مؤشرا دالا على أن الجسد الأنثوي «مكان للتفاعل والاندماج الاجتماعيين» (Bourqia R. 1984). محكوم عليه أن يكون حاملا للرموز يكون اللباس واحدا منها يعطي للجسد لغة ذات دلالات ومعان متعددة ومعقدة، وعري الجسد يعني الصمت واللامعنى، يجعل منه المجتمع والثقافة جسدا متكلمًا.

22. فجسد الأنثى مشحون بدلالات ورموز تخضعه للرقابة والضبط الاجتماعيين حتى تضمن تطابقه مع المعايير التي وضعها المجتمع وانضباطه لها. لكن الجدير بالذكر أن جل هذه المعاني والدلالات التي يسند لها المجتمع للجسد الأنثوي تحيلنا إلى تأويلات جنسية تعمل ضمنا على تهميش المرأة وإخضاعها للسجن المعنوي والمادي، الحجاب المنزل. تسعى الثقافة الذكورية بهذا المعنى إلى إقصاء المرأة من الحياة العامة أي من دوائر السلطة والمعرفة بما في ذلك المعرفة الدينية والصحية (Bourqia.1990) يلعب فيها البعد الجنساني (sexualité) دورا مؤثرا وفعليا وجد فيه المجتمع تبريرا للسيطرة على المرأة خوفا من إلحاق العار بالعرض العائلي ودعما لمكانة الرجولة.

تسعى كل الاستراتيجيات الاجتماعية عبر مختلف وسائل الإنتاج المادي وإعادة الإنتاج الرمزي إلى الحفاظ على هذا النظام غير المتكافئ بين الجنسين واستمراره يمثل الحجاب إحدى هذه الاستراتيجيات. ولعل خطورة آثار هذا النوع من العنف تفوق تلك المترتبة عن العنف المادي، لما تلحقه من ضرر نفسي بالمرأة يمس شعورها الذاتي بالكرامة والقيمة والاعتبار. يؤدي مباشرة إلى استهداف بنيتها الذهنية. هذا النوع من العنف من شأنه أن يجعل المرأة تميل إلى الانكفاء نحو الذات قاتلا فيها

طاقاتها ومقصيا عنها قدرتها على الإبداع كما يخلق لديها صورة سلبية عن الذات وتقديرًا متدنياً لها.

فإظهار تفوق الذكور على الإناث كحقيقة ثابتة وتبخيس قيمة الأنوثة واقتصار قيم النبل على الرجولة تؤدي إلى احتقار المرأة لذاتها ولجنسها واعترافها بالتالي بنقصان وجودها وتكريس تبعيتها للرجل. «واخص ما يمتاز به المرأة أيضا هو إغراقنا في بث خلق الحياء الذي نربيهما عليه الحياء الذي بلغ بها درجة الخجل الدائم. ومثل هذا يتلف الثقة في النفس في كل أعمال ومواقف الجدل التي تتطلب الإرادة والصراحة حتى لتضعف المسكينة عن النطق بكلمة الرضى أو عدمه في أمر يتعلق بحياتها كزواجها من فلان...» (الحداد ص 150)

كما يعمل العنف الرمزي على إنتاج الآليات والأدوات والمعايير التي تضمن استمرار الهيمنة الذكورية وتمارس سلطة الرمز. وتتخفى هذه الأعمال بطريقة منظمة وغير منظورة خلف حدود العيب والحرام والعادات والتقاليد التي تشكل بدورها رأسا لرمزياً الغاية منها خدمة وظيفة أساسية تتمثل في استمرار بنى الهيمنة. (Bourqia op.cit). ويروم العنف الرمزي إلى تجريد المرأة من الثقة بالنفس ويدفعها إلى تبني عملية تبخيس ذاتية ومستمرة. كما يلعب دورا مهما في تكريس حالة اللامساواة تأصيل الفروقات الاجتماعية لصالح الطرف المهيمن المؤسس لبقية أشكال العنف. وذلك من خلال قيام النساء أنفسهن عبر دورهن في التنشئة الاجتماعية بنشر وعرز وإعادة إنتاج المفاهيم والقيم الثقافية التي تبرر العنف ضد المرأة.

4. امرأة الحداد عنوان الفكر النسوي في تونس

26. لا يمكن فهم وتقدير خصوصية الفكر النسوي لدى امرأة الحداد دون إدراجها ضمن سياقها السوسيو تاريخي وتحديدًا ضمن الفكر الاصلاحى التونسي- في ثلاثينات القرن الماضي. إذ نلاحظ أن رواد النهضة التونسية منذ اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد اتفقوا على أن تحديث المجتمع الذي يمر عبر الاصلاح السياسى والتشريعى والثقافى والفكرى لا يجب أن يمس من جوهر الثقافة الدينية المحافظة.

مما يدعونا إلى الوقوف عند هذا الموقف المتذبذب لدى النخبة المثقفة آنذاك بين متطلبات الحداثة الأوروبية التي انبهروا بإنجازاتها على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى. وبين جوهر الثقافة الحداثية التي انبنت على تقدير الفرد وذاتيته سواء كان رجلاً أو امرأة.

وهو ما يفسر لنا إصرار «أحمد خير الدين باشا»¹، (خير الدين التونسي 1867) و«أحمد ابن أبي الضياف»²، (الشنوفي 1968، ص 45-112) على ضرورة الأخذ بالمدنية الغربية في حدود السياسة وإصلاح التعليم دون الانخراط الفعلى والشامل لحرية المرأة. فاكتمل الرجلان بمنحها الحق في تعليم دينى ولغوى يسمحان لها بتربية النشء لا غير. بل لم ينكفئ «أحمد بن أبي الضياف» وهو رمز الإصلاح السياسى في تونس منذ مطلع القرن الماضى على اعتبار تعليم المرأة ضرب من الكفر والإلحاد بما

1- خير الدين التونسي (أحمد) (1810-1879) سياسى ومصلح تونسي، مؤسس الحركة الإصلاحية في تونس في القرن التاسع عشر.

2 ابن أبي الضياف (أحمد)، (1802-1874)، سياسى ومفكر ومصلح تونسي في القرن التاسع عشر.

أنه سيسوّي بينها وبين الرجل. فيحدث بذلك انخراما في النظام الاجتماعي الذي نصبو إلى إصلاحه بغير المرأة إذ يقول في رسالته الشهيرة: «من الصعب أن نجتمع معا حين حب العلم وحب الزوج» (ابن أبي الضياف 1856).

ألا يعتبر ذلك تصرّحا واضحا وجليا بعمق الفكر التقليدي المحافظ الذي لا يرى في المرأة سوى ذاك الكائن التابع الذي لا يملك وجودا خارج عالم الرجل. خصوصا عندما يصر على ضرورة ابتعاد المرأة عن الاختلاط والالتزام بالحجاب. وكأننا بذلك نقر صراحة بعسر تجاوز المنظومة الفكرية التقليدية القائمة على تأييد تفوق الرجل وتبعية المرأة. عبر دحض كل محاولة لرفع الجهل عن عقل المرأة ودفع الحجب عن المعرفة والتنوير. فالرجلان لهما قناعة راسخة بأن التعليم في ذاته فتح واسع وعميق في فكر المرأة ووعيتها وسبيل إلى إدراك ذاتها ووجودها.

وبالتالي يمكننا القول بأن الفكر الإصلاحي منذ انطلاقه في تونس يتخبط في مأزق حضاري جوهري وعميق يتمثله لصعوبة تخطي مرحلة الجمود الفكري والخمول العقلي والتخلف السياسي الاجتماعي استنادا على التنوير الفكري والعقلانية المتحررة من كل القيود المستبطنة في تقاليد بالية لا علاقة لها بالدين أو بالفكر أو بالعلوم الإسلامية. بل تضرب جذورها في أعماق الأنانية الذكورية ذات البعد العنصري. بل هناك من يذهب إلى أن كل محاولة لتحرير المرأة على أساس مبدأ المساواة هي بمثابة الدعوة إلى القضاء على الهوية العربية الإسلامية وانحلالها في الثقافة الأوروبية الحديثة.

ومن هذا المنطلق يمكننا إدراك خفايا هذا الرافض المتعنت لدى النخبة المثقفة آنذاك لكل ما من شأنه أن يمس بالمنظومة المجتمعية التقليدية القائمة على التمييز

بين الجنسين. ولعل مرد هذا الامتناع عن الخضوع لعملية التثاقف، الوضعية الاستعمارية التي تقوم على الهيمنة بهدف القضاء على خصوصية الهوية الثقافية للمجتمع التونسي. وفي هذا السياق سؤال يطرح نفسه، كيف بنا لا نخاف من الذوبان في ثقافة المستعر الأوروبي ونحن نسعى إلى تحديث التعليم وتعصيره وتطوير النظام السياسي وأسلوب الحكم كمقدمة لضمان حرية الأفراد؟ ألا يعبر ذلك عن عمق وعينا بأن لا إصلاح في المجتمع دون الاعتراف بحقوق الفرد وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير والمشاركة في الحكم عبر التعليم العقلاني المستدير؟ لماذا نحرم المرأة من هذه الحقوق الطبيعية ونزجر بأفكار لا علاقة لها بالدين ولا بالمنطق العقلاني؟ أليس حري بنا في حال قبولنا بمقدمات الحادثة أن نسلّم بتتائجها الطبيعية والمنطقية وهو القبول بحرية الفرد رمز العقلانية الحديثة؟

في هذا المقام، وبالتحديد في إطار التذبذب الفكري والثقافي والحضاري الذي مازالت مداليله متواصلة في أطروحاتنا الراهنة، استطاعت امرأة الحداد ولأول مرة من كشف حقيقة وضعيتها في المجتمع التونسي منذ أوائل القرن الماضي عبر فك رموز علاقات الهيمنة الذكورية المستبطنة في رمزية العنف الجنسي. فنحن إزاء مواجهة بين ثقافتين واحدة تقليدية والأخرى حديثة. بل نحن لسنا في سياق تجاوز شيء قديم من أجل تركيز آخر حديث أو معاصر. بل نحن في حقيقة الأمر أمام ازدواجية تجاه الثقافة بصفة عامة والثقافة الحديثة والعقلانية من ناحية أخرى كمجال واسع لبناء الأنا الاجتماعي كذات.

فنحن في واقع الأمر تجاه قدرة المرأة على خلق الذات المحددة الوحيدة للسلوكات التي غالبا ما نصفها بنوع من السطحية في محاولة للتأقلم أو الرفض أو الصراع. فعملية بناء المرأة كذات وكيان اجتماعي معترف بوجوده القانوني

والاجتماعي والعاطفي بدأت مع نضالات امرأة الحداد كإحدى أهم عناصر التغيير بل كعنوان للتحديث في المجتمع التونسي: «إن الواجب يدعونا اليوم أكثر من كل وقت مضى إلى النهوض بالمرأة من كبوتها الآتية من ظلمات القرون الغابرة وأن نعتبرها عضوا حيا وشريكا مساويا لنا في الحياة بقدر ما يصل بها استعدادها الذي ينمو بالثقافة والتعليم وأن نزيح عن طريقها حكم الإكراه والجبر الذي نأخذها بها اليوم». (الحداد ص. 161).

فمنذ الحركة الإصلاحية كان الهدف واضحا والمبدأ بينا فلا مجال للحديث عن تقدم مجتمع وتحديثه إلا عبر جانبيين أساسيين وهما إصلاح النظام السياسي إلى جانب إصلاح المجتمع عن طريق التعليم العصري على أساس قيم حديثة وهي العقلانية والعلوم التجريبية واللغات الأجنبية. إلى جانب تحسين وضعية المرأة بتعليمها وبتشريكها في الحياة العامة بشكل تدريجي. وبذلك نتبين أن نزعة الحداد في ذلك الوقت كانت متمثلة في رغبته الملحة في الدخول إلى عالم الحداثة من البوابة الأوروبية بترسيخ قيمها الكونية المتمثلة في الحرية والمساواة في شتى مجالات الحياة دون استثناء حرية المرأة. ومثل هذا الحرص مؤثر دال على بداية التغييرات الفكرية والفلسفية السائرة في اتجاه الفكر التحديثي.

إن الوصول إلى مثل هذه الأفكار وإبراز أهميتها ومدى فعاليتها لم يكن وليد الصدفة أو اللحظة الآتية بقدر ما كان ذا صلة بالسياق الفكري والسياسي العام التي ارتبطت في مجموعها بتساؤل حول خصوصية الفكر التحديثي الإصلاحي في البلاد التونسية منذ نشأته ودور المرأة فيه. وكان الاكتشاف هاما في ذلك الوقت عندما عبرت امرأة الحداد وهي شاهدة عيان على تلك الفترة وعمّا تخفيه من معاناة وألم وبؤس على المستوى الفردي والعائلي والاجتماعي عموما.

وكأنها تريد أن تقول على لسان الحداد أن المرأة قادرة على أن تؤسس ذاتا واعية بنفسها وتتحول إلى فاعل اجتماعي يحرص على تغيير مصيره عبر مشروع مجتمعي شامل تساهم فيه المرأة في جميع مجالات الحياة على قدم المساواة مع الرجل وذلك عبر التعليم في أعلى المستويات. والعمل في شتى المجالات حسب ما تسمح به قدراتها الذهنية والجسمية والعاطفية. وخروجها إلى الفضاء العام إنها لتؤكد على أن المعركة لا يمكن أن تكون أحادية من جانب الرجل فحسب: «المرأة محتاج لها في إثبات الحقوق المدنية والجزائية أمام المحاكم ومحتاجة هي نفسها في إدارة وتنمية ثروتها بأوجه التصرف وهذا ما يجعلها في علائق بالناس تحوجها للتعرف بهم كما تحوجهم للتعرف بها» (الحداد ص. 211).

بل معركة إثبات الذات الإنسانية ككل عبر الانخراط في ثقافة حديثة تنبني على العمل على نشر القيم الإنسانية الكونية وترسيخها باعتبارها ذات أهمية قصوى إنها الحرية والمساواة. لأن راية هذا المشروع قد حملتها امرأة الحداد لتكون في محل بلورة لرهان حقيقي في سياق معركة التحديث: «المرأة هي المخلوق الوحيد الذي بقي على الدوام ممنوعا من هذه المساواة. وليس لها إلا أن تعيش في كفالة الرجل المحاطة منه بالأمر والنهي والمواجهة منها بالطاعة والتسليم. وكل تطور من شأنه أن يؤثر في هذه الحال يجب علينا أن نحاربه لفائدة الأنانية المتغلغلة في أعماقنا» (الحداد ص 230). أليس هذا جوهر الفكر النسوي الذي ينادي بالمساواة بين الجنسين وضرورة تمتع المرأة بمختلف حقوقها الطبيعية والمدنية والاجتماعية. وما حالة الخضوع والاستسلام والتبعية التي تعيشها إلا نتيجة طبيعية للأنانية الذكورية.

وهو ما بدا بارزا في مضامين ودلالات ذات علاقة متينة بعدة مصطلحات أخرى تدور في فلكه. ولا يمكن سبر أغوار هذه المعاني والمداليل إلا عن طريق

قراءة تحليلية تنبني على السؤال التالي: هل النسوية أو النسائية تمثل استراتيجية كاملة تستدعي عملية تفكيك لمجموعة من الكيانات المتخيلة باعتبارها مكتسبة من كل ما هو مفهوم ثقافي اجتماعي يستند إلى جنس المؤنث والمذكر؟ وبالتالي هل يمكن للباحث ان يتحدث عن أنوثة متخيلة وعن رجولة متخيلة دون طرح نقدي للثقافة العربية الاسلامية النابعة اساسا من الدين الاسلامي من ناحية ؟ ودون رصد للممارسات والسلوكات التي تحكم العلاقات بين الرجل والمرأة القائمة على تأييد تفوق الرجل وتبعية المرأة من ناحية أخرى؟

ففي هذا السياق يتنزل الفكر النسوي للطاهر الحداد الذي تمكن من خلال تحاليل دالة وجوهرية اقام لها منهجا نقديا اعتنت في مجموعها بالأنوثة عامة في علاقتها بكل ما هو أبوي وإيديولوجي. يرنو إلى استنهاض الوعي حتى تصبح النظرة الثقافية ممكنة بناء على صور ومعان في سياق سياسي يحدد الرؤية الثقافية التي تعرف بمعنى المرأة. فيكون المطلوب حينئذ ثورة كاملة في اللغة والثقافة إلى جانب كل الهياكل المادية. ويكون السعي متجها نحو تغيير العالم الداخلي للخبرة الجسدية والاستعمار النفسي والإسكات الثقافي علاوة على تغيير الظروف المادية والاجتماعية للعالم الخارجي: «إنّ سجن المرأة لم يكن قاصرا على جسمها بل إنّ واقع أيضا وبصورة اشد على روحها. فهي لا تستطيع أن تعبر لنا إلا عن روح الرجل ولا تغنيا إلا شعر الرجل ولا تصور إلا عواطف الرجل في حبه وبغضه وفيما يستحسن أو يستقبح من الألوان والمعاني فعاشت كالصدي الذي تحفظه أقراص الفونوغراف» (الحداد. ص. 238).

وعلى هذا الأساس تنطلق امرأة الحداد من استراتيجية تفكيك الكيانات المتخيلة «للأنوثة والذكورة» التي شكلت المفهوم الثقافي والاجتماعي لجنس المذكر والمؤنث

على حد سواء. وكأنها تعلن صراحة عن قدرتها على توضيح الحركة الفاعلة في سياق مقاومة كل مؤشرات «الأنانية الموحشة» في البنية والسلوك. وكل ما يحدث طبعاً في ظل غياب المؤسسات و طغيان الجماعة على الفرد. ثم إن اعتبار المرأة من منظور الرجل خارجة عن الحيز الرمزي إلى حد إقصاءها عن حيز الواقع إنما هو نوع من التعويض لا عن الماضي فحسب وإنما هو تعويض عن عدم القدرة على السيطرة على حركة الواقع بمستوياته المختلفة.

وهكذا تبدو كل علاقة بالمرأة متسمة بحركة زمنية استرجاعية وكأنها عملية عود على بدء إلى حد رفض للانطلاق في حركة مفتوحة على المتغيرات. وبالتالي حاولت امرأة الحداد تعرية طبيعة العلاقة التي تربطها بالرجل عبر الكشف عن ضروب الخلل القائمة في توزيع السلطة في المجتمع والتي تختفي تحت قناع الاختلاف بين الجنسين. لتتحول في مرحلة متقدمة من التحليل إلى نظرية في المعرفة تطرح مسألة الوعي بصورة الذات الذكورية- الأنثوية التي تتفاوت صورها واتجاهاتها من مجتمع إلى آخر. حيث تتعرض إلى قدر كبير من التحريف إلى حد التشويه فيما يتعلق بما ينبغي أن تكون عليه الذكورة والأنوثة وهو ما يمثل جوهر الطرح النسوي الحديث والمعاصر.

فالتمييز على أساس اللون أو الجنس إذا قام على عقلية الإقصاء والتهميش فإنه بعيد عن كل عقلانية أو علمية وقريب من الأسس الخلقية التي لا يملك الإنسان قدرة على تغييرها ولا يتحمل مسؤولية وضعها. أفلا يمثل ذلك خطوة استباقية لا مثيل لها تجعل امرأة الحداد تعبر بصوت مرتفع عن رغبتها في تحقيق جملة من الأهداف السامية التي لا تزال حاملة لدلالات إلى يومنا الحاضر. بطرحها لضرورة التغيير الجذري في تنظيم المجتمع القائم على دونية المرأة وفوقية الرجل في إطار

منظومة مجتمعية تقليدية، تجعل الفرد في محل ذوبان للمرور إلى مجتمع آخر يعترف بمكانة الفرد أي بوجود كيان سياسي حر ومستقل. لكن هذه الحرية يجب ان تتخلص من كل إذن واستقلالية تنبني على المساواة دون مناصفة.

وهذا لا يتسنى لها دون اللجوء إلى إعادة تنظيم اجتماعي جديد ومختلف تعاد فيه توزيع الأدوار بين الجنسين بهدف تأسيس لمكانة جديدة للمرأة داخل المجتمع . هذا التنظيم الاجتماعي الجديد الذي سيحول مكانة المرأة من مجرد عنصر مستهلك للتنظيم السائد إلى عنصر مبدع وخلاق لتنظيم اجتماعي جديد ومنظومة قيمية وثقافية وايدولوجية مختلفة، تبحث عن المرأة الفاعلة وراء المرأة الضحية. فامرأة الحداد تهدف إلى تنمية شخصيتها بمختلف العلوم والتدرب على مختلف الصناعات حتى تستطيع التحكم أكثر في حياتها وذلك بإعادة تنظيم حياتها الشخصية وتقسيمها بين الأسرة والعمل.

كما أنها لا تخفي رغبتها في تعميق علاقتها بجسدها عبر الرياضة وأشكال الترفيه بهدف إعادة تأسيس حياتها الجنسية والإنجابية. وبذلك تتحول من تلك المرأة الضحية المرتبطة بالرجل إلى امرأة فاعلة تحدد هويتها من خلال حياتها الشخصية أي من خلال نفسها. «يجب أن تتعلم المرأة العلوم الرياضية والطبيعية حتى يتثقف عقلها بالمنطق ومعرفة الأشياء على حقيقتها. يجب أن تتعلم المرأة الرياضة البدنية درسا وعملا وتسير في ذلك ما استطاعت. فإننا إذا كنا نهتم بنمو عقلها وكمال نفسها فبمثل ذلك يجب أن نهتم بخصوبة بدنها. ففي الرياضة نشاط وقوة للجسم يعينان على النشاط المعنوي وفي الرياضة مقاومة السمن المعطل للنشاط المسرع إلى الهرم» (الحداد ص 234).

نتبين إذن أن امراة الحداد تراهن على التعليم والثقافة ليس من باب استكمال ودعم دورها كزوجة صالحة وأم ناجحة قادرة على تربية النشء. بل تريد أن تقيم الدليل على أن المرأة المثقفة هي امراة متحررة من القيود التي تكبلها. بدءا بمحاربة الأفكار التقليدية وممارسة الشعوذة التي جعلتها تعيش حالة استعباد في شكل مهين لكرامتها. وصولا إلى حقها في إثبات وجودها كذات كاملة تمارس حريتها بالشكل الذي يمليه عليها مبدأ التساوي في الإنسانية بعيدا عما تمليه الثقافة الذكورية التي تبقي على تفوق الرجل دائما وتؤبد في المقابل حالة التبعية للمرأة. تلك النابعة من ازدواجية الرؤية لدى الرجل واعتبار المرأة هذا الآخر الذي أوجده وفي نفس الوقت يريد امتلاكه «فالمرأة تعبر عن حقيقة شاعرية يحمل فيها الرجل كل المعاني التي لا يقدر على تمثيلها» (Touraine op.cit).

فنحن إزاء ثورة حقيقية بل أمام انقلاب شامل تؤسس فيه امراة الحداد لثقافة جديدة تنبع من الحياة الخاصة داخل العائلة للتأكيد على دلالات سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة. فالعدو الرئيسي لامراة الحداد ليس الرجل المهيمن بل ذاك الفصل بين الحياة الخاصة والحياة الاجتماعية العامة الذي جعلها على هامش الحياة (Touraine.P.105) وبالتالي نستطيع القول بأن امراة الحداد ليست ضمن إستراتيجية المقاومة الموجهة للرجل بل تنخرط كليا في إستراتيجية مقاومة نمط التنظيم الاجتماعي وتمثلاته. فنحن إذن إزاء عملية تشخيص لوضعية كونية وشاملة تعيشها كل نساء العالم إلى يومنا الراهن. إذ تعبر عن حق مشروع في العدالة وليس رغبة في إعلان حرب اجتماعية.

الخاتمة:

«المرأة أم الإنسان» عبارة تؤسس لعالم جديد بنظرة جديدة للحياة نتجاوز بالوحدة حالة التقسيم بين الجنسين. فالأصل في الأشياء هو الوحدة وبذلك نكون أمام ثورة ثقافية جديدة. ونبعد عن النظرة النفعية التي تختصر فيها المرأة إلى مجرد أداة للمتعة «المرأة وعاء لفروجنا». لتقابلها نظرة أكثر ثراء وقربا من الواقعية. تأخذ بعين الاعتبار التنوع والتعقد في كل أوجه الحياة مما يجعلنا أقرب إلى مختلف أشكال الفردية وهو ما يعكس جوهر الحداثة التي تقاس بطبيعتها عبر القطع مع مختلف أشكال التوحد والتقاليد والأساطير. فاليوم كل منا يشعر بهذا الإحساس العميق في داخله بأننا بصدد قلب القيم التي تعودنا عليها ونعني ممارساتنا الثقافية التي تتسم بالازدواجية.

فمنذ القرن الماضي وفي إطار الفكر الإصلاحي بالبلاد العربية الإسلامية ومجتمعاتنا تعيش حالة من التمزق بين الفردية كشكل من أشكال التحرر والفردية كنوع من الأنانية المفرطة. فكما عشنا منذ القرن الماضي نضالات ضد كل أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية فإن خطاب امرأة الحداد فيه دعوة إلى مقاومة ثقافية. لما لها من تأثير على حياتها الخاصة وعلاقاتها بالآخر والقيم الأخلاقية الخاصة بها وعلى التمثيلات الاجتماعية حول الحياة والحب والجسد. لتصبح مسألة تحرر المرأة تحولا ثقافيا تلعب فيه المرأة الدور الرئيسي وبشكل جديد.

فإذا قبلنا جدلا بهذا التحليل فنحن إزاء ولادة فكر نسوي يهدف إلى التأسيس الثقافي عبر تجاوز ذلك الصراع وحالة الاستقطاب التي تمثل السمة الجوهرية للحداثة في أوروبا. فنحن إزاء اتجاهين مختلفين لهما طبيعتان مختلفتان، ففي الحالة

الأولى المطلوب تغيير القوانين والسياسة والأفكار السائدة. وفي الحالة الثانية المطلوب هو تغيير وإعادة بناء العلاقة مع الذات ومع ما يمكن أن نسميه الطبيعة الذكورية والطبيعة الأنثوية. خلاصة القول كل تفكير اليوم حول الديمقراطية لا يعني التفكير في إيجاد النمط الأمثل للمجتمعات ولا البحث عن معنى للتاريخ ولا عن الاندماج في المجتمع بل هو ذاك الاعتراف بحقوق الفرد التي تمنحه القدرة على الفعل والوجود والاعتراف به كذات تحتل كل الحقوق» , op.cit , Touraine (p143).

بيبليوغرافيا:

1. الطاهر الحداد (1999)، «امراتنا في الشريعة و المجتمع» الأعمال الكاملة، تونس، دار الكتاب العربية.
2. خير الدين التونسي (1867)، «اقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك» تونس، دار العربية للكتاب، 2004.
3. الشنوفي، المنصف، «رسالة ابن أبي الضياف في المرأة»، في، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع 5، 1968، ص 45-112
4. محمد نور أفاية، المرأة والكتابة، مجلة الوحدة العدد 9: السنة الأولى يونيو 1985
5. هشام شرابي: «البنية البطريكية: بحث في المجتمع العربي المعاصر»، دار الطليعة، بيروت، ط 1- 1987.
6. Bourqia R. (1990). « La femme et le langage ». In : Femme et pouvoirs. Série Approches. Collection dirigée par Fatima Mernissi. Casablanca, Editions le Fennec, pp.11- 25.
7. Bourqia R.(1984), «Une cible de pouvoir ou le corps tatoué. Réflexions sur le tatouage dans les tribus Zemmour ». In : Bulletin économique et social du Maroc, n° 153-154: 101- 110.
8. Bourdieu P. (1998) , «La domination masculine » ,Paris, Editions de Minuit.
9. Raymond A. (1990), « Dictionnaire des sciences humaines : sociologie, psychologie, sociale, anthropologie », Paris ,Fernand Nathan.
10. Giddens .A, (1994) « Les conséquences de la modernité », Paris, L'Harmattan,.
11. Heritier F. (2000), “Masculin/ Féminin. La pensée de la difference”, Paris.,Editions Odile Jacob.
12. Kaufman M. (2004), « La lutte avec les hommes et les garçons contre le sexisme et la violence ordinaire », p. 223-233, in Ingeborg BREINES, Robert CONNELL et Ingrid EIDE. Rôles masculins, masculinités et Perspectives d'une culture de paix. Paris :UNESCO,

13. **Touraine A.** (2006), «Le monde des femme», Paris, Fayard.
14. **Tlili B.** (1972), » A l'aube du mouvement de réformes à Tunis : un important document de Ahmad Ibn Abi Diyaf sur le féminisme (1856) » in Etudes d'histoire sociale tunisienne du XIX^e siècle, Faculté des sciences humaines de Tunis, Publication de l'Université de Tunis, 1974, p. 104-123

نقض نوال السعداوي للمركزية الذكورية

د. فتيحة فاطمي

قسم الفلسفة

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

ملخص:

تهدف النسوية العربية اليوم من خلال استقرائنا لنموذج نوال السعداوي بالمشرق العربي إلى تقويض التراتبية الهرمية، وإنشاء خطاب عولمي جديد تشارك فيه كل الأطراف وليس خطابا موجهًا من المركز إلى الأطراف..

الكلمات المفتاحية:

النسوية - المركزية - القيمة .

مقدمة

نقض الخطاب الأخلاقي المزدوج القيمة:

ترى نوال السعداوي عند تأملها في المجتمع العربي عامة والمجتمع المصري خاصة، أنه يعتمد على خطاب أخلاقي مزدوج القيمة، فما يصدق على الرجل لا يصدق على المرأة، وما يحل للأول لا يحل للثاني مثال ذلك أن القوانين تفرض على المرأة «العذرية» (قبل الزواج)، والزواج الواحد (بعد الزواج)، أمّا الرجل فإنّ من حقّه

Résumé :

Nous prenons l'égyptienne Nawal Al-Saadawi comme modèle d'induction du féminisme arabe aujourd'hui qui vise à saper la hiérarchie pyramidale, et créer un nouveau discours global, impliquant toutes les parties et pas un discours dirigé du centre vers les bords.

Mots clés :

Fiminisme-centralisme- Valeurs

المطلق تعدد الزوجات والطلاق وإشباع شهواته الجنسية دون قيد، لأنّ ذلك لن يؤدي إلى خلط الأنساب أو عدم معرفة الأب». (نوال السعداوي، وهبة رؤوف عزت، 2000م، ص 35).

هذا يعني أنّ القيمة الخلقية التي يؤمن بها المجتمع العربي لا تسري على الجنسين معا (الرجل والمرأة) الرجل متحرر من كل قيد أو إكراه له الحق التام في إشباع رغباته الجنسية، على خلاف المرأة فهي محاطة بمجموعة من القوانين الدينية والاجتماعية التي تحدّ من رغباتها وتجعلها عبدا للرجل يتحكم فيها كيفما يشاء.

وهذا يؤدي بالضرورة إلى ضياع القيمة الخلقية، إذ يساعد على نشر الفساد والكذب والظلم، لأنّ تلك القيم تفرض على الأغلبية الساحقة بقوة البطش السياسي والديني معا. (نوال السعداوي، (د ت)، ص 24).

ولتجاوز هذا الأمر يجب أن تسري المقاييس الأخلاقية التي يضعها المجتمع على جميع أفرادها بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الطبقة الاجتماعية، فإذا كان المجتمع يؤمن بالعفة في الجنس كقيمة خلقية فلا بد أن تسري هذه القيمة على جميع أفرادها، أما أن تسري على جنس دون آخر فهذا يدل على أنّ العفة ليست قيمة خلقية، وإنما هي قانون فرضه النظام الاجتماعي العام. (نوال السعداوي، ص 23)

.Akhawia.net

فالمجتمع لم يمنح للمرأة الحقوق نفسها التي منحها للرجل، على اعتبار أنّها أدنى منه على المستوى العقلي أو الجسدي، ولذلك تقوم قوانين الأحوال الشخصية في مصر على «سيطرة الرجل على زوجته وامتلاكه لجسدها وعقلها واحتباسها عند اللزوم، فلا تسافر إلا بإذنه، ولا تخرج من البيت للعمل إلا بإذنه، وقد ثار أغلب

أعضاء البرلمان المصري (خلال يناير 2000م) ضد مشروع جديد للأحوال الشخصية يسمح للمرأة أن تسافر دون إذن زوجها وانتهى الأمر بحذف هذا البند من مشروع القانون، وبقيت المرأة المصرية على حالها من حيث الخضوع لقانون الاحتماس». (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 35).

أمّا بالنسبة للرجل، فإنّ جريدة الأهرام تكتب في إحدى صفحاتها الصادرة بالقاهرة (26 يناير 2000م) للزوج حرية السفر التامة دون أي قيد أو شرط، لما تفرض عليه طبيعة تكوينه ومهمته في الحياة الدنيا من ضرورة السعي في مناكب الأرض لتحصيل الرزق وأسبابه والجهاد في سبيل الله. (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 35).

لكن الأمر بالنسبة للمرئسي لا يتوقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى العمل على إخفاؤها (المرأة) عند مطالبتها بارتداء الحجاب، فهو «يجعل المرأة تختفي، إضافة إلى إلغائها وإقصائها عن الحياة المجتمعية، ونفيها إلى منطقة يسهل السيطرة عليها (المنزل) ومنعها من الحراك والتنقل، والتوكيد على لا شرعية موقعها في ميدان الرجل بواسطة القناع». (فاطمة المرئسي، 2004، ص 250) إنَّ ارتداء المرأة للحجاب، معناه التأكيد على عدم أهليتها وقدرتها على مواجهة المشاكل التي تعانيها، فهو يرمز لا محالة للاستكانة والذل والقهر الذي يمارسه الرجل عليها، فالمرأة المحجبة يسهل اصطياها، ومن ثم حبسها في البيت وإخضاعها إلى قوانين جائزة تسلبها حق الحياة بسعادة. (فاطمة المرئسي، 1997، ص 120).

ومنه فإنَّ أساس التمييز بين الرجل والمرأة هو الطبيعة البشرية ذاتها، فالرجل بحكم طبيعته مؤهل للحياة العامة (التنقل، العمل، التعليم، السفر...) والمرأة

كذلك بطبيعتها مؤهلة للحياة الخاصة (الإشراف على الأمور المنزلية بما فيها الإنجاب).

نقض الأسس الفلسفية والدينية للهيمنة الذكورية:

إذا كانت المرأة مختلفة عن الرجل من حيث الطبيعة، فهل هذا يؤدي بالضرورة إلى اختلاف مكانتهما اجتماعيا، وإذا كان الأمر كذلك فمن نَظَر لهذا التميّز وقتنه؟

في نظر فلاسفة النسوية ككل بما في ذلك نوال السعداوي، أن التمييز بين الفئات الاجتماعية والمرأة والرجل، أسس له فلاسفة العبودية فهم الذين وضعوا الأسس الفكرية والدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية للحضارة الحديثة وعلى رأسهم أرسطو (384-322 ق.م) إذ طبق أرسطو مصطلحي «الذكر والأنثى» على الكون النظامي، تحدث عن الطبيعة بوصفها شيئا مؤنثا وأسماها «الأم» بينما أشار إلى السموات والشمس بوصفها «المحدث» و«الأب»، استمسك بأن كل ما هو أعلى ينبغي أن ينفصل بقصارى ما أمكن عما هو أدنى، وهذا يفسر- لنا لماذا تنفصل السموات عن الأرض الدنيا ولأنّ الذكر امتلك القدرات العليا للعقل والروية تبع هذا «أنّ علاقة الذكر بالأنثى هي بطبيعتها علاقة الأعلى بالأدنى والحاكم بالمحكوم، اعتبر أرسطو الأنوثة تشوها على الرغم من أنها تحدث في السياق العادي للطبيعة». (ليندا شيفرد، أوت 2004، ص 28).

أقام أرسطو بهذا تمييزه بين الرجل والمرأة، من خلال تمييزه بين السماء والأرض، فالأولى عبارة عن عقل خالص لا صلة لها بالمادة، أما الثانية فهي عبارة عن مادة خالصة، ومن ثم فهي في حاجة إلى السماء (العقل) لإخضاعها لنظام محكم، فكَذلك العلاقة بين الرجل والمرأة، فالأول يمتلك العقل، والثانية تفتقد له تماما فهي مجرد

مادة أو شيء، في حاجة إلى من يتحكم فيها ويسيطر عليها، ولذلك فهو يقسم الموجودات في المجتمع إلى قسمين:

أ- الأشخاص، وهم الأسياد الرجال الملاك الذين خلقوا للأنشطة النبيلة والمعرفة الفكرية والفلسفية.

ب- الأشياء وهم العبيد والنساء والحيوانات الذين خلقوا للأعمال الجسدية حسب طبيعتهم، وخلقت المرأة بطبيعتها من أجل الولادة لحفظ النوع. (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 26).

من خلال هذا التمييز بين الأعلى والأدنى تحددت الحقوق والواجبات بينهما، فالرجل يتمتع بكل الحقوق والمرأة والعبيد تفتقد لها تماما، وهذا ما يفسر- نشوء العبودية أو النظام الأبوي، ولذلك على الطبقات المستعبدة أن تصارع من أجل أخذ حقوقها، وهذا ما تعبّر عنه اليوم الفلسفات النسوية بمختلف أشكالها.

إنّ النظام العبودي لم تجسده فقط فلسفة أرسطو، وإنما كذلك الأديان -في نظر نوال السعداوي- تقول في ذلك: «نشأت الأديان في عصور قديمة يحكمها النظام العبودي وانعكست الفلسفة والقيم العبودية على هذه الأديان بشكل واضح، لهذا السبب نجد بعض المفاهيم التي تشير إلى (الرق) في بعض الآيات الدينية كما نجد أيضا التي تشير إلى أن جنس الذكور أعلى درجة أو درجات من جنس الإناث» (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 27) بدليل أن وضع حواء في التوراة وضع أدنى بالنسبة إلى زوجها آدم، وأن الثالوث المقدس في الإنجيل هو (الأب والابن والروح القدس) ترمز الروح القدس إلى الإلهة الأم القديمة التي توارى اسمها (أين كانت الإلهة أنثى (في الحضارات المصرية القديمة) وذات مكانة عالية، ترمز إلى الروح

المقدسة أو إلى السماء وزوجها جيب كان إله الأرض). كما توارى جسدها وراء الغلالة أو الحجاب، كما فقدت أيضا قدرتها الطبيعية على الولادة، لم تعد هي الوالدة للبشرية بل أصبحت مولودة من ضلع الرجل أو ضلعه الأعوج. (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 28).

وإنَّ القوامة في القرآن الكريم منحت للرجال لا للنساء. (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 37)، بمقتضى قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِأَنفُقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء: 4 / 34).

هذا يعني أن القوانين الاجتماعية والسياسية وكذلك الأحكام الدينية حكمت على المرأة بأنها أقل أهلية من الرجل لتتحكم في مصيرها وتسعى لتحقيق ذاتها بنفسها، مما أعطى للرجل الحق في أن يجلس زوجته أو يمنعها من الخروج أو السفر لمجرد أنها امرأة، من حقه القوامة عليها مادام ينفق عليها وحتى لو أنفقت المرأة على نفسها وأطفالها بل وعلى زوجها أيضا لما حصلت على القوامة، لأنَّ القوامة ليست للإنفاق فحسب ولكن لأنَّ الله تعالى فضَّل الرجال على النساء حسب قوله تعالى: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: 4 / 34)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: 2 / 228) (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 37).

أمَّا فاطمة المنيسي، فإنَّها لا تقصر نظرة الفكر الإسلامي (أبو حامد الغزالي) للمرأة على أنها لا تمتلك القوامة فقط، بل إنها تجسد كذلك «الدمار والخراب، ورمز للفوضى والانظام، فالمرأة فتنة ونموذج يمثل الجموح الخارج عن السيطرة ومثال حي على أخطار الجنسية واحتمالاتها الهائجة التي توقع الفوضى والانقسام» (فاطمة

المرنيسي، 2004م، ص46)، ولذلك يجب تقييدها قدر الإمكان للمحافظة على نظام المجتمع واستقراره، فلو «أطلق العنان للنساء يتجولن في الشوارع كما يجلو هنّ فإن الرجال سيعزفون عن أعمالهم، لأنهم لن يفكروا عندئذ إلا باللهو، ولسوء الحظ ليس باللاهين يُنتج الغذاء والمواد الاستهلاكية الضرورية، وإذا كنا نحرص على تجنب المجاعة، يجب على النسوة أن يلازم من مكانهن الطبيعي، وهذا يعني البيت» (فاطمة المرنيسي، 1997، ص54)، بمعنى أن المرأة إذا منحت لها الحرية في التنقل، ستمثل بالضرورة خطراً على الرجل، لأنّها ستلهيه عن القيام بأعماله، أي أنها ستحرك داخله الغريزة الجنسية، مما يحيل بينه وبين واجباته وعندها يختل توازن المجتمع، ذلك أن «قوة الجنسية الأثوية هي التي توقع الفوضى والاضطراب والتشتت الشامل، ولذلك يعتبر الغزالي أن الجنس البشري مكونا من الذكورة فقط» (فاطمة المرنيسي، 2004، ص47).

لأنّ الذكّر - في نظره - فقط يتمتع بالعقل، الذي يجب تسخيرهِ للعلم والمعرفة و«العلم أفضل أشكال العبادة للمؤمن، لكن من أجل أن يكرس المؤمن طاقاته لطلب العلم، عليه أن يخفف من حدة التوترات داخل وخارج جسده...» (فاطمة المرنيسي، 2004، ص47)، وعليه فهو ملزم لاستغلال المرأة، للتخفيف من حدة تلك التوترات التي تسببها الغريزة الجنسية فضلاً عن تزويد أمة الإسلام بالولد والنسل. (فاطمة المرنيسي، 2004، ص47).

ومنه فالمرأة في الفكر الإسلامي، ليست مؤهلة تماماً لتكون هدفاً لاستثمار عاطفي أو أن تسخر طاقاتها العقلية للعلم والمعرفة والعبادة. (فاطمة المرنيسي، 2004، ص47).

وعليه فإنّ المرأة المثالية الصالحة في نظر المجتمع في بلادنا حتى اليوم هي تلك المرأة المستكينة الخاضعة لقانون الطاعة المضحية بعملها ومستقبلها وإبداعها في سبيل خدمة زوجها، المرأة السلبية القابلة لوضعها الأدنى بالنسبة إلى زوجها دون مناقشة أو جدل، التي تقبل قانون الاحتباس بغبطة وسرور، والتي تصبح ناشزا إن خرجت دون إذن زوجها، وإن كان ذلك لغاية سامية كمعالجة أرواح الناس أو حضور مؤتمر دولي هام. (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 38).

ولكن ما يؤرق نوال السعداوي أكثر أن المرأة لم تعد إنسانا بعد ليس فقط في نظر أغلب الرجال، وإنما في نظر النساء كذلك، إذ تذكر أنها شاهدت أستاذة جامعية تصرخ على شاشة التلفاز خلال يناير 2000، دفاعا عن حرية الطلاق وحرية السفر للزوج دون قيد أو شرط، أمّا الزوجة فلا يحق لها ذلك دون موافقة زوجها، إن عقد الزواج يفرض عليها طاعة زوجها طالما أنه ينفق عليها، وله الحق في احتباسها مقابل الإنفاق عليها (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 41-42).

هذا ما يجعل نوال السعداوي تتساءل عن أساس القيمة الخلقية هل تقوم على أساس احتباس النساء مقابل الإنفاق؟ هل هناك شيء ضد الأخلاق أكثر من إجبار المرأة على الحياة مع رجل مكروه لمجرد الإنفاق عليها؟ وما الفرق بين امرأة تقدم جسدها لزوج مكروه مقابل ثروته وبين البغي التي تبيع جسدها؟

إنّ العلاقة الزوجية بهذا، إذا كانت قائمة على الكره لا الحب، فإنّها تؤدي بالضرورة إلى الكذب والخداع والخيانة، ومن ثم ضياع القيمة الخلقية الأساسية من

الزواج والمتمثلة في الحب والصدق والإخلاص وبالتالي فسلوك الزوجة لا يتميز عن سلوك البغي في شيء فهو في الحالتين زنا.

من هنا يمكننا الإقرار بأن الفضيلة لا تكون فضيلة إلا بالحرية والاختيار أو المسؤولية، أما إذا كانت تفرض بالقوة والإجبار والوصاية فلا تعتبر فضيلة وإنما هي مجرد خضوع للقهر لا غير (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 43).

ولذلك فإن الأخلاق الحقة هي التي تمنح الإنسان حق ملكية جسده وعقله وأن يتمتع بالحرية التامة دون وصاية من أحد (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 42).

وعليه تعتبر حرية الإنسان (الرجل والمرأة) «جوهر الدين الصحيح والقانون الصحيح، إن الحرية حق من حقوق الإنسان، وليست منحة يعطيها الزوج لزوجته، وتكسب المرأة حريتها بمثل ما يكسب الرجل حريته، وهناك في الكتب السماوية آيات متعددة تؤكد مبدأ الحرية والمساواة بين البشر نساء ورجالاً» (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 43)، منها قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر: 6/39) ومن أحاديث الرسول (ﷺ): «النساء شقائق النعمان»، و«الناس سواسية كأسنان المشط» وغير ذلك كثير.

هذا يعني أنه لا فرق بين المرأة والرجل، وإنما هما سواسية، فالمرأة مثلها مثل الرجل تملك عقل وذكاء وبالتالي لا يحق له أن يسيطر عليها، أو أن يجبرها في البيت لتطبخ له، أو يفرض عليها الحجاب والعزلة بعيداً عن الحياة العامة. (نوال السعداوي، دت)، ص 24).

ومنه على المرأة أن تعي هذه الوضعية المزرية التي تعيش في ضلها وكأنها حيوان أو عبد، لتتمكن من تحرير نفسها وذلك بتحطيم هذا الصنم المزييف المصنوع اجتماعيا منذ الطفولة حتى الموت (نوال السعداوي، (د ت)، ص 14).

الإستقلال الاقتصادي شرط أساسي لتحرر المرأة من سيطرة الرجل:

لتتمكن المرأة من تغيير القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع وثبت وجودها إلى جانب الرجل عليها أن تبادر بتحرير نفسها اقتصاديا من خلال العمل بأجر، ذلك أن القدرة الاقتصادية للمرأة هي أساس حريتها، إن المرأة العاجزة اقتصاديا لا تملك حق تطليقها أو خلعهما مما يتوجب عليها العيش مع زوجها الذي ينفق عليها رغم بغضها له، ترضي شهواته على حساب كرامتها مثل العبد أو البغي التي تقدم جسدها للرجل مقابل المال أو الإنفاق (نوال السعداوي، (د ت)، ص 101).

إن شرط الحرية الشخصية والاجتماعية أو السياسية هو القدرة الاقتصادية أو الاستقلال الاقتصادي (نوال السعداوي، (د ت)، ص 101)، مما يمكن المرأة من التعبير عن قدراتها الفكرية والإبداعية إلى جانب إثبات ذاتها.

فالمرأة المنتجة «العاملة بأجر (وإن كانت عاملة في مصنع أو فلاحية فقيرة في الحقل) تشعر بكرامتها كعضو منتج في الأسرة والمجتمع، ومادامت تعيل نفسها بنفسها فهي قادرة على رفض الإهانة أو الضرب الذي قد تتعرض له الزوجة التي تعيش عالة على زوجها»، أو تصبح لها القدرة على تغيير الأدوار الاجتماعية فيما يعبر عن إمكانياتها ويعمل على تحقيق طموحها (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 58).

وهذا لن يتحقق بالعمل وحده وإنما كذلك بالتعليم، إذ يلعب هذا الأخير دوراً مهماً في مساعدة المرأة على أن ترفض وضعها الأدنى في الأسرة، وأن تتجاوز التقاليد العتيقة التي تنظر إليها كوعاء لإنجاب الأطفال أو طاعة الزوج، لتصبح إنسانة لها طموح فكري ونفسي في الحياة، يزيد عن غسل الصحون، وإرضاء الزوج. (نوال السعداوي، 1993، ص 69).

ويلعب التعليم كذلك دوراً في تشجيع الفتاة أو المرأة على مقاومة الكبت، ويجعلها أكثر جرأة في ممارسة الجنس، وإرضاء رغباتها الجنسية والفكرية، فقد لوحظ ارتفاع نسبة الطموح الفكري وتفضيل التعليم على الزواج بين المتعلّمات بنسبة (86.2٪) (نوال السعداوي، 1993، ص 62).

ويدل ارتفاع «نسبة تفضيل التعليم عند المتعلّمات، أن الطموح الفكري، والرغبة في التعليم وتحقيق الذات من خلال العمل المنتج (وليس من خلال الزواج) هو صفة طبيعية في المرأة لا تتغير من كونها أنثى وأنها حين يفرض عليها الزواج كوظيفة وحيدة في الحياة تشعر بالإحباط والنقص وعدم تحقيق الذات، وتعرض للمشاكل النفسية والعصبية» (نوال السعداوي، 1993، ص 79).

ولهذا فإن المرأة المثقفة لا تقبل بالزواج، لأن هذا الأخير يسلبها كرامتها بسلبها حريتها وحقوقها في العمل بأجر، ولذلك تقول نوال السعداوي أنها لم تندesh حين وجدت أن 85٪ من الزوجات يرفضن الزواج بأزواجهن مرة أخرى لو عادت السنين إلى الوراء (نوال السعداوي، 1993، ص 116-117)، أي أن المرأة تفضل أن تبقى دون زواج للمحافظة على حريتها وحقوقها الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخير من تعبر عن هذا الموقف في نظر نوال السعداوي الأدبية مي

زيادة، لأنها رفضت الزواج، وبالتالي رفضت الدخول إلى سجن الزوجية، مما يقيها حرة تتمتع بكل إمكانياتها وطاقاتها المسخرة للعمل وتأليف الكتب، وإن رفضها للدور العبودي للأنثوية والأمومة، لم يفقدها ذلك قدرتها على الحفاظ على كرامتها، إذ تركت ثروة أدبية أكثر أهمية من أن تلد ثلاثة أولاد من الذكور (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص 34).

إن المرأة ليست في حاجة إلى الأطفال لتحقيق ذاتها من خلاهم كما تحتاج إليهم المرأة غير المثقفة فالأطفال يمثلون بالنسبة للمرأة المثقفة قيذاً على وقتها وحريتها، ولذلك فهي تحاول التحرر من هذا القيد عن طريق وسائل منع الحمل (نوال السعداوي، 1993، ص 94)، وإذا حملت فلها أن تجهض الجنين داخلها طالما أنه لم يولد بعد، أما بعد الولادة فلا أحد يملك الحق في أن يسلبه الحياة. (نوال السعداوي، دت)، ص 46).

غير أن تحرر المرأة عند فاطمة المرنيسي لا يتوقف عند ذلك الحد وإنما يتعداه إلى التحرر من قيد الحجاب ذلك أن مشاريع امرأة تتجلى عبر طريقة لباسها، فإن كانت تريد أن تكون عصرية عليها أن تعبر عن ذلك بالملابس التي ترتديها وإلا فستجد نفسها خلف الجدران (...) الفساتين الغربية هي رمز العمل المجازي للنساء (فاطمة المرنيسي، 1997، ص 96)، أي أن ارتداء المرأة للحجاب يرمز إلى حبسها في البيت وتهميشها وإقصائها، أما لباس المرأة الغربية فهو يعبر عن مدى تحررها من خلال كسبها للأجر نتيجة عمل معين.

من هنا نستنتج أن كل من نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي - تنادي بالمساواة التامة بين المرأة والرجل، سواء على مستوى التعليم والعمل بأجر، أو على مستوى

المشاركة في مختلف المهن مهما كانت طبيعتها وممارسة حقها في اتخاذ القرارات في الدولة أو العائلة.

إلى جانب مناداة كل منهما بالحرية التامة للمرأة باعتبارها مالكة لعقلها وروحها وجسدها، ومن ثم لا يحق لأحد الحد من حريتها الفكرية والجنسية.

إذا تأملنا في كيفية تحرير المرأة من سلطة الرجل عند نوال السعداوي نجدها تعتمد في ذلك على الإيديولوجية الماركسية، ذلك أن المرأة - كما سبق تصنيفها مع أرسطو - تنتمي إلى طبقة العبيد، هذه الطبقة التي تعاني الفقر والحرمان والاستغلال في أبشع صوره، غير أنه كلما زادت هذه الوضعية سوء، كلما نمت الوعي لدى هذه الطبقة أكثر بضرورة تحرير نفسها، إذ «يكشف علم السياسة أن العبيد والنساء لا يمكن أن يتحرروا دون الوعي الصحيح والتنظيم السياسي القويم» (نوال السعداوي، هبة رؤوف عزت، 2000م، ص11)، فبفضل هذا الوعي تتمكن هذه الطبقة في البداية من التخلص من كل القيم والقواعد التي اخترعتها الطبقة الحاكمة، لأن هذه القيم والقواعد لا توجد إلا كموانع أمام سلوكها. (جان بول سارتر، دت)، ص 65).

وإذا تمكنت من ذلك تكون قد تجاوزت السلطة المستبدة تماما، ومن ثم تسعى إلى تحقيق ذاتها عن طريق العمل، على اعتبار أنه يشكل في المجتمع الحديث بالمعنى الذي يقصده ماكس فيبر العنصر المدرك الأكثر أهمية من غيره بالنسبة للمشروع الموحد لمسيرة مهنية توافق بيوغرافية معينة. (ويل كيلشكا، 2010، ص 220).

فبالعمل وحده تتحرر طبقة العبيد من الاستعباد، أي بتحقيقها الاستقلالية الاقتصادية، وهذا يصدق على المرأة بالأساس، ذلك أن أزمة المرأة العربية تكمن «في عجزها الاقتصادي واعتمادها على الرجال في الإنفاق يمثل ما يجسد أزمة الأمم

العربية في عجزها الاقتصادي واعتمادها القوى الخارجية في ظل النظام العالمي الجديد أو الاستعمار الجديد» (نوال السعداوي، (دت)، ص 101) أي أن الإنسان سواء كان فردا أو دولة امرأة أو رجلا، له القابلية على الاستعمار والاستعباد، إذا لم تكن له القدرة الاقتصادية لتلبية مختلف حاجياته.

من هنا ندرك مدى الترابط بين الجانب السياسي والاجتماعي وبين الفرد والمجتمع، لأن استقلال الفرد اقتصاديا لا يكون إلا في إطار اجتماعي، والحرية السياسية لن تكتسب إلا إذا تحرر المجتمع اقتصاديا، بدليل أنه لما «كان العمل السياسي منفصلا عن الحياة الاجتماعية والشخصية للملايين من الناس والرجال [...] كانت الحكومات قادرة دائما على البطش بهؤلاء الملايين واستغلالهم في أعمال [...] العبودية سواء داخل البيت «النساء» أو في الحقول والمصانع والأشغال الشاقة الأخرى، يعملون طول النهار بأقل الأجور، يتم قهرهم ثقافيا بالتجهيل الإعلامي، بالتجهيل التعليمي في المدارس، يتدربون على الطاعة العمياء منذ الطفولة، على اعتبار أن الحكام وأولي الأمر مندوبوا الله» (نوال السعداوي، (دت)، ص 127).

خاتمة:

إذا تأملنا في آفاق نوال السعداوي في تحرير المرأة، فإننا نجد لها مبالغا فيها إلى حد ما، ذلك أن تلك الآفاق كانت نتيجة لاستقراءها لآراء النسوة اللواتي يعانين عقد نفسية، لعدم تمكنهن من تحقيق ذواتهن في الحياة الزوجية مما دفع بهن إلى الاستياء من الزواج والأولاد، لكن بعض النسوة تمكنن من تحقيق ذواتهن سواء داخل الأسرة أو خارجها، وهذا لأن الزواج كان مبني على أصول إسلامية خالصة، قوّت الروابط الروحية بين الزوجين، فضلا عن تمسكها بالقيم الأخلاقية التي دعا إليها الإسلام فكان الزواج بذلك باعثا أساسيا للمرأة على تحقيق طموحاتها العملية والفكرية، لا على إقصائها وتهميشها، وكذلك تمكنت من إنجاب الأولاد وتربيتهم دون أن تشعر بأنهم يشكلون عائقا أمام تحقيق آمالها وأهدافها.

وعلى ذلك فنحن نتطلع والفكر النسوي إلى تفويض المركزية الذكورية والمطالبة بمساواة المرأة بالرجل، من خلال منحها كل الامتيازات التي يتمتع بها، وفي مقدمتها الإقرار بحريتها في تقرير مصيرها إلى جانب حرية التنقل والإبداع والتعليم والعمل، وأن تربطها بزوجها علاقة روحية قائمة على الحب والوفاء والإخلاص والعفة، وهذا ما يقرّه الشرع.

ببليوغرافيا:

1. سارتر، جان بول. (دت). الماركسية والثورة. ترجمة. عبد المنعم الحفني. (دط). مطبعة الدار المصرية. القاهرة.
2. السعداوي، نوال. (1993). المرأة والصراع النفسي. ط3. دار ومطابع المستقبل بالفجالة والأسكندرية ومؤسسة المعارف. بيروت.
3. السعداوي، نوال. (دت). المرأة والغربة. (دط). دار المعارف. القاهرة.
4. السعداوي، نوال. (دت). قضايا المرأة والفكر والسياسة. مكتبة مدبولي.
5. السعداوي، نوال. أوراق من حياتي، Akhawia.net .
6. السعداوي، نوال. ورؤوف عزت، هبة. (2000). المرأة والدين والأخلاق. ط1. دار الفكر. دمشق. سورية.
7. شيفرد، ليندا. (أوت 2004). «أنثوية العلم، العلم من منظور الفلسفة النسوية». ترجمة: يمنى طريف الخولي. مجلة عالم المعرفة (سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب): (306). 28.
8. كيملشكا، ويل. (2010). مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة. ترجمة: منير الكشو. ط1. دار سيناترا. المركز الوطني للترجمة. تونس.

9. المرينسي، فاطمة وآخرون. (2004). المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية. إشراف: بينار إيلكاركان. ترجمة: معين الإمام. ط1. دار المدى للثقافة والنشر.

10. المرينسي، فاطمة. (1997). أحلام النساء الحريم (حكايات طفولة في الحريم). ترجمة: ميساء سري. مراجعة: محمد المير أحمد. ط1. ورد للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا.

القاعدة المفاهيمية لسياسة الحفظ الأرشيفي: بين مقومات النجاح وضرورة التطبيق

ملخص:

/أ/ سليمة كوكبة

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

من أجل حفظ أمثل للأرصدة الأرشيفية باختلاف وسائط الحفظ التي تضمها، وضمان إتاحتها للأجيال الحالية والمستقبلية، أولت مراكز الأرشيف اهتماما بالغاً بقضية الحفظ، وسخرت جهوداً ومكانيات لوضع وصياغة وتطبيق سياسات حفظ تكون شاملة ومتطابقة مع واقع الحفظ بمراكز الأرشيف، متماشية ومسايرة لمشاريعها المستقبلية. وقصد التعرف على هذا النوع من السياسات، ستركز في هذه الدراسة على إبراز معالم وأسس القاعدة المفاهيمية لسياسة حفظ الأرشيف من خلال تسليط الضوء على مقومات نجاحها؛ والمتمثلة في: تشخيص الحفظ، مخطط الحفظ، المخطط الإستعجالي ومخطط التكوين، خاصة إذا علمنا أن مراكز الأرشيف بحاجة ماسة لتطبيق هذا النوع من السياسات الذي يمس أهم وظيفة ألا وهي الحفظ الذي يرافق كل النشاطات الأرشيفية ويعتبر الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه.

الكلمات المفتاحية:

الحفظ - سياسة الحفظ الأرشيفي - القاعدة المفاهيمية

مقدمة:

Résumé :

Les centres d'archives et les institutions patrimoniales dont la mission essentielle est la conservation et la préservation du patrimoine de premier ordre, doivent disposer de politique bien formalisée de conservation.

Une politique de conservation des documents archivistiques repose essentiellement sur quatre étapes essentielles : le bilan de conservation qui dresse un diagnostic de l'état des archives; le plan d'urgence qui énonce les procédures à suivre en cas de sinistre ; le plan de conservation qui propose quelques actions et chantiers à mettre en œuvre à court, moyen et long terme; et enfin le plan de formation qui prévoit des actions pédagogiques en matière de conservation à destination du personnel et des usagers

Mots clés :

La conservation – la politique de conservation archivistique- la base conceptuelle

لقد حاول الإنسان منذ القدم حفظ وثائقه بمختلف الوسائط التي مرت عليها عبر العصور، مما ساعد على نقل نشاطات وأعمال الحضارات وطرق معيشتهم وقوانينهم التنظيمية، وغير ذلك.

ومما لا شك فيه أن ما ساعدنا على التعرف على كل الأمور المتعلقة بهم، هو ظروف حفظها التي تركز بالدرجة الأولى على مكان الحفظ الذي يراعى فيه حد معين من الشروط المناخية والتقنية، لهذا نجد أن هاته الأماكن شهدت عدة تطورات وتغيرات حسب أهمية الأرشيف، فعملت الدول على تشييد وانجاز العديد من المباني منها ما هو مستقل خاصة ما يتعلق بالأرشيفات الوطنية، ومنها ما هو ملحق بإدارات عمومية وحتى خاصة، تكون مهمتها الحفظ المؤقت للأرشيف، حيث أنشأت مصالح الأرشيف عبر كامل الإدارات والمؤسسات بهدف تسيير الأرشيف وحفظه وإتاحته عند الطلب ومع تطور المفاهيم وتقنيات الحفظ وجدت مراكز ومصالح الأرشيف أنه لتحقيق هدفها والغاية من وجودها، لابد أن تقوم بصياغة سياسة حفظ شاملة ومطابقة للواقع الفعلي للحفظ، من شأنها أن تحارب كل المشاكل الآنية والمستقبلية التي تهدد حفظ الأرشيف. وذلك بالأخذ بالنماذج المثلى واحترام المعايير الدولية الصادرة في هذا الشأن. وستعرض في هذه الدراسة الى القاعدة المفاهيمية التي تقوم عليها سياسة الحفظ، لتكوين رؤية واضحة حول هذا النوع من السياسات التي ترافق كل النشاطات والوظائف الأرشيفية واستمدت أهميتها من الأهمية القصوى لقضية الحفظ، التي لابد من الوعي بها وبلورتها في قالب واحد يسمى سياسة الحفظ ولما لا تكون مدججة ضمن إستراتيجية وطنية لحفظ الأرشيف.

إشكالية الدراسة:

إنّ مصطلح الأرشيف مقرون مباشرة بمصطلح الحفظ، ويعتبر حفظ الوثائق الأرشيفية من المهام الأساسية للأرشيفي. ويشكل حجر الزاوية لإنشاء المراكز الأرشيفية. إذ أنّ هذه الأخيرة تهدف الى حفظ أرصدها بشتى الطرق والأساليب،

لكن في أغلب الحالات تكون هذه المجهودات مشتة مما يعرقل تحقيق الأهداف المرجوة في مجال الحفظ. في هذا الصدد يبرز دور سياسة الحفظ في التقليل من هذا المشكل من خلال تجميع وربط مجهودات الحفظ وتوفير أقصى شروط الحماية بأقل التكاليف. فمفهوم الحفظ اليوم أصبح يدخل ضمن رؤية منهجية جديدة تهدف الى القضاء على المشاكل الآنية والمحتملة للحفظ، الى جانب ضرورة مساهمة المشاريع المستقبلية التي تهدف جميعها الى حفظ الأرشيضي وإتاحته الى أكبر قدر ممكن من المستفيدين.

وقد خطت الدول المتقدمة جزءا هاما في مجال الاهتمام بحفظ الأرشيضي وتسييره. عملا بتوصيات المنظمات الدولية المختصة ويبرز دور المجلس الدولي للأرشيضي في هذا المجال، وتطبيقا للمعايير الدولية الصادرة في هذا الشأن، وتماشيا مع المشاريع الإقليمية والدولية التي تهتم بحفظ التراث مهما كان شكل الوثائق. أقدمت العديد من مراكز الأرشيضي على مستوى هذه البلدان على صياغة سياسات حفظ مدمجة ضمن استراتيجيات عامة لتسيير مراكز الأرشيضي، وذلك بمراعاة أهداف المركز ونوعه، احتياجات المستفيدين وفتاتهم وأهمية الأرصدة الأرشيضية المحفوظة على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني وحتى الدولي.

وعلى اعتبار أن أهم وظيفة بمراكز الأرشيضي هي الحفظ ذلك لأنه يرافق كل الخدمات والنشاطات الأرشيضية، ويعتبر الهدف الأسمى الذي تسعى مراكز الأرشيضي الى تحقيقه. خاصة وأن هذه الأهمية قد تضاعفت بعد أن أدخلت على أعماله ونشاطاته التكنولوجيات الحديثة.

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية التي تشكل القاعدة المفاهيمية لسياسة الحفظ الأرشيفي والمتمثلة في تشخيص الحفظ ومخططة، المخطط الإستعجالي ومخطط التكوين. والتي تعتبر من مقومات نجاحها وتحقيق هدف مركز الأرشيف المزدوج المتمثل في الحفظ والإتاحة.

1- مفهوم سياسة الحفظ:

حفظ الأرشيف كما نعلم هو العملية الأساسية التي تشكل حجر الزاوية لإنشاء المؤسسات والمراكز الأرشيفية. وهو ليس فقط عملية روتينية يقوم بها الأرشيفي، بل هو عبارة عن ثقافة لا بد أن يكتسبها وترجم في جميع أعماله وتصرفاته وتشمل كل مراحل دورة حياة الوثيقة الأرشيفية. أي أنه يربط بين جميع النشاطات والوظائف الأرشيفية المختلفة. وقبل التطرق لتعريف سياسة الحفظ لا بد من الإشارة الى مفهوم الحفظ عموما ليتضح الفرق بين المصطلحين.

عرف الحفظ على أنه مجموع الإجراءات التي يطبقها الأرشيفي على الوثائق التي توضع تحت عهده بطريقة تضمن وصولها للأجيال الحالية والمستقبلية. فالحفظ هو ذلك الكل من العمليات والإجراءات والممارسات التي تستهدف الوثيقة منذ دخولها إلى مصلحة الأرشيف بغية حمايتها من شتى الأخطار التي تحدق بها (الخولي، 1993).

كما أن الحفظ عرف بأنه مفهوم ليس له حدود ويتطور بتطور طرق وأساليب الحفظ. وهو يشمل على الحفظ الوقائي، الحفظ العلاجي، الصيانة والترميم، وهي كلها اجراءات تهدف إلى حفظ التراث الثقافي وتضمن وصوله للأجيال الحالية والمستقبلية. مع ضرورة احترام الملكية المادية للوسيط ومحتواه. ولتحقيق هذا الهدف

لابد أن تسند هذه المهمة إلى أشخاص مؤهلين ومختصين في مختلف الميادين المذكورة أعلاه. (المالكي، 2009).

أمّا عن سياسة الحفظ فهي بمثابة عملية تسيير للأخطار التي تهدد حفظ الأرصدة الأرشيفية، وهي تسمح بتحديد وتعريف المخططات التي تؤسس لخلق التوازن بين احتياجات الوثائق المحددة حين القيام بعملية تشخيص الحفظ وأولويات حفظها. وهذه الأولويات لابد أن تحدد في جميع المخططات المتعلقة بإعادة نسخ الوثائق، تحويلها إلى وسائط أخرى، المعالجة والترميم، والتهجير.

وقد تم تعريف سياسة الحفظ على أنها مجموع الإجراءات التي تهدف إلى حماية وإيقاف، أو على الأقل التقليل من عوامل إتلاف الوثائق، ولابد أن تضمن الوصول إليها حالياً ومستقبلاً. مع ضمان مواجهة شتى الأخطار المحتملة التي تهدد حفظها على المدى الطويل. إضافة إلى تجنب مركز الأرشيف المصاريف التي تقتضيها عمليات نقل وتحويل الوثائق إلى وسائط أخرى (Groupe de travail sur la conservation des collections du sous-comité des bibliothèques , 1992).

وفي هذا السياق نود أن ننوه بأن سياسة الحفظ هي أعم وأشمل من مفهوم الحفظ لأنها تجمع كل الإمكانيات المادية، المالية والبشرية المتواجدة بمركز الأرشيف، وتعمل على معالجة الواقع الفعلي للحفظ، وذلك بتنفيذ شتى إجراءات التقييم والتشخيص للحفظ، مروراً بتحديد المخاطر الحالية والمحتملة التي تهدد حفظ الوثائق بطريقة منهجية، ووصولاً إلى تحديد الإجراءات المناسبة والطرق الواجب إتباعها لمواجهة مختلف هذه الأخطار (Tocquer, N. n, 2005).

2- مفهوم سياسة حفظ الأرشيف التاريخي:

إنّ مبادئ وأهداف سياسة الحفظ، بالإضافة إلى العناصر الواجب توفرها هي تقريبا نفسها في جميع سياسات حفظ الأرشيف، والاختلافات تكمن فقط في نوعية مركز الأرشيف وحجمه وحجم الأرصدة الأرشيفية وطبيعتها، بالإضافة إلى فئات المستفيدين واحتياجاتهم. ولأهمية وخصوصية الأرشيف التاريخي والمميزات التي ينفرد بها عن باقي أنواع الأرشيف، فهناك سياسات موجهة خصيصا لحفظ هذا النوع من الأرشيف.

قد تمّ تعريف سياسة حفظ الأرشيف التاريخي عموما كما يلي:

هي كل سياسة تهدف إلى تجميع، حفظ وبث التراث الأرشيفي الذي يملك قيمة تاريخية، لذلك لا بد أن يستجيب هذا النوع من السياسات إلى ضرورة تعزيز وتحسين البنية التحتية للحفظ، بإنشاء برامج لحفظ الوثائق وأخرى لمعالجتها مع ضمان إتاحتها بطريقة مؤمنة، وضرورة الوضع بعين الاعتبار كل وسائل حفظ الأرشيف مع التأكيد على إرفاق هذه الإجراءات بمخطط استعجالي للحفظ (Servie de Ggreffe, 2005).

كما تمّ تعريفها بأنّها "مجموع الإجراءات التي تهدف إلى حفظ الأرصدة التاريخية المتواجدة بمركز الأرشيف، على أن يكون هذا الأخير يقظا ومسؤولا عن الأصالة الفيزيائية، الجمالية والتاريخية للوثائق، مع ضمان خلق توازن بين إجراءات حفظ هذه الوثائق وحاجات مجتمع المستفيدين الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى توفير إمكانية إتاحتها على المدى الطويل. ولا بد أن تكون نشاطات الحفظ المبرمجة ضمن

سياسة حفظ الأرشيف التاريخي محترمة للإطار القانوني والمعايير الدولية المنصوص عليها من قبل الهيئات والمنظمات المختصة. (Claire, S.2011).

وبالموازاة مع وضع هذه السياسة على مركز الأرشيف أن يكتف جهوده في عملية البحث والبقاء يقظا للتعرف على كل ما هو جديد من طرق وتقنيات الحفظ المطبقة، وهذا للضرورة التي تقتضيها إجراءات تحديث سياسة الحفظ بطريقة دائمة.

3- القاعدة المفاهيمية لسياسة الحفظ:

تشكل المفاهيم الثلاثة التالية: تشخيص الحفظ، مخطط الحفظ، المخطط الإستعجالي القاعدة المفاهيمية المناسبة لكل سياسة حفظ. مع ضرورة الإشارة إلى أن نجاح سياسة الحفظ مقرون بكفاءة وفعالية مخطط التكوين، وستعرض فيما يلي إلى هاته المفاهيم بنوع من التفصيل.

1-3 تشخيص الحفظ:

لابد أن يركز نظام الحفظ على تكوين رؤية واضحة حول وضعية الحفظ بمركز الأرشيف، أي لابد أن يكون التشخيص شاملا على أقصى قدر ممكن، عن طريق فحص كل الجوانب التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على الحفظ وبالأخص حالة وظروف الحفظ بمخازن الحفظ.

فتشخيص الحفظ لابد أن يضع بعين الاعتبار الجوانب الأساسية الثلاثة التالية: الوسط والأرصدة الأرشيفية والمستخدمين، بهدف القضاء على مختلف عوامل إتلاف الوثائق. ويتج عن عملية التشخيص وثيقة تتطلب التحديث الدوري لأن

ظروف الحفظ تتغير من سنة إلى أخرى، لذلك فلكي يكون تشخيص الحفظ ناجحا لابد أن يتشابه مبدؤه مع ما يسمى بالمتابعة الطبية بإتاحة الفرصة لقياس مدى تقدّم العلاج إلى حين تحقيقه.

3-1-1 تحليل الوسط:

تختلف مشاكل الحفظ باختلاف المنطقة الجغرافية التي يتواجد بها مركز الأرشيف، ونوع البناية الأرشيفية وخصائص مخازن الحفظ والأرصدة. والنقطة الأولى التي لابد أن يركز عليها تحليل الوسط هي الظروف المناخية، إذ أنه من الواضح أن نوع المناخ (قاري، محيطي...) بالإضافة إلى تكوين الجو يلعب دورا أساسيا في التأثير على حفظ الأرصدة الأرشيفية مهما كان شكلها، إذ تعتبر درجة الحرارة ونسبة الرطوبة المطلقة غير الثابتة خطرا حقيقيا ومريعا، كما أن التغيرات المفاجئة تساهم في تدهور مظهر الوسائط، كما يمكن أن تكون من بين الأسباب الرئيسية لتطور النشاطات البيولوجية (الحشرات، الفطريات، البكتيريا) التي تعود بنتائج مأساوية على الوثيقة الأرشيفية، هذا إلى جانب الملوثات الناتجة عن النشاطات الصناعية أو كثافة حركة المرور.

بعد تحديد العوامل البيئية المؤثرة على حفظ الأرصدة الأرشيفية، لابد من مراجعة نوع البناية وتجهيزاتها للكشف عن كل النقائص في الهيكلة خاصة على مستوى السقف والجدران الخارجية والإنشاءات الكهربائية والقنوات وأجهزة الحماية ضد الحريق والسرقة ومواد البناء المستعملة، بالإضافة إلى ضرورة التركيز على مختلف طرق الوصول، ولابد أن يتم هذا التحقيق بطريقة منظمة منسقة،

لتمكن من إظهار نقاط الضعف على مستوى البناية، وفي هذا السياق لابد من تحديد فرق التدخل في حالة حدوث أخطار أو كوارث.

انطلاقاً مما سبق، وباعتبار أن بيئة مركز الأرشيف هي غير متجانسة، فللظروف المناخية وطرق التخزين تأثير كبير على حفظ الأرصدة الأرشيفية. لذا لابد من المتابعة المستمرة المنتظمة لدرجة الحرارة، نسبة الرطوبة المطلقة وشدة الإضاءة، بالإضافة إلى فحص التجهيزات (نوع الرفوف، حالتها، تكديس الوثائق) وظروف التخزين (حالة الأرصدة، أجهزة الأمن، الصيانة) وذلك بالرجوع إلى النصوص القانونية التي تختلف بحسب وضعية كل بلد، والمعايير سواء كانت وطنية أو دولية الصادرة في مجال الحفظ من أجل قياس ومقارنة الفارق بين الحالة المدروسة و الشروط المثالية المحددة للحفظ.

3-1-2 - تحليل الأرصدة الأرشيفية:

إن المرحلة الثانية في تشخيص الحفظ تتطلب تحليل الأرصدة الأرشيفية تحليلاً فكرياً في البداية، ومن خلال هذا الإجراء ستحدد الوثائق التي ستحفظ عن غيرها الموجهة للحذف. ويعتبر مشكل المساحة محط كلام بالنسبة لجميع مراكز الأرشيف، وفي هذه الحالة لابد أن يكون من مبادئ أي مركز أرشيف منع الحكم المسبق على قيمة وأهمية الوثيقة بحجة التخلص منها لربح المكان والقضاء على مشكل التخزين، فبالنسبة للمكتبات قد يتم وضع مخطط للحفظ المشترك بين عدد من المكتبات للقضاء على هذا المشكل، أين يتم التخلص من بعض المجموعات المكتبية لعدة أسباب. لكن هذا غير مناسب البتة بالنسبة لمراكز الأرشيف لإنفراد الوثيقة الأرشيفية بمميزات وخصائص، إذ أنها فريدة ولا تتميز بالتكرار شأنها شأن المواد

المكتبية لذلك فخطط الحفظ المشترك غير ناجعة في هذه الحالة، باستثناء إقامته لتحقيق أهداف أخرى كالاستفادة من الخبرات، التجارب وتبادل الأفكار في مجال الحفظ، بالإضافة إلى إمكانية الدعم المادي (Tocquer, N. 2005).

علاوة على التحليل الفكري، من المهم والضروري القيام بتحليل مادي للوثائق الأرشيفية. ويتطلب ذلك القيام بتحديد العوامل التي ألفت الوثائق أو التي تهدد حفظها تحديدا دقيقا، وذلك بالتطرق إلى أسباب التلف وتحديد كمية الوثائق التي أصابها التلف وما هي درجات التلف؟ ويمكن للأرشيقي الاعتماد على العديد من الطرق التي تساعد في تقييم الحالة المادية للوثائق، نذكر أهمها فيما يلي:

أ - الطريقة الشاملة:

تقوم هذه الطريقة على التقييم الشخصي للأرشيقي لكل وثيقة متواجدة بمركز الأرشيف، ومن خلال هذا الإجراء يتحصل على بيانات يضعها في بطاقات اسمية يمكن أن تعالج لاحقا باستخدام الإعلام الآلي، وبذلك يتم التحصل على قاعدة بيانات حقيقية تبين الواقع الفعلي للحالة المادية لكل وثيقة، تعتبر هذه العملية طويلة ومكلفة، ويمكن القيام بها بالموازاة مع المعالجة العلمية للأرصدة أين يتم فحص كل الوثائق، والملفات.

ب - طريقة العينة:

تتطلب هذه الطريقة تحديد إحصائي لحالة حفظ الأرصدة، انطلاقا من اختيار عينة صدفة أو بطريقة منظمة. وهذه الطريقة هي سهلة التجسيد أكثر من سابقتها.

ج - طريقة الوثائق المتجانسة:

هذه الطريقة تركز على اختيار مجموعة وثائق تملك نسبة معينة من التجانس الطبيعي، سواء من حيث مصدرها وطبيعتها وتسييرها، أو المستفيدين منها. بهدف الحصول على المعلومات الكمية والنوعية الضرورية للتخطيط للحفظ، وتكون العينة في هذه الحالة ممثلة لكل الرصيد، ويلعب رأي الأرشيفي الشخصي دورا مهما في عملية التقييم انطلاقا من معرفته للأرصدة وظروف حفظها. (Vallas, P.1995).

ولنجاح عملية فحص وتقييم الحالة المادية للوثائق بالاعتماد على إحدى الطرق السابقة، من الضروري معرفة الأضرار التي تهدد حفظها، ويمكن عرضها باختصار في الثلاث فئات التالية:

التلف الكيميائي: الراجع إلى تركيبة الوثائق نفسها، الناتجة عن المواد التي تدخل في تصنيعها.

التلف البيولوجي: الراجع إلى تأثير الأجسام الطفيلية.

التلف الميكانيكي: الذي تسببه ظروف التخزين السيئة أو تداول الوثائق بدون حذر (Anne ,B, et Andrea, G,2011).

3-1-3 تحليل المستخدمين:

إنّ من بين الأسباب التي تشكل خطرا كبيرا على حفظ الوثائق الأرشيفية، هو التلف الفيزيائي الناتج عن الإطلاع و الاستخدام. إذ أن العدو المرعب للوثائق هو الإنسان أو على الأقل عاداته السيئة.

لذلك في هذه المرحلة من تشخيص الحفظ لابد أن يتم تقييم الممارسات التي تتم بمركز الأرشفة في كل مستوى من مسار الوثيقة الأرشيفية، أي منذ دخولها إلى مركز الأرشفة مروراً بمعالجتها ثم وضعها في متناول المستفيدين، وبالتالي يجدر على كل من الأرشيفيين والمستفيدين أخذ الاحتياطات اللازمة حين تناول الوثائق وتداولها. في هذا السياق تصطدم عملية تشخيص الحفظ بمصاعب حول ماهية المعايير التي يتم الاستناد عليها في تقييم الممارسات، ومن جهة أخرى لابد من إجراء التقييم دون التسبب في إحساس مستخدم الوثيقة بعدم الثقة، في هذه الحالة يجدر على المحقق القيام مثلاً بقياس مدى استعمال مواد معينة أو عدم استعمالها في قاعات المعالجة أو قاعات الإطلاع، مدى توفر نصائح وتعليمات للمستفيدين، بالإضافة إلى مدى تواجد نظام لمراقبة المستفيدين ومدى نجاعته. هذا إلى جانب ضرورة تخصيص وقت طويل للمراقبة في صمت داخل قاعات الإطلاع، مخازن الحفظ، وقاعات المعالجة للكشف عن الأخطار التي تهدد الوثائق أثناء تداولها. وكخطوة تكميلية يمكن اللجوء إلى أسلوب المقابلات وتوزيع الاستبيانات للكشف عن مدى الوعي بتأثير الممارسات السيئة على حفظ الوثائق.

عند الانتهاء من الإجراءات السابقة الذكر، لا يمكن إغفال نقطة جد مهمة وهي المعارض التي تعرض فيها الوثائق التي تملك أهمية تاريخية من أجل إحياء ذكرى أو مناسبة معينة، إذ أن التعرف على ممارسات الأرشيفيين والمستفيدين مدة عرض الوثائق يكشف لنا عن الكثير من المخاطر التي ربما نغفل عنها في كثير من الأحيان، ويتضح في هذا السياق ضرورة وضع سياسة لنسخ الوثائق مع ضرورة التعرف على التقنيات المستخدمة ومدى تأثيرها على الوثائق، وربطها بسياسة الحفظ للتقليل من شتى الأضرار التي يسببها تناول الوثائق بطريقة غير حذرة.

4-1-3 تحديد الأولويات:

إنّ القيام بتشخيص الحفظ يمكننا من تحديد الأولويات ثم التخطيط لعمليات و إجراءات الحفظ، وأمام جسامه هذه العملية يعتبر هذا الإجراء جد ضروري، لأنه لا يمكن حل جميع مشاكل الحفظ في نفس الوقت، لذلك لابد من تحديد معايير الوثائق التي سوف تعالج بدقة، أو بمعنى آخر لابد من تحديد أولويات الحفظ تماشياً مع تحليل الوسط، الأرصادة الأرشيفية، والمستخدمين، وذلك بإنشاء حوارية لتحديد الأولويات، حسب مايلي: ظروف تخزين الوثائق، الحالة المادية للوثائق، استخدام الوثائق وقيمة الوثائق.

فعلى سبيل المثال: يصبح رصيد ما ضمن أولويات الحفظ، إذا كان مخزن في ظروف حفظ سيئة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى كونه في حالة مادية سيئة بالدرجة الثانية، وإذا كان كثير الاستعمال بالدرجة الثالثة، بالإضافة إلى قيمته العالية بالدرجة الرابعة. فإذا تم الانتهاء من معالجة مشاكل هذا الرصيد يتم الانتقال إلى رصيد آخر، وهكذا، فتحدد درجة الخطورة مسبقاً يسهل كثيراً من هذه العملية، مع ضرورة تحديد المخاطر الحالية والمستقبلية التي تهدد حفظ الوثائق بوضع سلم لتحديد الاحتياجات في مجال الحفظ، وهذا ما يقلص إلى حد كبير اتخاذ قرارات تقريبية تكون سبباً في إلحاق أضرار إضافية على حفظ الوثائق الأرشيفية.

2-3 مخطط الحفظ:

تمّ تعريف مخطط الحفظ على أنه عبارة عن ورقة طريق تصف بدقة وبطريقة مفصلة كل إجراءات الحفظ التي تنفذ على المدى، القريب، المتوسط والبعيد بغية تحسين ظروف حفظ الأرصادة الأرشيفية.

هذا المفهوم بدأ يفرض تدريجياً على مجتمع المكتبات ومراكز الأرشفة منذ 1980 بفضل جهود الكثير من المختصين مثل الأمريكيين Pamela W. Darling، Sally Buchman والمختص الفرنسي Philippe Vallas.

ويرتبط مخطط الحفظ أشد الارتباط بالتعليمات التي يملئها عليه تشخيص الحفظ، فهو يجمع كل النشاطات المنسقة التي تتعلق بإجراءات الحفظ الوقائي والعلاجي الواجب تنفيذها والنابعة من تحليل وضعية مركز الأرشفة، وتحديد احتياجاته وأولوياته في مجال الحفظ بدقة مفصلة، مما يساهم في تكوين مجموعة متجانسة ومتكاملة من الاقتراحات مطابقة لواقع الحفظ الفعلي بمركز الأرشفة، ويتم تنفيذ هذه الإجراءات عن طريق توزيع المهام والمسؤوليات على العديد من الورشات التي تشكل هيكل مخطط الحفظ.

3-2-1 صيانة ومراقبة مخازن الحفظ:

انطلاقاً من القيام بعملية تشخيص الحفظ في مراحل سابقة، يعلن مخطط الحفظ عن مجموعة من الاقتراحات التي تهدف إلى تحسين صيانة ومراقبة مخازن الحفظ، وذلك بتحديد شروط الحفظ الملائمة وطرق التخزين المناسبة، إذ أن ذلك يلعب دوراً رئيسياً في إطالة مدة حياة الوثيقة الأرشيفية.

فبعد تحديد نقائص وعيوب البنية أثناء عملية تشخيص الحفظ، لابد أن يتضمن مخطط الحفظ كل ما يلزم للصيانة والتجديد الهندسي الضروري لتحسين هذه العيوب، والتي يمكن أن تكون متعددة ومختلفة سواء على مستوى الهيكل، الإنشاءات إضافة إلى الشروط البيئية داخل البنية وتحتاج إلى ميزانية ومدة طويلة لتغطيتها، مع ضرورة توفير أجهزة مراقبة المخازن لمكافحة مختلف الأخطار سواء

تعلق الأمر بأنظمة الكشف عن الحرائق، الفيضانات، السرقة أو أي تدخل أجنبي غير مرغوب فيه. وبالموازاة مع هذه الإجراءات لابد أن يركز مخطط الحفظ على ضرورة تزويد مخازن الحفظ بمختلف التجهيزات ومواد التنظيف والتعقيم.

هذه المرحلة تركز أساسا لصيانة مخازن الحفظ لإعطاء الفرصة بإعادة النظر في المساحات وتوزيع الأرصدة وشروط التخزين (Tocquer, N . 2005).

2-2-3 - معالجة الأرصدة الأرشيفية:

بالإضافة إلى كل الإجراءات سابقة الذكر، لابد أن يحدد مخطط الحفظ النشاطات المباشرة التي تمارس على مستوى الوثيقة نفسها، خاصة فيما يتعلق بمعالجتها المبدئية *traitement initiale*، إذ لابد من تنظيم كل إجراءات معالجة الوثائق منذ دخولها إلى مركز الأرشيف وذلك بمراعاة خصائصها الفيزيائية واستخداماتها الذي يتطلب توفير أدوات عمل معينة (عمليات التوضيب التي تضمن أفضل حماية للوثيقة)، إلى جانب هذه العملية، هناك ما يسمى **(بالمعالجة الرجعية)** للأرصدة *le traitement rétrospectif* بالنسبة للأرصدة الموجودة أساسا من قبل بمركز الأرشيف، وهي تعنى أساسا بإعادة توطيب الأرصدة، هذه العملية تحقق العديد من الإيجابيات خاصة فيما يتعلق بحماية الوثائق من الأضرار الميكانيكية نتيجة تكدسها في علب الحفظ أو على الرفوف، علاوة على ذلك فهي تضمن نسبة من ثبات الوثيقة ووضعها بمأمن عن كل المخاطر المحتملة التي تهدد حفظها.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من الإجراءات التي تنفذ على الوثيقة والتي لابد من تحديدها في مخطط الحفظ، بداية بعملية صيانة الوثائق وتنظيفها بإزالة الغبار

والملوثات وصولاً إلى عملية ترميمها (تقوية هيكلية الوسيط التالف)، كل هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في إحداث تغيرات على مظهر الوثيقة.

لذلك فإنّ ترميم الوثائق يشكل آخر حلقة في سلسلة الحفظ وأكثرها خطراً، ويدخل هذا الإجراء ضمن المسؤولية العلمية، التقنية والمالية لمركز الأرشفة الذي يقرر أن وثيقة ما بحاجة إلى ترميم مع ضرورة تحديد طرق التدخل المناسبة، وبما أن النتائج المستقبلية للترميم غير معروفة بدقة على المدى الطويل، فإن قرارات التدخل المباشر على الوثيقة تتطلب دراسة معمقة سواء فيما يتعلق بمشروعية التدخل، أو الطرق المستخدمة ونتائجها المادية على الوثائق (Le clech, S. 2012).

3-2-3 - تحويل الوسائط:

إنّ تحويل الوسائط يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية الحفظ داخل مراكز الأرشفة، للفوائد التي تعود بها على حفظ الوثائق الأصلية وضمان ديمومتها، ومن الضروري في هذه الحالة دمج سياسة تحويل الوسائط وإنتاج النسخ في مخطط الحفظ، مهما اختلفت التقنيات المستخدمة (إنتاج نسخ، التصوير المصغر، الرقمنة)، ولا بد من تحديد قائمة الوثائق المعنية بالتحويل، مع ضرورة توفير كل التجهيزات المناسبة من قارئات الميكروفورم، أجهزة الإعلام الآلي، إضافة إلى تحديد شروط حفظ الوسائط الجديدة (Fages, B. 1995).

4-2-3 المدة والكلفة:

إنّ مخطط الحفظ هو عبارة عن عملية معقدة ترتبط بها إجراءات مختلفة، البعض سهل التنفيذ وقليل التكلفة، والبعض الآخر يتطلب وقت أطول وميزانية معتبرة.

لذا لا بد من التخطيط لإجراءات الحفظ باقتراح مدد معينة لتطبيقها، مع ضرورة تقديم تخمين وعرض حول التكلفة اللازمة، فكثيرا ما لا يروق لمحرري المخطط عرض التكاليف المتوقعة، لكن هذا إجراء خاطئ، فقد نصح أحد المختصين جون بول أودوس بالاعتماد على ما يسمى النهج الاقتصادي للحفظ الذي يركز على عرض محتمل للتكلفة المتوقعة لتنفيذ إجراءات الحفظ المخطط لها، وبالتالي فمخطط الحفظ الجيد يفتح لمركز الأرشيض آفاقا جديدة في مجال الحفظ (Chapman, P.1990).

3-3 المخطط الإستعجالي:

تم تعريف المخطط الإستعجالي على أنه وثيقة تجمع كل المعلومات الضرورية في حالة حدوث أخطار، والإجراءات اللازمة لمواجهةها مع ضرورة وضع الكوارث الناتجة عن الحروب، الصراعات، الحرائق، الفيضانات بعين الاعتبار.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى دور الجمعية الدولية للدرع الأزرق التي تأسست منذ 1966 طامحة إلى أن تحقق انجازات وتكون مكافئة للصليب الأحمر الدولي، إذ أن دورها يتمثل في الإرشاد والتوجيه للمؤسسات الوثائقية خاصة المكتبات ومراكز الأرشيض، وتشجيعهم على وضع مخطط استعجالي بالإضافة إلى التدخل مباشرة لإنقاذ المواقع المتضررة (Bouclier Bleu , 2008).

1-3-3 التخطيط للمخطط الإستعجالي:

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف مراكز الأرشيض والإرادة الكبيرة لموظفيها في تحسين ظروف الحفظ، إلا أنَّ حدوث خطر أو كارثة بطريقة مفاجئة يمكن

وللأسف أن يدمر كل هذه المجهودات، لذلك لا بد من وضع مخطط للتدخل السريع وبفعالية لتجنب الآثار المدمرة لهذه الأخطار، إذ لا بد أن يؤسس المخطط الإستعجالي على الوضعية الحالية لمركز الأرشيف، أي الإمكانيات المادية، المالية والبشرية التي يملكها مركز الأرشيف فعلا. ويجدر الإشارة إلى أن التخطيط للمخطط الإستعجالي قد يوكل الى شخص مؤهل مختص بمركز الأرشيف أو يتم إسناد هذه العملية الى هيئة خارجية تعرف على الصعيد الدولي جمعية التخطيط للتدخل السريع CPU le Comité de Planification d'Urgence التي تشارك في التخطيط لكل المخطط الإستعجالي أو جزء منه.

لذا لا بد أن يكون المخطط الإستعجالي على شكل الهيكلية الثلاثية التالية: سياق التدخل، إجراءات التدخل، والمساعدة الخارجية.

أ- سياق التدخل:

يتطلب سياق التدخل تحديد الفرق التي ستكلف بتطبيق عمليات التدخل بمركز الأرشيف قبل وبعد انتهاء الكارثة، ويشكل فريق التدخل جزءا من الهيكل التنظيمي العادي لمركز الأرشيف، وحين توزيع المسؤوليات لا يجب أن نضع بعين الاعتبار الرتب ولكن يجدر التركيز على كفاءة وخبرة كل شخص، إذ أن فريق التدخل في حالة حدوث أخطار GIS Groupe d'Intervention en Cas de Sinistre : هو المسؤول عن كل إجراءات التدخل لتحقيق نتائج فعالة، ولا بد أن يكون هذا الفريق مؤهلا ومكونا حول كيفية تطبيق المخطط الإستعجالي.

بعد تحديد الأشخاص المسؤولين عن التدخل، يتعين جرد الموارد المادية المتاحة مع تحديد أماكن تموضعها في البناية، ومن المستحسن أن تهيكل قائمة الموارد الواجب توفرها حسب الفئات التالية:

- مكافحة الحرائق (المطافئ ذات المسحوق الجاف)، مكافحة الفيضانات (المكانس، الدلاء، المنشفات، أجهزة امتصاص المياه)، مكافحة التعفن (أجهزة امتصاص خاصة، أنابيب الرفع)، تحويل وحماية الوثائق (عربات النقل، العلب، الحقائب البلاستيكية، الأغشية الواقية)، المعالجة السريعة (أجهزة مجففة، ورق الامتصاص)، أدوات العمل الخاصة بالأفراد (القفازات، البدلات، أحذية خاصة، الأقنعة، المصابيح). (Conseil .canadien des archives, 2003)

من جهة أخرى لا يمكن إغفال المخططات الهندسية للبناية حين التخطيط لسياق التدخل.

انطلاقاً مما سبق ينتج لدينا الوثائق التالية وثيقة خاصة بفرق التدخل، وثيقة خاصة بالموارد الواجب توفرها، بالإضافة إلى وثيقة المخططات الهندسية. وبالتالي فالوثائق السابقة الذكر تمكن فرق التدخل من الإحاطة بالخطر على أقصى قدر ممكن.

ب- إجراءات التدخل:

بعد تحديد سياق التدخل، على المخطط الإستعجالي أن يهيئ لسيناريو الكارثة، يكون متكيفاً مع واقع مركز الأرشيف، ولكي يكون فعالاً ومعقولاً وجدير

بالتصديق لا بد أن تكون إجراءات التدخل مؤسسة على الأخطار المؤكدة والمعلن عنها بوضوح حين القيام بتشخيص الحفظ، وفي هذه الحالة يجدر تحديد الإجراءات المناسبة لمواجهة كل خطر متوقع تم تشخيصه لتفادي القيام بممارسات خاطئة، بحيث تكون على شكل تعليمات بسيطة معلن عنها في مخططات تفسيرية، إذ يجب القيام بتوزيع المهام والمسؤوليات على فرق التدخل من أجل ضمان تدخل فعال ضد الأخطار، لتجنب تبعثر الجهود التي يمكن أن تزيد من حجم الكارثة. ويمكن تقسيم إجراءات التدخل إلى الثلاث مجموعات التالية:

● إجراءات التدخل الخاصة بكيفية إخلاء البناية من الأفراد:

لا بد أن يتم القيام بإخلاء البناية من الأفراد بطريقة هادئة، منظمة ومنهجية، وبالتالي فعالة. خاصة وأن الإعلان عن الخطر عند وقوعه يفاجأ جميع الأفراد المتواجدين بالبناية ويسبب لهم ضغطاً لا مفر منه، ولكن في جميع الحالات لا بد من احترام التعليمات الخاصة بتحديد الأماكن المؤمنة، المناطق الخطرة ومنافذ الوصول من أجل ضمان عدم حدوث أي أضرار مادية على الأفراد.

● إجراءات التدخل الخاصة بكيفية إخلاء البناية من الأرصادة الأرضية:

لا بد أن تنفذ هذه الإجراءات بدورها بطريقة منظمة ومنسقة، إذ لا بد أن تستهدف في البداية الأرصادة الأرضية التي تحدت ضمن أولويات الحفظ حين القيام بتشخيص الحفظ، والاعتماد على قائمة الأرصادة وأماكن تواجدها، مع تأجيل التدخل لإنقاذ الأرصادة المحفوظة في أماكن محكمة الحماية. وعند حدوث الخطر لا بد من إعداد وثيقة مختصرة تخص الأماكن والوثائق المتضررة، إذ أن هذا الإجراء يساعد على توقع طرق نقل الوثائق المتضررة و عدد عربات النقل اللازمة، بالإضافة

الى إمكانية توقع أماكن التخزين المؤقتة داخل البناية في حالة عدم تضرر كل البناية الأرشيفية، إذ يمكن تخزين الوثائق المتضررة في مكان يتم احادته عن وظيفته الأصلية، لتجنب نقل الوثائق خارج البناية، أما إذا كان من الضروري نقل الوثائق المتضررة خارج البناية بسبب ضخامة الكارثة لابد في هذه الحالة من تحديد أماكن التخزين المؤقتة في مؤسسات أخرى يتم التعاقد معها مسبقا. ولنجاح عملية إخلاء الأرصدة لابد من تنظيم عمليتي تجميع وتوظيف الوثائق المتضررة لما لها من تأثير على أمن الوثائق.

• اجراءات معالجة الوثائق:

آخر عملية في إجراءات التدخل تخص معالجة الوثائق المتضررة لتجنب حدوث تفاعلات بيولوجية على الوثائق تزيد من تدهورها، إذ لابد على فريق التدخل معرفة كل إجراءات معالجة الوثائق المتضررة (إجراءات التجفيف، إجراءات التجميد، إبادة البكتيريا).

ج- المساعدة الخارجية:

آخر مرحلة في المخطط الإستعجالي ليست أقل أهمية من سابقتها، وهي تتطلب إعداد وثيقة بعنوانين أو قائمة العلاقات الخارجية التي يمكن الاستفادة منها في حالة حدوث كارثة، إذ يجب تحديد كل المعلومات الخاصة بمصالح الإنقاذ (عمال الحماية المدنية، مصالح الأرشيف، الأطباء) هذا إلى جانب تحديد المؤسسات الخاصة بعملية الإخلاء، التخزين ومعالجة الأرصدة المتضررة، دون أن ننسى تحديد مؤسسات صيانة الإنشاءات الكهربائية والقنوات وأنظمة مكافحة الحرائق وأنظمة الإنذار، بالإضافة الى قائمة الحرفيين (النجارين، المختصين في الزجاج، اللاهين).

كما يمكن تحديد موارد إضافية تساعد مركز الأرشفة على التغلب على آثار الكارثة بمساعدته ماديا، من طرف سلطات الوصاية على مركز الأرشفة، شركات التأمين، وهذا بعقد اتفاق مسبق بين مركز الأرشفة و هذه الهيئات من طرف المسؤول على المخطط الإستعجالي (Vallas, P.1995).

ويجدر الإشارة أنه بعد الانتهاء من تحرير المخطط الإستعجالي لابد من الإعلان عنه في الأماكن الإستراتيجية في البنية ليكون على مرأى جميع الموظفين.

4-3 مخطط التكوين:

هو مجموع البرامج والنشاطات التكوينية التي تهدف إلى تجديد المعارف، وإكساب مهارات وكفاءات. ولابد من وضعها بطريقة تسمح بالاستجابة إلى كل متطلبات المهنة الأرشيفية. وبحسب تعدد سياقات تأدية المهنة وخصائص كل مركز أرشفة يتم وضع مخطط تكوين يعمل على تحقيق كل أهداف التكوين التي يسعى إليها مركز الأرشفة. سواء تعلق ذلك باكتساب كفاءات منهجية، كفاءات اجتماعية وشخصية أو كفاءات مهنية.

- كفاءات منهجية:

لابد على مركز الأرشفة أن يسلط الضوء على هذا النوع من الكفاءات المتعلقة بتقنيات العمل ومعالجة المشاكل المهنية، إذ أن اكتساب هذه الكفاءة يمكن الأرشيفي من تأدية مهامه بطريقة منظمة من خلال تحديد الأولويات، تنظيم النشاطات الموجهة للجمهور، ضمان أمن العمل، هذا إلى جانب تقنيات الإبداع، إذ

لابد على الأرشيفي أن يخطط وينظم عمله مع الوضع بعين الاعتبار كل المستجدات في المجال.

- كفاءات اجتماعية وشخصية:

لابد أن يركز خطط التكوين بمركز الأرشيف على ضرورة إكساب الأرشيفي الوعي فيما يخص مسؤوليته تجاه مهنته. مما يستدعي ضرورة تعليمه مدى الحياة وهذا لمقتضيات ومستجدات المهنة الأرشيفية. في هذا النوع من الكفاءات لابد أن تعمل النشاطات التكوينية المبرمجة على إكساب الأرشيفي القدرة على التواصل مع المسؤولين، المهنيين، وجمهور المستفيدين، بالإضافة الى القدرة على تسيير المنازعات بطريقة هادئة ومخطط لها و إيجاد حلول ناجعة. هذا الى جانب القدرة على العمل الجماعي بطريقة موجهة وفعالة بتعلم قواعد العمل الجماعي البناء دون تغليب المصلحة الشخصية. بالإضافة الى إمكانية تحمل مختلف ضغوطات العمل.

- كفاءات مهنية:

يركز خطط التكوين في هذا النوع من الكفاءات على تحقيق الأهداف التكوينية التي يسعى مركز الأرشيف الى تحقيقها في حقول مختلفة سواء تعلق ذلك بالدفع والاختيار والجرد والتصنيف والوصف والتحليل والتوظيف والحفظ وتجهيزات وسائط المعلومات وتسيير مخازن الحفظ وتطبيق سياسة الحفظ والحذف وتحويل الوسائط وبرمجيات التسيير الوثائقي وعمليات إعادة الإنتاج بالإضافة إلى تعلم اللغات (Réseau des services d'archives du Québec RAQ, 2012).

3-4-1 مراحل مخطط التكوين:

إنّ تكوين العمال يعتبر مرحلة أساسية في الإستراتيجية العامة لتسيير مركز الأرشفة، إذ أن ذلك يسمح بمواجهة كل المستجدات في المهنة بطريقة فعالة، ومهما اختلفت المواضيع التي تعالجها البرامج والنشاطات التكوينية التي تدخل ضمن مخطط التكوين، فإن هذا الأخير يتكون من المراحل التالية:

المرحلة الأولى: التخطيط للتكوين

يتم في هذه المرحلة تحديد مستوى التكوين المرغوب فيه حسب عمال المركز ومؤهلهم العلمي، بالإضافة الى تحديد مجال التكوين كالحفظ بالتركيز على أحد قضايا تحويل الوسائط وعمليات التوظيف وتداول الوثائق... ويجدر تحديد نوعية التكوين، مدته وأهدافه.

المرحلة الثانية: اختيار الأفراد المستهدفين للتكوين

حسب معيار ISO 15489 من الضروري أن يستهدف التكوين كل عمال مركز الأرشفة باختلاف مستوياتهم ومسؤولياتهم، وذلك باقتراح برامج تكوينية في كل ما يتعلق بالوثائق الأرشيفية.

المرحلة الثالثة: التكوين

أين يتم تجسيد مرحلة التكوين في شكل ملتقيات، محاضرات، ورشات، أيام دراسية، دورات تكوينية سواء كان ذلك داخل أو خارج الوطن.

المرحلة الرابعة: تقييم ومراقبة التكوين

تأتي هذه المرحلة لتقييم النتائج المتوصل إليها ومدى تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في مراحل سابقة، إذ أن هذه المرحلة تسمح باكتشاف آفاق جديدة واقتراح برامج تكوينية أكثر تطوراً (Sauvageau, C. 2010).

2-4-3 مخطط التكوين والحفظ:

كما نعلم أن أكبر خطر يهدد حفظ الوثائق الأرشييفية هو الممارسات الخاطئة للإنسان في حد ذاته، لذا لا بد من تصحيح العادات السيئة وإدماج الحفظ في الممارسات اليومية داخل مركز الأرشفة، وذلك باقتراح مخطط منظم للتكوين يستهدف الأرشيبيين والمستفيدين، بتنظيم أيام ودورات تدريبية تتناول في كل مرة قضية من قضايا الحفظ، ومن أكثر الأدوات تميزاً في التحسيس بأهمية حفظ التراث هو تعميم المعارف، ويتم ذلك من طرف المسؤولين عن المركز أو بمساهمة مختصين في المجال يعملون على نشر الوعي، والمساهمة بمنشورات وتدخلات متكررة من أجل تعميم المعارف فيما يخص الحفظ. انطلاقاً مما سبق لا بد من الوعي بأن نجاعة مخطط الحفظ والمخطط الإستراتيجي مقرون بنجاح وفعالية مخطط التكوين (BNF,2011).

وباعتبار أن الحفظ اليوم أصبح من القضايا الأساسية بأي مركز أرشيف، فإن اقتراح برامج تكوينية في مجال الحفظ يعد من بين النشاطات الأساسية والمهمة التي تهدف إلى تمديد حياة الوثيقة الأرشييفية وذلك بـ:

- التكوين المستمر للأرشيبيين في مجال الحفظ.

- خلق علاقات مع المهنيين، مراكز أرشيف ومؤسسات أخرى من أجل ضمان تبادل المعلومات والأفكار والاستفادة من الخبرات في مجال الحفظ.

- تطوير العلاقات مع مؤسسات التكوين سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وعموما يركز التكوين في الحفظ على الأنواع التالية:

3-4-2-1 التكوين التقني:

كما سبق الذكر بأن فعالية مخطط الحفظ، المخطط الإستعجالي، يتوقف على تكوين العمال. وذلك بتحسيسهم بأهمية الحفظ والمخاطر المهددة وطرق الوقاية الواجب تنفيذها، بتنظيم دورات تكوينية تستهدف كل عمال مركز الأرشيف باختلاف المهام المسندة إليهم (مرممين، معالجي الوثائق، مسؤولي مخازن الحفظ...) بحيث يتم في كل مرة معالجة قضية من قضايا الحفظ: الأخطار والكوارث المهددة، إجراءات التدخل السريع، الحفظ الوقائي، الترميم، استخدام مختلف الأجهزة القارئة،...

3-4-2-2 التكوين العلمي:

إنّ التكوين التقني لوحده لا يمكن أن يقضي على العادات والممارسات السيئة، إذ لا بد من تذكير العمال بنبل المهمة المسندة إليهم وذلك باقتراح تكوين علمي قاعدي يخص تاريخ مركز الأرشيف ومهمته، أرصده وأهميتها، ومن أجل ضمان نجاح مخطط التكوين لا يكف التعرض للإشكاليات التقنية للحفظ فقط، بل من

الضروري التركيز على هذه النقطة التي تسمح بتكوين خلفية حول المؤسسة، أهميتها، أهدافها والتطورات التي مرت بها على مر تاريخها.

3-2-4-3 تكوين المستفيدين:

على مخطط التكوين أن يعطي لهذه الفئة حقها من التكوين انطلاقاً من أهمية العلاقة التي تربطها بالوثيقة الأرشيفية مباشرة. وعموماً فإن أغلب النشاطات التكوينية التي تستهدف المستفيدين في مجال الحفظ هي عبارة عن منشورات وتعليقات بسيطة تعالج في كل مرة جانب من جوانب الحفظ كأنواع الوسائط، الأخطار المهددة لها، طرق تناولها بطريقة سليمة، كيفية استخدام الأجهزة القارئة. بالإضافة إلى إمكانيات تنظيم ملتقيات وأيام دراسية مفتوحة لجمهور المستفيدين لتحسيسهم بأهمية قضية الحفظ. فمخطط التكوين الناجح لابد أن توجه نشاطاته التكوينية في اتجاهين الأول والأساسي يستهدف الأرشيفيين والثاني يستهدف المستفيدين لإشراكهم في عملية حفظ التراث (Tocquer, N. 2005)

3-4-3 معايير التكوين:

هناك مجموعة من المعايير الواجب مراعاتها حين وضع مخطط التكوين، وهذا لإنجاح أهداف سياسة الحفظ. ويمكن ذكر هذه المعايير فيما يلي:

• التطابق:

لابد أن تتماشى برامج التكوين مع احتياجات وأهداف مركز الأرشيف فيما يخص الحفظ.

- الإعلان عن البرامج:

لابد من الإعلان عن برامج التكوين المتاحة وتكون على مرأى الجميع، كما يمكن إتاحتها على الانترنت لضمان الاستفادة القصوى منها

- سهولة التسجيل:

وذلك باستخدام استمارات طلب تكوين موحدة بالإضافة إلى إمكانية التسجيل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني.

- التطور:

من خلال تعديل وتحسين برامج التكوين من سنة لأخرى وذلك للاستجابة الى كل المستجدات في مجال الحفظ.

- النشر:

عند نهاية كل تكوين يجدر نشر المعلومات المتلقاة خلال فترة التكوين على وسيط ورقي أو رقمي.

- الجاهزية:

لابد على الوحدة المكلفة بالتكوين أن تكون دائما جاهزة للإصغاء من أجل برمجة نشاطات تكوينية تخدم كل الرغبات في مجال الحفظ (BNF.2001).

خاتمة:

إنّ التعرض للمفاهيم السابقة بالمعالجة يبين لنا أهمية ودور كل منها في إنجاح سياسة الحفظ. من هذا المنطلق يجدر على مراكز الأرشيف التي تهدف الى تبني هذا النوع من السياسات ضرورة الوعي بكل من المفاهيم التالية، والتي سبق ذكرها تشخيص الحفظ، مخطط الحفظ، المخطط الإستعجالي ومخطط التكوين. فأي خلل أو إهمال لأي من هذه الجوانب سيخل بسياسة الحفظ، وبالتالي سيساهم في عدم تحقيق الأهداف المرجوة في مجال الحفظ، ومنه التأثير على إتاحة الوثائق سواء للأجيال الحالية والمستقبلية. وتجدر الإشارة الى نقص معالجة هذه المواضيع بالرغم من أهميتها، فالمتتبع للدراسات الأكاديمية في المجال يلحظ شح هذه الأخيرة وبخاصة باللغة العربية. فكان هذا البحث عبارة عن توضيح للقاعدة المفاهيمية التي تقوم عليها سياسة الحفظ الأرشيفي، وبالتالي على المختصين والباحثين في مجال الأرشيف أن يكتفوا جهودهم لمعالجة هذا النوع من المواضيع، لأن سياسة الحفظ هي عبارة عن حقل واسع يمس كل الوظائف والنشاطات الأرشيفية.

وعلى مراكز الأرشيف مهما كان نوعها المباشرة في صياغة سياسات حفظ التي ستحقق لا محالة أهدافها سواء الخاصة بالحفظ أو الإتاحة، وبذلك تصبح في مصاف مراكز الأرشيف المتطورة.

ببليوغرافيا:

باللغة العربية:

1. الخولي، جمال إبراهيم.(1993). الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق. (ص.199). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. (ص.199)

2. المالكي، مجبل لازم . (2009). علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة. (ص.153) عمان : الوراق للنشر والتوزيع. (ص.153)

باللغة الفرنسية:

- 1- Anne, m, et Andrea, g.(2011). Connaitre les facteurs de détérioration et diagnostiquer les dégats En ligne sur : <http://piaf-archives.org/espaceformation/mod/pdf> , consulté le 12 février 2012 .
- 2- BNF . (2001).L'offre de formation en matière de conservation En ligne sur http://www.multimedia.bnf.fr/actus_conservation/cn_act_num15_art4.html, consulté le 18 janvier 2014.
- 3- Bnf . (2011). Programme de formation: "Conservation des documents: mesures préventives et traitements de restauration" En ligne sur : <http://nlv.gov.vn/ef/programme-de-formation-conservation-des-documents-mesures-preventives-et-traitements-de-restauration.html>, consulté le 18 janvier 2014.
- 4- Bouclier bleu.(2008). Plan d'urgence en ligne Disponible sur : <http://www.bouclier-bleu.fr/le-plan-durgence>, consulté le 10 octobre 2013.
- 5- Chapman, P. (1995). Principes directeurs pour l'élaboration de politiques et de sauvegarde du patrimoine archivistique et bibliothéconomique en ligne sur : <http://www.unesdoc.unesco.org/images/0008/000863/086345fo.pdf> , consulté le 13 septembre 2013
- 6- Claire , s.(2011) . Particularité des archives définitives en ligne sur: <http://www.piaf-archives.org/search/node/pdf>, Visité le 20 novembre 2013.
- 7- Conseil canadien des archives.(2003). Plan d'urgence et intervention après un sinistre en ligne sur : <http://www.cdncouncilarchives.ca/f-digitarc.html>, consulté le 18 novembre 2013.

- © جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 - 2015

الإتاحة الحرة للمعلومات

نموذج العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات

د. سعاد بوعناق

معهد علوم المكتبات والتوثيق

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

الملخص:

يثير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الحصول عليها، العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين في الفضاء الرقمي وخصوصا في ظل الانتشار الواسع للتقنيات وانتقال المعلومات بسرعة هائلة، مما يطرح تحديات كبيرة وتسؤلات عديدة عن كيفية إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة العادلة، وقد ظهرت العموميات الخلاقة، كمحاولة للموازنة بين حق المستخدم في الوصول إلى المعلومات وحق المؤلف في حماية مؤلفاته.

تناول هذه الدراسة استخدامات العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، وكذا آليات تطبيقها في هذا المجال، مع الإشارة إلى نماذج من مكتبات، اعتنقت هذا الفكر واعتمدت هذا النوع من الحقوق لبث ونشر محتوياتها.

الكلمات المفتاحية

الملكية الفكرية - البيئة الرقمية - الانترنت - حماية الملكية الفكرية - التراخيص - العموميات الخلاقة

Résumé :

L'idée d'un accès universel à la recherche, à l'éducation et à la culture, est rendue possible grâce à Internet. Mais les systèmes juridiques actuels ne permettent pas toujours l'accès libre à l'information; les « Creative commons », instaurent un nouveau système de protection de la propriété intellectuelle, sous forme de contrats-type, donnant pour la première fois la possibilité à l'auteur, de définir les conditions d'utilisation de son œuvre par un tiers. Elles permettent ainsi le partage et l'utilisation de la créativité et des connaissances à travers des outils juridiques libres.

Cette étude consacrée aux Creative Commons, cherche à comprendre en quoi ce régime peut jouer un rôle dans le développement des collections des bibliothèques. L'objectif est d'arriver à une connaissance approfondie des « Creative commons » en esquissant diverses pistes possibles pour le développement futur de leur usage et de leur utilisation dans les bibliothèques.

Mots Clés :

Droit d'auteur - Creative commons - bibliothèques - licence - Ere numérique

مقدمة

إنّ التنمية القائمة على المعرفة في إطار مجتمع المعرفة، لا تتحقق إلا إذا اكتملت دورة اكتساب المعرفة والتي تتمثل في النفاذ إلى مصادر المعرفة، واستيعابها، وتوظيفها، لتوليد معارف جديدة.

لقد كان من المستحيل لهذا التطور الهائل أن يحدث دون تمكين الباحثين والعلماء من استثمار الكم الكبير من العلم والمعرفة الذي تمّ بناؤه عبر التاريخ بفضل جهود الكثير من العلماء والمبدعين، والإنتاج الفكري لأي إنسان هو حلقة من سلسلة حلقات التقدم الإنساني، لأنّه يكون قد استعان بأفكارهم بشكل أو بآخر في إبداعه وفكره.

لقد تطورت قوانين حماية الملكية الفكرية بغية ضمان حق مبتكري الأعمال الفكرية وتشجيع المزيد من الإبداع، وبسبب التأثير الهائل للشركات الكبرى على آليات سن التشريعات، فقد انحرفت هذه القوانين عن مسارها الصحيح لتصبح آليات لتقييد المستخدم واستغلال الأعمال الفكرية تجارياً بشكل مفرط مما أدى إلى جعلها أداة لإعاقة عملية الإبداع عوضاً عن دعمها وتطورها.

إشكالية الدراسة

لقد صممت الأنظمة التقليدية لحماية الملكية الفكرية من أجل حفظ حقوق المبدعين في استثمار عائدات نتائج أبحاثهم، لكن هذه القوانين لم تتطور بسرعة تكفي لمواكبة التطورات التقنية بشكل يضمن نمو وازدهار حركة الإبداع الرقمي، كما تعرف التشريعات القانونية للملكية الفكرية تضارباً كبيراً بين الحماية المفرطة والمطالبة بالإتاحة والوصول الحر للمعلومات، لذلك تحاول جهات عديدة إيجاد نظام قانوني يسمح باستغلال فوائد العصر الرقمي وفي نفس الوقت التعامل مع التحديات التي فرضتها البيئة التكنولوجية المتغيرة. هذا وتعتبر تراخيص المحتوى الرقمي امتداداً لحقوق التأليف التقليدية، وهي ليست بديلاً عنها، بل إنّها تسمح

بالتعامل مع البيئة الجديدة كما توفر نوعا من الحماية لكل من المبدع والمستفيد في الفضاء الرقمي.

تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه العموميات الخلاقة في دعم قطاع المكتبات والمعلومات، كوسيلة جديدة لحماية الإبداعات والمعارف ونشرها وتبادلها وتشاركها في الوسط الرقمي، كما تبحث في سبل استفادة المكتبات من الكيانات الرقمية المنشورة تحت تراخيص العموميات الخلاقة.

أهداف الدراسة

- تحاول هذه الدراسة توضيح أهمية العموميات الخلاقة ودورها في دعم قطاع المكتبات والمعلومات، خاصة في ظل ندرة الدراسات العربية، التي اهتمت بهذا الموضوع.
- المساهمة في التعريف بالعموميات الخلاقة، كأداة للحماية تتناسب مع الوسط الرقمي، تمتاز بالمرونة، وحرية الباحث في تحديد مقدار الحريات التي يريد منحها لجمهور القراء بعيدا عن تأثير وضغوط الناشرين.
- تحفيز الباحثين للمساهمة في نشر أبحاثهم ضمن العموميات الخلاقة باعتبارها مفاتيح لقيود الإتاحة.
- نشر الوعي بأهمية التراخيص القانونية للمحتوى المفتوح والعموميات الخلاقة ودورها في دعم قطاع المكتبات والمعلومات
- حث المكتبات على نشر ما تنتجه من إبداع تحت رخص العموميات الخلاقة.

تساؤلات للدراسة

جملة من التساؤلات، تهدف هذه الدراسة الإجابة على، من بينها:

- ما هو واقع استخدام العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات؟
- ما هي مجالات استخدامها في قطاع المكتبات والمعلومات؟
- ما هي المؤسسات التي بادرت بتطبيقها على أرضيتها؟
- ما هو واقع استخدامها في المكتبات العربية؟

منهج الدراسة

تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لانسجامه مع طبيعة الدراسة، وقد تم جمع بياناتها من عديد المواقع الأجنبية التي تمت زيارتها والبحث في محتوياتها للإطلاع واستقراء ما نشر من دراسات وأبحاث تحت العموميات الخلاقة. وقد اهتم البحث على مجالات ومناحي استخدام العموميات الخلاقة في قطاع المكتبات والمعلومات، مع إشارة إلى بعض النماذج الرائدة في هذا المجال.

مفاهيم الدراسة

الاستخدام العادل: يقصد به التوازن في مجال استخدام المعلومات بين حماية حقوق المؤلفين في ملكيتهم الفكرية، وبين حق المجتمع في الوصول إلى مصادر المعرفة من أجل التطوير والبحث.

العموميات الخلاقة

رخص خاصة بالمحتويات الرقمية وضعتها مؤسسة العموميات الخلاقة في سنة 2001، تحول لأصحاب المحتوى الإلكتروني ممن يرغبون مشاركة أعمالهم مع الآخرين أو البناء عليها أو تطويرها، إعطاء رخصة العموميات الخلاقة لأعمالهم، حيث يضع صانع المحتوى علامة على العمل الخاص به تتعلق بشروط الاستخدام.

مظاهر انحراف حقوق التأليف عن مسارها الأول

لقد تطورت قوانين حماية الملكية الفكرية بغية ضمان حق مبتكري الأعمال الفكرية وتشجيع المزيد من الإبداع، لكن قوانين حماية الملكية الفكرية الحالية لا تنصف المبدع نفسه، بل إنَّ الحصة الأكبر من عوائد العمل الإبداعي تعود إلى الشركات الكبرى، التي تملك قدرة هائلة على التأثير والضغط على المبدعين لتلبية مآربها وخدمة أهدافها، فهذه القوانين لم تكن ذات فائدة واضحة للمؤلف أو للمجتمع، بل قام هذا الحق على إثراء عدد قليل من الناشرين، على حساب الإبداعية والابتكار في المجتمع، وهو ما أشار إليه الكثير من المفكرين عند التنويه إلى بعض العيوب الحساسة في القوانين الحالية لحماية الملكية الفكرية والتي تحول دون إمكانية استخدامها بفاعلية في عصر المعلومات المتسم بتغيراته المتسارعة.

كثُرَت الإدعاءات الأمريكية - على وجه الخصوص - بانتهاكات حق التأليف، ما أثار سخطا كبيرا، ليس في أمريكا فحسب، بل من قبل جهات عديدة من العالم، وظهرت أصوات وأفكار عديدة مناهضة، كمبادرات الوصول الحر وتراخيص المحتوى الرقمي، لمجابهة التشدد القائم في حقوق التأليف الرقمية، «كالمنظمة السويدية «Anti-Copyright» التي تعارض القوانين الحديثة لحق التأليف

وممارساتها» (العصار. 2014. ص. 85) كونها تضيق على المستفيدين حقهم في الوصول إلى المعلومات، فضلا على ذلك، فإن العلماء - منذ فترة طويلة - محبطون من سلوك دور النشر الكبرى (سبرينغر Springer، السفير Elsevier وغيرها)، حيث أن هذه المؤسسات وُجِدت من أجل تحقيق أرباح مادية وليس من أجل نشر المعرفة، كما يأمل الباحثون (Patrick G. 2010)، كما أن استحداث الفضاء الرقمي لم يساهم في خفض تكاليف الاشتراك في الدوريات، كما لجأت جامعة كاليفورنيا، متمثلة في أعضاء هيئة التدريس، إلى المقاطعة والتخلي عن كل جديد يصدر عن الناشر (NPG) Nature Publishing Group (Bianchini. 2015) بعد إعلانه رفع اشتراكات مجلة «Nature» - واحدة من المجلات الأكثر تأثيرا في العالم - إلى نسبة 400 ٪، (المرجع نفسه) والأمرُ من ذلك أن كبريات دور النشر - لا تساهم إلا بجزء قليل من تكاليف الأبحاث المنشورة في مجلاتهم.

العموميات الخلاقة ودورها في دعم حركة الوصول الحر

يشير مبدأ الوصول الحر للمعلومات وحق المواطنين في الإعلام، العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم حقوق المؤلفين على شبكة الانترنت وانتقال المعلومات بسرعة هائلة، مما يطرح تحديات كبيرة وتساؤلات عديدة عن مدى كفاية القوانين والاتفاقيات في هذا المجال، لقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من العقود والتراخيص كرد فعل على قانون جميع الحقوق محفوظة، «COPYRIGHT»، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين الحماية المفرطة والإتاحة والملكية العامة «Public Domain». لقد جاءت هذه التراخيص للحد من القيود المفروضة في مجال الإعلام الآلي وخاصة على البرامج الحاسوبية، لكنها سرعان ما امتدت إلى جميع أنواع الفكر

والإبداع، فكرتها الأساسية هي بسط المادة الفكرية من أجل العمل في أجواء تسودها الشفافية والثقة و التواصل والاستمرارية. (بوعنافة. 2009. 185).

لقد شاع تداول فكرة الوصول الحر للمعلومات حتى بدا وكأنه حقيقة نعيشها، ولكن واقع الحال غير ذلك، فإذا تأملنا تشريعات الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة نلاحظ لأول وهلة وكأنها تسمح بمرور وتداول المعلومات دون قيود، من خلال ما تروجه عبر شبكة الإنترنت، ومن جهة ثانية فهي تشدد على حماية الحقوق الرقمية من خلال تشريعاتها، كقانون إدارة الحقوق الرقمية « Digital Right Management » وظهور قانون حق المؤلف للألفية الثالثة، « D M C A »، (U.S. Copyright Office. 1998. 17) في سنة 1998، واللائحة الأوربية في 2001، المعدلة في السابع من أبريل 2011، (EUROPA 2011) وقانون حقوق التأليف الكندي «C-11» لسنة 2012 (Gouvernement du Canada. 2012) وهو ما يخفي تناقضا ورفضاً صريحاً للتداول الحر للمعلومات، مما أدى إلى زيادة الاختلال في ميزان التبادل المعلوماتي ما بين الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الثالث، واتساع الهوة بين من يملك المعلومة ومن يفتقدها! الأمر الذي دعا إلى التوجه إلى التراخيص القانونية لاستخدام الكيانات الرقمية، وأهمها العموميات الخلاقة.

عقود ترخيص المحتوى في الفضاء الرقمي

تتمثل عقود واتفاقيات ترخيص المحتويات الرقمية في اتفاق بين جهتين، يصف كل أوجه الاتفاق بينهما من حيث المستخدمين، والاستخدام، والشروط، والسعر، والمسئولية القانونية، والتعهدات، من أهمها: (بوعنافة. 2009. ص. 189).

- العموميات الخلاقة Creative Commons: تسمح بمقدار من الحريات يحدد المؤلف حجمها.
- حقوق متروكة Copyleft: وسيلة عامة تجعل البرامج مجانية بالإضافة إلى النسخ المختلفة لها والموسعة منها أيضاً.
- ملكية عامة Public Domain: تتيح اتفاقية الملكية العامة كافة الاستخدامات دون أي شروط.

ضرورة إعادة النظر في قوانين حقوق التأليف وفقاً لتطورات التكنولوجيا الرقمية

تعتبر قضية حماية الملكية الفكرية للمصنف الرقمي من أهم التحديات التي تواجهها التشريعات في الوقت الحاضر، حيث توفر الانترنت والتكنولوجيا والوسط الرقمي فرصاً واسعة للأصول المبتكرة والقائمة على المعرفة، كما تشكل تحديات مخيفة على الفكر والإبداع، كما أن العمل في البيئة الرقمية يتطلب إيجاد صيغ للتوازن بين الأطراف التي تتعامل مع هذه البيئة، ولعل الصيغة المناسبة لحل هذه الإشكاليات هو الاهتمام بحصول المؤلفين على حقوقهم الفكرية والأدبية مع المرونة في هذه الحقوق. تجيب العموميات الخلاقة على هذا المطلب، كونها وضعت من أجل المستفيد وتلبي حاجاته المعرفية مع مراعاة حقوق أصحاب الفكر في ملكياتهم الأدبية والمعنوية. وهي تؤمن نوعاً من الحماية في الوسط الرقمي، يحدد الباحث مقدارها، كما تقدم حلاً وسطاً بين التشدد القائم في حل «جميع الحقوق محفوظة» الذي يمنع أي أحد يطلع على النتاج الفكري من استخدامه أو تعديله أو التطوير

فيه، وبين وضع هذا التنازع في النطاق العام، الذي لا يحفظ فيه للمؤلف أي حق -طبعاً بتنازله عن ذلك الحق -.

ماهية العموميات الخلاقة

تمثل العموميات الخلاقة مبادرة جادة من أجل عصنة قانون حقوق التأليف ومواءمتها والعصر الرقمي، وهي نصوص قانونية جاءت لوضع بديل لمبدأ "جميع الحقوق محفوظة" بخلق مبدأ جديد هو «بعض الحقوق محفوظة». تتيح «العموميات الخلاقة» كمن كل مبدع، سواء في مجال الكتابة أو الفن أو العلوم والتعليم، من نشر نتاجه الفكري مرفقاً بمقدار من الحريات التي يراها ملائمة له.

بدأت منظمة العموميات الخلاقة العمل على مثل هذه التراخيص منذ 2001، وقد جدت اعترافاً كبيراً في كثير من الدول، وتم اعتماد مبادئها في أكثر من اثنين وأربعين دولة، (2007. Maurel)، بل تم تحقيقها كتشريعات معترف بها في معظم دول العالم، حيث أن خرقها يعاقب عليه القانون، مثله مثل خرق حقوق أي من اتفاقيات الملكية الفكرية الأخرى. ويعتبر الأردن ومصر أوائل الدول العربية التي قامت بالترجمة القانونية لها، وبدأ العمل بها.

لا يوجد اتفاق حول المقابل في اللغة العربية لمصطلح «Creative Commons»، فمن خلال مسحنا للدراسات العربية التي اهتمت بالموضوع، توصلنا إلى ترجمات عديدة لمصطلح «Creative Commons»، نذكر من بينها المشاع الإبداعي، التشارك الإبداعي (المعرفة. 2014) عموميات الإبداع، الإبداع العمومي، مشاعات الإبداع، الإبداع المشاع، المشاركة الإبداعية... إلخ، والمقابل الذي تم اعتماده في هذه الدراسة هو مصطلح «العموميات الخلاقة».

الهدف منها

تهدف العموميات الخلاقة إلى توفير وسيلة قانونية تضمن حماية حقوق المؤلفين على إبداعهم، كما تضمن نشر- وتبادل المحتوى الفكري لهذه المواد، تتوجه العموميات الخلاقة إلى المؤلفين الراغبين في مشاركة إبداعهم و المساهمة في إغناء الإرث الثقافي والمعلوماتي، فالإبداع في تطور مستمر طالما يتواصل نشره بكل حرية بين مستعمليه.

فلسفة العموميات الخلاقة

تستند فلسفة هذه الاتفاقيات إلى فكرة أن المعرفة ليست حكراً على أحد بل هي تشاركية بين كل الناس وأن الحضارة الإنسانية إرث للجميع، وهي تستند إلى جملة من المبادئ أهمها المشاركة، ثقافة حرية نشر وتوزيع الأعمال الإبداعية بدون أو بقليل من القيود خصوصاً في ميدان التعليم والعلوم، احترام حق الامتلاك وحرية التصرف فيما ينتجه الفرد من أعمال فكرية وإبداعية مع التشجيع على الترخيص ببعض الحقوق. وهي في الأصل تشتق مبادئها من حركة الوصول الحر. (بوعنقة. 2009. ص. 187)

مجالات استخدام العموميات الخلاقة

تهتم العموميات الخلاقة بالإنتاج الفكري : (المعرفة. 2014)

- المکتوب : أي المحرر في شكل نص مکتوب على الورق أو الصفحات الافتراضية مثل صفحات الشبكة.

• المسموع: أي الإنتاج الصوتي من كلام أو ألحان موسيقية أو التراكيب الفنية النغمية.

• المرئي: من صور ثابتة أو متحركة فنية كالصور أو أفلام مرئية بأنواعها.

نماذج العموميات الخلاقة وأهم التطورات التي عرفتھا

تتميز اتفاقيات العموميات الخلاقة بالمرونة، التي اكتسبتها من تعدد اتفاقياتها، وتنوع الشروط التي تحدد تراخيصها، والتنوعات الأكثر شيوعا هي ستة (6) تراخيص، نوجزھا في الجدول الموالي:

نوع الترخيص	المصطلح باللغة الإنجليزية	المقابل باللغة العربية
	Attribution	النسبة
	Attribution-noncommercial	النسبة - لا استغلال تجاري
	Attribution-sharealike	النسبة - المشاركة بالمثل
	attribution-noncommercial-sharealike	النسبة - لا استغلال تجاري - المشاركة بالمثل
	Attribution-no derivatives	النسبة - لا يسمح بأشتقاق أعمال من المادة
	Attribution-noncommercial-no derivatives	النسبة - لا استغلال تجاري - لا اشتقاق

جدول رقم 1 خاص بالنماذج الستة (6) لتراخيص العموميات الخلاقة (من وضع الباحثة)

انتشار استخدام العموميات الخلاقة

يتزايد الإنتاج الفكري المنشور تحت رخص العموميات الخلاقة يوما بعد يوم، حيث بلغ حجم المحتوى الرقمي المسجل ضمن هذه التراخيص، في شهر ديسمبر 2013، 500 مليون وثيقة، (Blanc. 2012) وقد بلغت نسبة الجرائد والصحف اليومية الموضوعة تحت رخص العموميات الخلاقة 80٪ من مجموع الصحف، وهي موضوعة تحت رخصة الإسناد، المشاركة بالمثل، وما يعادل 3/2 الجرائد اليومية ضمن هذه التراخيص. (Sibaud. 2012)

مكتبات تنشر أعمالها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة

عديدة المكتبات التي بدأت تنشر محتويات فهارسها تحت رخص العموميات الخلاقة، نذكر منها، المكتبة الوطنية الألمانية التي نشرت 95٪ من مبادرات بياناتها تحت رخصة العموميات الخلاقة «صفر» وهذا منذ عام 2010، (NORMDATEN. 2012) كما حذت حذوها كل من المكتبة الوطنية الإسبانية (PARK. 2012) والمكتبة الوطنية البريطانية، التي تبث ثلاثة ملايين تسجيلة ببلوغرافية تحت تراخيص العموميات الخلاقة «Licence CC0» (النطاق العام)، وما يزيد عن مليون صورة منشورة على موقع فليكر، تحت رخص العموميات الخلاقة. (DOMANGE. 2013. 43).

كما رخصت المكتبة الرقمية لمتحف الفن الحديث «BIBLIOTHEQUE KADINSKY» التابع للمركز الثقافي «جورج بمبيدو» بباريس، قاعدة بياناتها البليوغرافية بالنص الكامل في مجالات الفنون والهندسة المعمارية، وتتضمن تحليل

لمحتويات 600 دورية و230 الكتب، وما يزيد عن 63000 صورة مستنسخة من التحف الفنية، وكذلك «بود كاست» المتاحف والفنانين. (P. 5. 2013. BERMES).

أصبحت معظم مكتبات العالم منتجة للمعلومات من خلال الندوات والحوارات والتسجيلات السمعية البصرية التي تقام في ثانيا هذه المكتبات، ومن بين هذه النماذج قاعدة الأرشفة السمعي التابعة للمكتبة العمومية بباريس، وتحتوي هذه القاعدة على الأرشفة السمعي البصري المسجل في ثانيا المكتبة العمومية الفرنسية، وهي تضم 1500 إشارة ببليوغرافية لحوالي 700 تظاهرة ثقافية، تم إحصاؤها منذ 1995. وقد تم إدراج قاعدة الأرشفة السمعي للمكتبة العمومية على الخط سنة 2001، في إطار مشروع المكتبة الرقمية للمكتبة العمومية، كما جرى ترحيل بطاقات الفهرسة من قاعدة الأرشفة السمعي إلى الفهرس العام للمكتبة من أجل إتاحتها للقراء والاستفادة أكثر من محتوياتها. يتم الولوج إليها من خلال عنوان مباشر أو من خلال موقع المكتبة العمومية الفرنسية. كما توفر الخدمة الإخبارية والتحيينات من خلال البودكاست وخدمة الـ «R S S».

(2010. Mercier).

بإمكان المكتبات وخاصة الجامعية منها، أن تقترح على الباحثين، تسجيل حقوق الملكية الفكرية للرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لديها، تحت رخص العموميات الخلاقة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قامت به المدرسة الوطنية العليا لعلوم المكتبات والمعلومات «Enssib»، التي تنشر أعمال طلبتها ضمن هذه التراخيص.

عديد المكتبات ومرافق المعلومات التي اعتمدت العموميات الخلاقة لنشر- محتوياتها عبر الفضاء الرقمي، وهي تعرف تزايداً مضطرباً أكثر من أي وقت مضى، تختلف أهدافها وفلسفاتها لكنها تتفق في مبدأ واحد وهو نشر- المعرفة، لكن مع تقنين استخدامها.

دور النشر تتحول إلى النشر ضمن رخص العموميات الخلاقة

يعتبر تحول بعض دور النشر نحو ترخيص محتوياتها ضمن اتفاقيات «العموميات الخلاقة»، فرصة سانحة لقطاع المكتبات ومراكز المعلومات لإثراء محتوياتها، خاصة مع ما تعرفه من تقلص مستمر في ميزانياتها. من بين هذه الدور نذكر «Taylor & Francis» و«Oxford University Press» التي أصبحت تقترح هذه التراخيص على المؤلفين الذين يفضلون نشر مؤلفاتهم دون قيود مقابل مبالغ مالية، (LARDY. 2011. P. 74) كنوع من النشر المزدوج أو الهجين بين من يفضلون الاحتفاظ بكامل حقوقهم وبين من يكتفون بالبعض منها فقط. كما يتيح الناشر العلمي المكتبة العلمية للعلوم «Public Library of Science Plos» مشروع لتشارك العلوم وآخر المستجدات في عالم الطب والصيدلة، جميع محتويات دورياته الثمانية، متاح ومفتوح ضمن تراخيص العموميات الخلاقة. (Plos. 2014)

فرص استخدام الآداب العالمية المنشورة تحت رخص العموميات الخلاقة

يمكن للمكتبة أن تثري المحتوى المقدم لقراءها من خلال المحتويات الحرة التي توفرها جملة من المواقع الموضوعة تحت تراخيص العموميات الخلاقة، والنماذج عديدة نذكر منها:

في المجال الثقافي

من بين أهم المواقع التي تنشر- محتوياتها الثقافية ضمن رخص العموميات الخلاقة، نذكر: موسوعة ويكيبيديا Wikipedia، موقع فليكر flickr، وموقع اليوتيوب Youtube، موقع متحف بروكلين Brooklyn Museum وموقع Europeana Think Culture (The future of creative Commons . 2014) .

في مجال التعليم

مؤسسات تعليمية عديدة، اختارت بث محتوياتها ضمن تراخيص العموميات الخلاقة، بإمكان المكتبات ومراكز المعلومات أن تدرجها ضمن المواقع المتاحة لقراءها نذكر منها:

- قيام معهد مساتشوستس للتكنولوجيا بجامعة كامبريدج، بنشر محتويات برنامجه التعليمي المفتوح والذي أطلق عليه اسم «Open Course Ware» في عام 2003، والذي يضم 1800 منهاج تحت رخص العموميات الخلاقة. (Massachusetts Institute of Technology . 2015)

- مشروع غوتنبيرغ لمحتويات الكتب الرقمية المتاحة مجانا «Gutenberg Project» الذي يتيح أكثر من 100.000 من أهم المؤلفات الأدبية والفكرية بمختلف اللغات. (Project Gutenberg . 2015).

- الأرشيف المفتوح للجميع «Archive.org» يوفر كمية كبيرة من المؤلفات بمختلف لغات العالم متوفرة مجانا للتنزيل من خلال الموقع. كما يمكن للمبدعين والمؤلفين أرشفة إبداعاتهم المختلفة. (Archive.org . 2014)

- مشروع المكتبة الوطنية الفرنسية الرقمية «Gallica» التي تقترح أكثر من 90.000 مؤلفاً و 80.000 صورة مرقمنة ومتوفرة مجاناً للقراء. (Ressources électroniques. 2014)
- مشروع المكتبة المفتوحة «Open Library» التي تضم أكثر من 1.000.000 كتاب إلكتروني. (Open Library. 2015).
- نشر الرسائل والأطروحات الجامعية تحت رخص العموميات الخلاقة.

نشر الأطروحات والرسائل الجامعية

بإمكان المكتبات وخاصة الجامعية منها، أن تقترح على الباحثين، تسجيل حقوق الملكية الفكرية للرسائل والأطروحات الجامعية، تحت رخص العموميات الخلاقة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قامت به المدرسة الوطنية العليا لعلوم المكتبات والمعلومات «ENSSIB»، التي تنشر أعمال طلبتها ضمن هذه التراخيص، ويتم ذلك بالاتفاق بين المدرسة وطلابها، ويتم اقتراح التراخيص الست (6) على الباحث، الذي يقوم بتحديد مقدار الحريات التي يريد منحها، ويتم بموجبها اختيار الرخصة المناسبة، ثم نشر العمل ضمن المكتبة الرقمية للمدرسة.

واقع استخدام العموميات الخلاقة في المكتبات العربية

من خلال مسحنا لعدد المواقع للمكتبات الوطنية العربية، في تونس والجزائر، المغرب، لبنان، المملكة العربية السعودية، قطر... الخ، لم نجد ولا مكتبة واحدة تبث أو تنشر ولو حتى مداخل فهارسها ضمن العموميات الخلاقة، وكل مواقعها دون استثناء تحمل الإشارة «©» أي «كل الحقوق محفوظة». كما جرى البحث في

مواقع عديد المكتبات الجامعية العربية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مكتبات جامعة الخليج العربي، جامعة الإمارات العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الجامعة الأمريكية في القاهرة، الجامعة الأميركية في بيروت، جامعة البحرين، جامعة قسنطينة 2، جامعات الجزائر 1 و 2، جامعة منوبة تونس، جامعة أكادال بالمغرب، جامعة طرابلس وغيرها من الجامعات العربية التي لا تزال بعيدة عن فكر تشاطر المعرفة ولو بين أبناء هذه الأمة.

معوقات استخدام العموميات الخلاقة في الوطن العربي

جملة من المعوقات تحد من انتشار استخدام العموميات الخلاقة في الوطن العربي عامة والمكتبات على وجه الخصوص، يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- يعتبر الإنتاج الفكري المنشور ضمن تراخيص العموميات الخلاقة العربية ضئيلا جدا إن لم نقل بأنه شبه معدوم، مقارنة مع ما ينشر من إنتاج فكري عبر الويب في الدول المتقدمة.
- تخوف الباحثين من إيداع أبحاثهم في الأرشيفات المفتوحة ودوريات الوصول الحر.
- معرفة غير كافية بالعموميات الخلاقة ودورها في إتاحة الإبداع من جهة، وحمايته من جهة ثانية.
- العموميات الخلاقة لم تصل مرحلة النضج في العالم العربي، إذ أنها تتطلب دراسة معمقة من أجل مواءمتها مع ما يناسب حقوق التأليف في الوطن العربي والتي تعرف تعثرا وفجوات عديدة منعتها من دخول العصر الرقمي.

- خصوصيات تشريعات الملكية الفكرية في البلدان العربية، تتطلب تطبيقها حسب كل حالة.
- لم تعمم العموميات الخلاقة على كافة الدول العربية، وتعتبر الأردن البلد الوحيد في العالم العربي الذي بدأ يحضر لدمجها في تشريعات حقوق التأليف. كما شرع في ترجمة نصوص هذه الاتفاقيات من أجل إدراجها في التشريع الأردني.
- تعتبر مبادرة إنشاء موقع للعموميات العربية عملاً جديراً بالاهتمام، حبذا لو يلقي العناية من طرف الهيئات الرسمية أو جمعيات مهنية أو اتحادات حتى يكون له أكبر الأثر، ويستقطب المبدعين والمفكرين العرب لنشر أبحاثهم ضمن هذه التراخيص.

خاتمة:

عديدة هي المكتبات ومرافق المعلومات التي اعتمدت العموميات الخلاقة في نشر محتوياتها عبر الفضاء الرقمي، وهي تعرف تزايداً مضطرباً أكثر من أي وقت مضى، تختلف أهدافها وفلسفاتها لكنها تتفق في مبدأ واحد وهو نشر المعرفة، شرط تقنين استخدامها، لكنها - في المؤسسات المعلوماتية العربية - لم تصل بعد مرحلة النضج، حتى يُعمم استخدامها بالشكل الذي يسمح بالتداول الحر والسريع للمعلومات.

بيبليوغرافيا:

1- العصار، م. م. (2011). « مناهضة حقوق الملكية الفكرية ودور العموميات الخلاقة في حماية هذه الحقوق في العصر الرقمي: دراسة تحليلية». ماجستير: جامعة الإسكندرية، زيارة يوم 2014/3/10. على الخط.

http://alexlisdept.blogspot.com/2013/01/blog-post_14.html

2 - Patrick G. (2014). Les résultats du LHC sous licence Creative Commons. Visité le 14/5/2014.

<http://linuxfr.org/news/les-r%C3%A9sultats-du-lhc-sous-licence-creative-commons>

3- BIANCHINI, L. (2015). L'édition scientifique : son modèle, ses scandales. Visité le 15/1/2015.

<https://www.mysciencework.com/news/2524/l-edition-scientifique-son-modele-ses-scandales>

4- Ibid.

5- بوعنقة، س. (2009). دور العموميات الخلاقة في دعم حركة الوصول الحر في الوطن العربي. أعمال المؤتمر العشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تحت عنوان نحو جيل جديد من نظم المعلومات والمتخصصين: رؤية مستقبلية. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة. ص. ص 181 - 192.

6 - The Digital Millennium Copyright Act Of 1998: U.S. copyright office summary. Visité le 1/3/2014.

<http://www.copyright.gov/legislation/dmca.pdf>

7 - Droit d'auteur et droits voisins dans la société de l'information. (2011) (Date de visite ???)

http://europa.eu/legislation_summaries/information_society/data_protection/l26053_fr.htm

8 - Gouvernement du Canada.(2012). Droit d'auteur équilibré. Visité le 5/10/2014. <http://www.ic.gc.ca/eic/site/crp-prda.nsf/fra/accueil>

9- بوعنقة سعاد، المرجع السابق.

10 - Maurel, L. (2007). Creative Commons en bibliothèque: Vers une alternative juridique? visité le 1/3/2014.

<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2007-04-0069-001>

11- المعرفة. (2014). المشاع الإبداعي. زيارة يوم 2014/3/10. متواجدة على الانترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A

12- بوعنافة س. (2009) ص. 187.

13- المعرفة. (2014). المشاع الإبداعي. زيارة يوم 2014/3/1. متواجدة على الانترنت.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A

14-BLANC, S. (2012). [Infographie] 10 ans de creative commons. Visite le 3/3/2014. Disponible sur :

<http://owni.fr/2012/12/14/infographie%C2%A010-ans-de-creative-commons/>

15 – SIBAUD, B. (2012). 10 ans de creative commons. Visité le 10/3/2014. Disponible sur :

<http://linuxfr.org/news/10-ans-de-creative-commons>

16- Normdaten: Deutsche Nationalbibliothek kündigt Umstellung auf CC0 an. (2012) Visité le 10/3/2014. Disponible sur :

<http://de.creativecommons.org/2012/01/27/normdaten-deutsche-nationalbibliothek-kundigt-umstellung-auf-cc0-an/>

17 – PARK, J. (2012). National Libraries and Museum open up their data using CC0. Visité le 10/3/2014. Disponible sur .National Libraries and a Museum open up their data using CC0

18- DOMANGE, C. (2013). Ouverture et partage des données publiques culturelles : pour une (r)évolution numérique dans le secteur culturel –Visité le 8/3/2014. Disponible.

- <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/144000037.pdf>
- 19- BERMES, E. (2013). Following the user's flow in the Digital Pompidou. Visité 10/3/2014. Disponible sur <http://files.dnb.de/svensson/UIILLD2013/UIILLD-submission-2-formatted-final.pdf>
- 20- MERCIER, S. (2010). Comment utiliser les licences Creative commons pour diffuser les archives sonores des bibliothèques ? visité le 8/3/2014. Disponible sur <http://www.bibliobsession.net/2010/06/22/comment-utiliser-les-licences-creative-commons-pour-diffuser-les-archives-sonores-des-bibliotheques/>
- 21- LARDY, J .P. (2011). OA Open Access - Accès libre : Libre accès à l'information scientifique. Visité le 10/3/2014. Disponible sur : urfirst.univlyon1.fr/.../com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?ID.
- 22- PLOS. (2014). Term of use. Visité le 10/302014. Disponible sur <http://www.plosone.org/static/terms>
- 23-The future of creative Commons. (2014). Visité le 5/1/2015. <http://wiki.creativecommons.org/images/c/ce/Future-of-creative-commons.pdf>
- 24- Massachusetts Institute Of Technology. (2015). MIT Open Course Ware : Privacy and Terms of Use. Visité le 3/3/2014. Disponible sur <http://ocw.mit.edu/terms/>
- 25- Project Gutenberg. (2015). Free ebooks by Project Gutenberg. Visité le 5/1/2015. <http://www.gutenberg.org/>
- 26- Internet Archive: Digital Library of Free Books, Movies, Music, and more. (2014). Visité le 1/3/2014. <https://archive.org/index.php>
- 27- Ressources électroniques. (2014). Visité le 5/1/2015. www.bnf.fr/fr/collections_et_services/a.ressources_electroniques.html
- 28 - Open library is yours. (2015). Visité le 1/5/2015. <https://openlibrary.org/>

دافعية اختيار مهنة التعليم وتصورات المدرسة عند طلبة المدارس العليا لتكوين الأساتذة بالجزائر

ملخص:

من خلال هذه الدراسة التي تمت على طلبة المدارس العليا لتكوين الأساتذة، نهدف لتسليط الضوء أولا على دوافعهم من اختيار مهنة التعليم، و ثانيا على تصوراتهم للمدرسة، و لاستكمال هذا البحث تم جمع المعطيات باستعمال أداتي بحث: استبيان حول دافعية اختيار مهنة التعليم، و شبكة التدايعات أو الارتباطات لديروزا (de Rosa) للكشف عن تصورهم الاجتماعي للمدرسة. وقد كشفت الدراسة عن تداخل عديد الدوافع في اختيار مهنة التعليم، أبرزها الدوافع المتعلقة بفرصة العمل ثم الدوافع الغيرية، كما أبانت الدراسة عن تصور اجتماعي إيجابي للمدرسة لدى الطلبة، تتمحور نواته المركزية حول التربية والتعليم.

الكلمات المفتاحية:

دافعية، تصورات اجتماعية، مدرسة، مهنة التعليم، طالب.

أ/ نعيمة هلال

د. نصر الدين ليفة

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

Résumé :

A travers cette étude auprès d'étudiants des écoles supérieures de formation des enseignants, nous cherchons à mettre en évidence deux points primordiaux. Premièrement, leurs motivations concernant le choix de la profession d'enseignement et deuxièmement leurs représentations de l'école. Pour achever cette recherche, les données ont été recueillies par le biais de deux outils de recherche: un questionnaire concernant 'les motivations du choix de la profession d'enseignant', ainsi que la technique de réseau d'association de Annamaria Silvana de Rosa afin de déceler la représentation sociale de l'école. L'étude a abouti à un chevauchement entre plusieurs facteurs motivationnels reliés aux choix de la carrière d'enseignement, avec la prééminence des motivations liées aux opportunités de travail, puis les motivations altruistes. Outre, les étudiants ont une représentation positive de l'école dont le noyau central est l'éducation et l'enseignement.

Mots clés :

Motivation, représentation sociale, école, profession d'enseignement, étudiant.

مقدمة:

تزايد الاهتمام في العقود الأخيرة
بمهنة التعليم نظرا لعظم دورها في
التربية، وإعداد النشء وبناء
المجتمعات، في مقابل ذلك نجد
تزايدا في الاهتمام بمن سيمتحنها من
المدرسين فقد أصبحت المجتمعات
على اختلافها و تنوع أنظمتها
وسياساتها التربية تشترط جملة

معايير وكفاءات نوعية في الطلبة المتقدمين لمختلف الجامعات، و كليات التربية والمؤسسات المعدة للتكوين، فبالإضافة إلى المعايير المتعلقة بقدرة الطالب المرشح للتعليم على التعبير و التفكير السليم، وامتلاكه مستوى من القدرات العقلية بما يمكنه من القيام بأدوار وعمليات التعليم، و تمتعه بمستوى عال من الاتزان النفسي، بالإضافة إلى خلوه من العيوب الخلقية، واهتمامه بالتخصص، تأتي الدافعية لممارسة التعليم كأهم معايير الانتقاء للمهنة، ولإمكانية النجاح فيها مستقبلا، والوصول إلى تحقيق الرضا والتوافق مع الوسط المدرسي، فالدافعية للمهنة تمثل مجمل القوى التي تحرك الطالب المعلم و تثيره للنجاح الأكاديمي أولا، ثم الرغبة في ممارسة التعليم مستقبلا بكل حماس والتزام وفعالية. ويتجه الاهتمام في ذات السياق بالتصورات الاجتماعية للمدرسة لدى الطالب المدرس، كون المدرسة تمثل مجاله المهني والتربوي والتعليمي، وامتلاكه لتصورات إيجابية نحوها يعتبر مؤشرا هو الآخر عن مقدار تفاعله مع هذا النظام و انتمائه إليه و توحده معه مستقبلا، من حيث المكونات والمهام والبيئة التنظيمية، ورسم الأهداف وتحقيقها، بما يضمن خدمة المجتمع وتواصل سيرورته الحضارية، والوصول إلى تحقيق الحاجات المختلفة لأفراده.

(2)- إشكالية الدراسة:

تعد مهنة التعليم رسالة قبل أن تكون مهنة، كون المعلم يحتل مكانة مهمة في السيرة البيداغوجية، و يتحمل مسؤولية ضمان و استمرارية التربية و التكوين، ونمو مهارات المستقبل، و يشارك مشاركة فعلية في نمو و تجدد الموروث الاجتماعي والثقافي والعلمي والتكنولوجي، ما يجعل من مهامه العمل الأنبل بامتياز. كما أن الاضطلاع بالمهنة يتطلب استعدادا وثباتا وجهدا على المستوى الذهني، والنفسي

والبدني، بالإضافة إلى الدافعية لاختيار المهنة، حيث تشير كثير من الدراسات أن الدافعية داخلية كانت أو خارجية المنشأ، شعورية كانت أو لا شعورية تلعب دورا محددًا في مدى قابلية الشخص لاختيار مساره المهني كمعلم وأستاذ، فاختيار مهنة هو إسناد معنى لوظيفة اجتماعية، أي أخذ مكانة في تنظيم اجتماعي وفي نظام علاقات بين الأفراد، بهدف تكوين صورة عن الذات، حيث يتخذ الشخص قرارا بأن يصبح أستاذا لأنه يريد أن يحقق ذاته شخصيا بواسطة الوظيفة، ولأنها تتوافق مع قيمه الاجتماعية والثقافية (Postic et al, 1990, pp.26-27).

وحيث أن المعلم ينشط في نظام متكامل هو المدرسة فإن كل فاعل في هذا النظام يمتلك تصوره الخاص لها، والتصور هو مجموعة آراء ومعارف واتجاهات، إذ يسمح التصور للفرد بتوجيه أفعاله و سلوكاته وإعطائها معنى. وتعد المدرسة الفضاء الذي يمارس فيه المعلم نشاطاته ومهامه، وينشأ القدر الأوفر من علاقاته المهنية، حيث تعتبر جودلي (Jodelet) التصورات الاجتماعية شكلا من أشكال المعرفة المساهمة في البناء النفسي والاجتماعي للحقيقة، فهي بذلك لا تعاش على أنها تصور للحقيقة ولكن الحقيقة بحد ذاته (Jodelet, 1989, p.37)، فالتصورات والدافعية تشتركان في أغلب الوظائف، فإذا كانت للدافعية وظيفة نشأة السلوك وتوجيهه وشدته واستمراره، فإن التصورات تقوم هي كذلك بعدة وظائف منها وظيفة تكوين الواقع الذي يتحرك فيه أغلبنا، وكذلك وظيفة اجتماعية معرفية تتمثل في إنتاج السلوكات والعلاقات مع المحيط وتوجيه التصرفات والاتصالات، وبالتالي فالدافعية والتصورات الاجتماعية تسهمان في تحديد سلوك المدرس المهني مستقبلا، وتلعبان دورا في مدى التزامه بالمهنة والمكوث فيها، فهذا التشابه في الوظائف بين الدافعية والتصورات الاجتماعية يقود للبحث عن دافعية طلبة المدارس العليا

للأساتذة من اختيار اتباع مسار مدرس، وكذا الكشف عن طبيعة تصوراتهم الاجتماعية للمدرسة، ويمكن طرح التساؤلين الرئيسيين:

- ما هي دوافع طلبة المدارس العليا للأساتذة لاختيار مهنة التعليم؟.
- ما هي طبيعة التصورات الاجتماعية للمدرسة لدى طلبة المدارس العليا للأساتذة؟.

3- مهنة التعليم و دوافع الاختيار المهني:

3-1 - مهنة التعليم و الإعداد لها: ينظر إلى مهنة التعليم على أنها عملية خلق الظروف وتطويرها لبناء مهارات البشر وشخصياتهم الضرورية للتنمية الاقتصادية والمشاركة الاجتماعية والتطوير الفردي، وبذلك يعتبر المدرسون أهم عنصر- في جودة التعليم. (النجار، 2009، ص. 75).

ويختلف الإعداد لمهنة التعليم باختلاف الأنظمة التعليمية، وهيكلية مراحل التعليم وغايات وأهداف التربية لكل دولة. أما في الجزائر وتزامنا مع الإصلاح التربوي الذي تم اقراره ابتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003/2004 باعتماد مقارنة التدريس بالكفاءات، أو كل إعداد المدرسين خاصة فيما تعلق بالتكوين الأولي للمدارس العليا للأساتذة المنتشرة في عدد من ولايات الوطن، وهي مؤسسات تابعة لوزارة التعليم العالي وتكون مدرسين لسد احتياجات قطاع التربية في كل الأطوار والمواد، مدعومة بالتوظيف المباشر (بناء على عقد الإلتزام) لخريجها فور إتمام تكوينهم الجامعي، الشيء الذي ساهم في جلب أعداد كبيرة من الطلبة للتكوين ضمن هذه المدارس واختيار مسار في التعليم، و تتمايز سنوات الدراسة في الإعداد لكل طور تعليمي، فمن ثلاث سنوات دراسة جامعية بعد البكالوريا

لأساتذة الطور الابتدائي، إلى أربع سنوات لأساتذة الطور المتوسط، وخمس سنوات لأساتذة الطور الثانوي، ويشمل الإعداد الجوانب الأكاديمية العلمية، والمهنية و التربوية.

3-2 - الدافعية والاختيار المهني للتعليم: تعددت النظريات المفسرة للقرار المهني ومن ثم البرامج التعليمية المؤهلة للمهن المختلفة، ويعرض أوسيبو (Osipow) هذه النظريات في أربع مجموعات هي:

أ - نظريات الشخصية: رواد هذا التيار هم علماء النفس آن روي (Ann Roy) وجون هولاند (John Holland) وغيرهم، وتستند نظرياتهم إلى أساس الارتباط بين خبرات الشخص في طفولته المبكرة واتجاهاته وميوله وقدراته وبين عوامل الشخصية المؤثرة في الاختيار المهني، باعتبار أن الفرد يختار وظيفته ومهنته لكونه يرى فيها إمكانية إشباع حاجاته، وأن نجاحه في العمل واندماجه به يعبر بالتدرج عن خصائص شخصيته. (القاسم، 2001، ص. 180).

ب - النظريات الاجتماعية: تقوم هذه النظريات على فكرة الحظ والصدفة، و أنها يشكلان حياة الإنسان بما في ذلك تحديد جنسه وعائلته وطبقته، ومن ثم يكون القرار المهني ليس صادرا عن تخطيط، وإنما نتيجة عوامل اجتماعية: مثل دخل الأسرة و الأصول الاجتماعية والاقتصادية، ويسير في هذا الاتجاه الدراسات التي اهتمت بدراسة الأصول الاجتماعية للمعلمين.

ج - نظريات السمة والعامل: تقوم نظريات السمة والعامل على فكرة أن الفرد يختار المهنة التي تتفق خصائصها و سماتها مع سماته و خصائصه الذاتية، ويسير في

هذا الاتجاه الدراسات التي رأت أن الطلاب المعلمين لهم سمات فكرية وقيمية واهتمامات اقتصادية تميزهم عن غيرهم.

د- نظريات النمو: فيما ترى نظريات النمو أن لعملية الاختيار المهني طبيعة نمائية باستمرار وتمتد عبر سنوات العمر، وقد أكد شيكرنج (Checkering) على هذا المعنى في تناوله لاحتياجات النمو الإنساني من خلال تناوله مفهوم الهوية وارتباطها بقرارات العمل والدراسة، وخلاصة فكرته أن الهوية تسلم بمهام نمائية معينة كالکفاءة والاستقلالية والعلاقات الاجتماعية. ويرى جوردن (Gordon) أن الاختيار لمهنة التدريس والمثابرة على الاختيار في الموقع الوظيفي بمثابة نتيجة لمصفوفة معقدة متنوعة من العوامل المؤثرة على الفرد، ولا يمكن تحديد هذه العوامل في ضوء نظرية واحدة، إنما تسهم جميع النظريات والمقاربات وكذا الدراسات البحثية في تصنيف هذه العوامل. (سيفان وحمود، 2002، ص. ص. 117-118).

3-3- الدراسات حول دافعية اختيار مهنة التعليم: وقد تنامي تفسير القرار المهني على أساس الدافعية وتعددت الدراسات المتعلقة بالدافعية في مجال الاختيار المهني للتعليم، نذكر منها دراسات لورتي (Lortie, 1975, 2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استخرج من خلالها خمسة دوافع لاختيار مسار مدرس، مستعملاً كوسيلة لبحثه تقنية المقابلة، والدوافع هي: دوافع تقديم الخدمة ودوافع متعلقة بامتيازات المهنة مثل العطل ودوافع متعلقة بالفوائد المادية مثل الراتب ودوافع متعلقة بالاستمرارية مثل الرغبة في التواجد ضمن سيرورة متواصلة للتعلم، وكذا دافعية داخلية المنشأ لفعل التدريس، كما توصلت ذات الدراسة إلى دوافع مرتبطة بالربح المادي، الحركية الجغرافية والسهولة النسبية في الالتحاق بكليات التربية،

كون أيضا إتباع مسار في عديد المهن مكبوح اجتماعيا بالنسبة للمرأة (Lortie,1975). أما دراسة دوفيو (Deauvieu,2005) في فرنسا والتي شملت 81000 طالب وطالبة، أتموا دراستهم في سنتي 1992 و 1998، وقام بها مركز الدراسات والبحوث حول التأهيل فأبرزت أن الطبقة الاجتماعية للذين مكثوا في التعليم أعلى من أولئك الذين غادروه، وأن النساء يصبحن غالبا أستاذات أكثر من الرجال، وأن التعلق بالتخصص أو المادة الدراسية هو واحد من محددات اختيار مهنة التعليم. (Deauvieu, 2005, pp. 31-41). أما فيما يخص الدراسات التي قام بها وات وريشاردسون (Watt & Richardson) في أستراليا بين سنتي 2005 و 2009 وشملت عينات متباعدة تجاوزت 1500 طالب في بعضها، فقد توصلت إلى تطوير مقياس حول دافعية اختيار مهنة التعليم، وهو النموذج النظري 'مقياس العوامل المؤثرة في اختيار التدريس' Factors influencing teaching choice أو اختصارا FIT-Choice، وهو مقياس يسمح بتحليل اختيار مهنة التعليم، صمم بناء على النتائج التي تكررت في الدراسات حول الموضوع، والتي أدمجت في إطار نظرية 'التوقع - القيمة' في الدافعية، يجمع المقياس الدافعية الغيرية (الفائدة الاجتماعية)، ودافعية خارجية المنشأ وسميت (الفائدة الشخصية)، ودافعية داخلية المنشأ وهي المعتقدات حول القدرات الخاصة للفرد، كما أن الإطار «FIT-choice» يتطرق أيضا إلى تأثيرات التنشئة الاجتماعية، وكذا إلى إدراك المسار المهني للتعليم من طرف الأساتذة أنفسهم. (Watt & Richardson,2007 , pp.167-202).

أما فيما يخص تصنيف العوامل المؤثرة في التحاق الدارسين ببرامج إعداد المعلم والتي تمخضت عن مختلف الدراسات والبحوث، فهي موزعة على المجالات التالية:

- 1- العوامل التعليمية والثقافية: ونذكر منها:
 - الشغف بالمعارف العامة والشغف بالمعارف التربوية.
 - الحاجة إلى التجديد الفكري والحصول على شهادات علمية جديدة.
 - تعويض الفشل في استكمال الدراسة بكلية أخرى، أو مواصلة دراسات عليا في التربية.
- 2- العوامل الاقتصادية: ويمكن تلخيص مجمل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:
 - تأمين المستقبل الوظيفي وضمان الحصول على عمل مناسب، أو الإعارة لدولة أخرى.
 - الرغبة في العمل في التدريس والتمتع بمزاياه الاقتصادية (راتب، علاوات، ترقية).
 - تعديل المسار المهني وإعادة التخطيط، أو الهروب من أعباء مهنية معينة.
- 3- العوامل النفسية: ويمكن ضمن هذه العوامل ذكر ما يلي:
 - تنمية الإحساس بالتحكم الذاتي والاستقلالية.
 - الرغبة في الإحساس بتحسين الذات، أو الرغبة في تأكيد الذات أو اكتشافها.
 - الشعور بالفراغ والرغبة في الإنجاز والبدل.
- 4- العوامل الاجتماعية: يمكن إيجاز أهم العوامل الاجتماعية فيما يلي:
 - تحسين المكانة الاجتماعية وخدمة المجتمع وتلبية متطلباته.

- تكوين علاقات اجتماعية جديدة والهروب من الأعباء المنزلية.
- الاستفادة من العلوم التربوية والنفسية في رعاية الأبناء.
- المسيرة لرغبة الوالدين، الأصدقاء أو الأقارب (سعفان وآخرون، 2002، ص 117-122).

(4)- التصورات الاجتماعية للمدرسة:

4-1- مفهوم التصورات الاجتماعية: يعتبر موسكوفيسي (Moscovici) التصور الاجتماعي وهو أول من وضع هذا المفهوم إجرائياً على أنه جسم منظم للمعارف وواحد من النشاطات النفسية التي بفضلها تصبح الحقائق الفيزيائية والاجتماعية مفهومة، ويتشكل كل تصور حسب من صورة وتعبير اجتماعي مصاحب (Moscovici, 1976, p.28).

كما يعرف بوناردي وروسيو (Bonardi & Roussiau) التصور الاجتماعي على أنه: «تنظيم لآراء منتجة اجتماعياً متعلقة بموضوع ما، ناتجة عن الاتصالات الاجتماعية، تسمح بالتحكم في البيئة وامتلاكها بحسب العناصر الرمزية الخاصة بالفرد، أو بمجموعات الانتماء». (Roussiau & Bonardi, 200, p. 19).

4-2- التصورات الاجتماعية في مجال التربية: لقد شكلت التربية حقلاً لدراسة التصورات الاجتماعية ابتداء من أعمال جيلي (Gilly) عام 1989 حول تصور النجاح المدرسي وتصور المدرسة وغيرها، كما تعتبر المدرسة موضوعاً مهماً لدراسة التصورات الاجتماعية، إذ أن الولوج إلى النظام التصوري ولمنشئه يمكن أن يسمح بامتلاك شبكة قراءة دالة للظواهر الاجتماعية والتربوية، ورؤية وضعية مختلف

الجماعات ممثلة في الآباء، المدرسين، المتعلمين اتجاه المدرسة ومختلف تطورات المجتمع (Fontaine, 2007 , p. 82).

4-3- التصورات الاجتماعية للمدرسة لدى الطلبة المرشحين للتعليم: تعد المدرسة المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، ونقل الثقافة المتطورة، وتوفير الظروف المناسبة للنمو جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا) سلامة، 2007، ص. 50). كما تنتمي أهداف المدرسة إلى فلسفة ورؤية المجتمع من خلال معالم النظام التربوي وغاياته وأهدافه، وتتيح للمتعليم من خلال ما توفره بيئة التعلم داخلها المجال للنمو من جميع الجوانب واكتساب معارف وقيم وخبرات ونماذج سلوكية متوافقة.

وتعرف التصورات الاجتماعية للمدرسة لدى الطلبة المرشحين للتعليم على أنها جملة المعلومات والآراء والمعتقدات والقيم والاتجاهات وغيرها، والمتعلقة بموضوع المدرسة، وهي تعبر عن جملة من التراكبات المعرفية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي خبرها الطلبة مع موضوع المدرسة، والتي تعتبر كما هي التصورات الاجتماعية لصيقة بمجتمع الانتماء الذي نشأت فيه.

(5)- منهجية الدراسة:

1-5- عينة الدراسة:

أ- حجم العينة:

تمّ تطبيق استبيان دافعية اختيار مهنة التعليم على عينة مكونة من 750 طالب وطالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة من ضمن الطلبة المسجلين بالدفعات

النهائية لمدارس تكوين الأساتذة لمستويات التدريس الثلاث (ابتدائي، متوسط و ثانوي) بكل من قسنطينة والقبة وسكيكدة للسنة الجامعية 2012.

أما شبكة التدايعات (الارتباطات) لديروزا فطبقت على 40 طالب وطالبة من ضمن الطلبة الذين تم استجوابهم بواسطة استمارة البحث.

ب - بعض خصائص العينة:

- متغير الجنس: تتكون عينة الدراسة من 145 ذكر بنسبة 19.30 %، و 605 أنثى بنسبة 80.70 %.

- متغير مستوى التدريس: مجموع 423 طالب من مجموع العينة يحضرون لأستاذ تعليم ثانوي بنسبة 56.40 %، و 298 طالب بصدد التحضير لأستاذ تعليم متوسط بنسبة 39.70 %، و 29 طالب يتبعون مسار تكوين لأستاذ تعليم ابتدائي بنسبة 03.90 %.

- متغير التخصص: مجموع 350 طالب يحضرون لأستاذ في تخصصات أدبية بنسبة 46.67 %، و 400 طالب يتابعون مسار تكوين لأستاذ في تخصصات علمية وتكنولوجية بنسبة 53.33 %.

5-2 - أدوات البحث: بناء على أهداف البحث فقد تم اعتماد أداتي بحث ممثلة

في:

5-2-1- استمارة دافعية اختيار مهنة التعليم:

أ) - وصف استمارة البحث: تتضمن الاستمارة خمسة وخمسين (55) بنداً موزعة على مجموعة من المحاور و عددها إحدا عشر محورا بحسب طبيعة دوافع اختيار

مهنة التعليم، بالإضافة للمعطيات الديمغرافية للطالب، تجمع الاستمارة المحاور التالية:

- أ- الدوافع الداخلية المنشأ لمهنة التعليم: تتعلق بحب المهنة و تقدير الاستعدادات لممارستها.
- ب- الدوافع الاجتماعية لمهنة التعليم: وتخص المكانة المهنية و الإجتماعية و السلطة والتأثير في الآخرين.
- ت- دوافع خارجية متعلقة بفرصة العمل و الإدماج المهني: و تتعلق بعقد الالتزام و ضمان عمل مستقر و تجنب البطالة.
- ث- دوافع متعلقة بالإنجاز و الإثراء الشخصي و المهني: مثل مواصلة الدراسات و التعلم.
- ج- دوافع متعلقة بطبيعة المهنة و ظروف ممارستها: تشمل طبيعة النشاطات و ظروف العمل.
- ح- الدوافع المتعلقة بالحوافز المادية للمهنة: و تتعلق بالدخل والعمل الإضافي و العطل.
- خ- دوافع غيرية لمهنة التعليم: و تضم دوافع تقديم الخدمة للفرد والمجتمع و المدرسة.
- د- الدوافع المتعلقة بالحاجات النفسية و لا شعورية.
- ذ- دوافع عرضية و ظرفية و سالبة: و تشمل الاختيار على أساس غير مدروس.
- ر- حوافز مدرسية و عائلية مؤثرة في الاختيار: تتمثل في التأثيرات العائلية والمدرسية.
- ز - دوافع متعلقة بجنس الطالب: و تخص كون المهنة مناسبة للمرأة.

ب) - إجراءات الصدق: (صدق المحكمين): يعتبر صدق المحكمين من الخطوات المتبعة في البحث عن صدق المحتوى، ويتم الاستئناس بدور المختصين في المجال، وبناء عليه تم عرض الاستبيان في شكله الأولي على عدد من أساتذة قسم علم النفس و علوم التربية بجامعة قسنطينة 2، و طلب منهم تحديد مناسبة كل فقرة من فقراته لقياس الدافعية لمهنة التعليم، و بعد الأخذ بملاحظاتهم و القيام بالتعديلات وضع التصميم النهائي لأداة البحث.

ج) - إجراءات الثبات: تم حساب ثبات المقياس من خلال تطبيقه على عينة مكونة من 50 طالبا بالمدرسة العليا للأساتذة بقسنطينة، وحساب الثبات بين طرفي المقياس عن طريق التجزئة النصفية، وحصل طرفاه على قيمة ألفا كرونباخ 0.856 و 0.911 على التوالي، ما يعني أن له درجة ثبات عالية و يمكن استخدامه لقياس دافعية اختيار مهنة التعليم.

2-2-5 - شبكة التداعيات (الارتباطات) لديروزا (réseau d'association de

Annamaria Silvana de Rosa): صممت من طرف ديروزا (de Rosa) تنتمي لطرق التداعي الحر الهرمي، وهي ذات طبيعة إسقاطية تسمح بالكشف عن بنية ومحتوى الحقل الدلالي للتصور، كما تمنح معلومات حول رتب الظهور والأهمية وكذا تسمح بالكشف عن مؤشرات مثل مؤشر الحيادية والنمطية و القطبية، و تتميز بسهولةها و تكيفها مع مختلف البحوث، إجراءاتها تتم في أربع مراحل:

أ - تكوين شبكة ارتباطات انطلاقا من كلمة حادثة توضع في وسط ورقة بيضاء، وذلك بكتابة كل العبارات التي تتبادر إلى ذهن المشارك.

أ-2- معاينة شبكة الارتباطات و ذلك بإضافة ارتباطات جديدة، ويتم ذلك باستعمال الأسهم بين الكلمات أو الجمل المنتجة إذا كان ذلك ضروريا بالنسبة للمشاركة.

أ-3- إعطاء لكل كلمة منتجة قيمة مناسبة سواء كانت إيجابية (+) أو سلبية (-) أو حيادية (0) بحسب دلالة كل كلمة بالنسبة للمشاركة.

أ-4- معاينة شبكة الارتباطات من جديد و ترتيب إنتاجات المشارك من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية، و ذلك باستعمال الأرقام الرومانية و بلون مختلف (De Rosa, 2003, pp.81-82).

(6)- نتائج الدراسة:

6-1- دافعية اختيار مهنة التعليم من طرف طلبة المدارس العليا للأساتذة: يوضح تحليل دوافع الطلبة في اختيارهم لمهنة التعليم أن هناك تداخل للعديد من الدوافع في اختيار هذه المهنة، وأن هذا الاختيار لا يفسر على أساس سبب منعزل، بل هناك العديد من الدوافع يختلف الطلبة في تقدير أهميتها، ويمكن تقديم هذه الدوافع مرتبة حسب الأهمية التي يوليها الطلبة لها كدوافع أساسية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

محاوَر الدافعية	عدد البند	دافع أساسي		أحد دوافعي		ليس من دوافعي		المجموع	
		النسبة التكرار	النسبة المئوية	النسبة التكرار	النسبة المئوية	النسبة التكرار	النسبة المئوية	النسبة التكرار	النسبة المئوية
الدوافع الداخلية المنشأ للتعليم	08	1615	26.92	2588	43.13	1797	29.95	6000	100
الدوافع الاجتماعية	06	1805	40.11	1612	35.82	1083	24.07	4500	100
الدوافع الخارجية المتعلقة بفرصة العمل بعد التخرج	03	1364	60.62	670	29.78	216	09.60	2250	100
الدوافع المتعلقة بالإنجاز والإثراء الشخصي والمهني	04	1097	36.57	1155	38.50	748	24.93	3000	100
الدوافع المتعلقة بطبيعة المهنة وظروف ممارستها	06	1328	29.51	1698	37.73	1474	32.76	4500	100
الدوافع المتعلقة بالحوافز المادية	03	638	28.36	705	31.33	907	40.31	2250	100
الدوافع الغيرية	08	2723	45.38	2279	37.98	998	16.63	6000	100
الدوافع المتعلقة بالحاجات النفسية واللاشعورية	07	1707	32.51	1892	36.04	1651	31.45	5250	100
الدوافع العرضية والظرفية والسالبة	04	579	19.30	705	23.50	1716	57.20	3000	100
دوافع متعلقة بالحوافز العائلية والمدرسية	05	1226	32.69	1322	35.25	1202	32.06	3750	100
الدوافع المتعلقة بجنس الطالب	01	458	61.10	143	19.10	149	19.90	750	100

جدول رقم (01): يمثل الاستجابات العامة للطلبة حول دافعية اختيار مهنة التعليم.

أ - الدوافع المتعلقة بفرصة العمل بعد التخرج: رتبت كأساسية بنسبة 60.62% من طرف الطلبة ونسبة 09.60% فقط من الطلبة يعتبرونها خارجة عن دوافعهم، لقد أصبح ضمان العمل بعد إتمام الدراسة الجامعية مطلباً في حد ذاته للطلاب الجامعي، فتتحول دفة الاختيارات لتخصص التعليم كواحد من التخصصات التي يمكن أن تحقق ذلك، لأن التكوين أولاً موجه و بصفة رئيسية لسد احتياجات قطاع

التربية الوطنية من الأساتذة، وهو ما يكون قد ساهم في تشكيل فرصة العمل لدافع كبير لدى الطلبة.

أ- الدوافع الغيرية: ما نسبته 45.38% من الطلبة رتبوها كأساسية، و16.63% من الطلبة فقط لم يضعوها ضمن دائرة اهتمامهم أثناء اختيار مهنة التعليم، حيث تعتبر مهنة التعليم من المهن الإنسانية السامية، يمتثلها أشخاص يميلون للأعمال ذات النمط الاجتماعي ممثلة في تقديم الخدمات الجماعية، ولهم مهارات عالية في العلاقات الاجتماعية والشخصية، كما يتصف هؤلاء بسمات شخصية كالالتزام والصبر في أداء المهام مثل المعلم، إذ يميل عادة لهذا النوع من العمل الأشخاص الذين يولون أهمية كبيرة للخدمة العامة كقيمة للعمل، حيث ترتبط هذه القيمة بالعمل الذي يمكن الفرد من الإسهام في سعادة ونجاح الآخرين وتقديم خدمات تعود بالنفع على الآخرين فرادى وجماعات، وهو ما يمكن أن يحققه العمل في مجال التعليم، فأهدافه موجهة للفرد وللمدرسة نفسها وللمجتمع ككل، وهذا النوع من الدوافع جاء ثانيا من حيث الدوافع الأساسية للطلبة المرشحين للتعليم.

ب - الدوافع الاجتماعية لمهنة التعليم: رتبت هذه الفئة من الدوافع كأساسية عند الطلبة حيث بلغت نسبتها 40.11%، و35.82% منهم يعتبرونها دوافع ثانوية، إذ طور الإنسان نتيجة الحياة الاجتماعية مجموعة من الدوافع سميت بالدوافع الاجتماعية، وإذا اشتملت هذه الدوافع على المكانة الاجتماعية وكذا المهنة، وتقدير المجتمع للمهنة الممارسة، والسلطة المعرفية والتأثير والقيادة والنجاح الاجتماعي، وكلها اجتماعية ثانوية متعلمة ومصدرها المحيط المادي والاجتماعي للفرد خاصة. والأشخاص الذين يركزون على هذا النوع من الدوافع هم الأشخاص الذين يولون أهمية كبيرة للقيمة الاجتماعية للعمل ممثلة في البحث من

خلال الوظيفة عن الاحترام والمكانة الاجتماعية، مكانة المهنة وقيمتها في المجتمع، والبحث عن توطيد العلاقات الاجتماعية والتفاعل، وأيضا الاستقرار والارتقاء الاجتماعي.

ت - الدوافع المتعلقة بالإنجاز و بالإثراء الشخصي و المهني: رتبت كأساسية من طرف نسبة مشكلة من 36.57% من الطلبة، والنسبة الأكبر منهم 38.50% فيعتبرونها ثانوية حيث تتمثل دوافع هذه الفئة في القيمة التي يمنحها الطالب للعمل، من خلال مساهمة هذا الأخير في تحقيق النمو المهني للطالب مستقبلا، في سعيه من وراء العمل لتحقيق الترقية والرغبة في تولي مكانة مهنية أفضل أو تولي مسؤوليات أعلى، ويميل الأشخاص الذين يولون أهمية لهذه القيمة في العمل إلى البحث عن فرص أفضل للترقية في العمل، وربط المنفعة التي يجنيها الفرد من العمل بما يجلبه له من ترفيات، وهو ما يتاح من خلال مهنة التعليم سواء من خلال الترقية في مراتب الأستاذية نفسها أو تولي مناصب في القيادة والتسيير، وكذا من خلال الإثراء الشخصي ممثلا في النمو المعرفي والأكاديمي وتحصيل المعارف.

ث - الدوافع المتعلقة بالخوافر العائلية و المدرسية: رتبها 32.69% من الطلبة كدوافع أساسية بنسبة تقريبا مساوية لمن اعتبروها خارجة عن دوافعهم بنسبة 32.06%، والنسبة الأكبر منهم 35.25% يعتبرونها دوافع ثانوية، إذ أبرز «جينزبرج» في دراساته حول الاختيار المهني أهمية الأسرة وقيمها ووضعها الاقتصادي والأموال المتاحة لدى الفرد، وكذا تأثير الحياة المدرسية والتغيرات التي تحدث في المجتمع على عملية اتخاذ القرار المهني، كما دلت العديد من الدراسات على دور الوالدين في تحديد مهنة الأبناء، وتفضيل مهن تجلب الشهرة والتميز والمكانة الاجتماعية المرموقة في المجتمع، أو بدافع التعويض لعدم تمكن

الأولياء من ممارسة مهنة معينة ويجدون في امتحان الأبناء لها جانبا من التعويض بغض النظر عن رغبة الأبناء واستعدادهم للالتحاق بتلك المهنة.

ج - الدوافع المتعلقة بالحاجات النفسية و لا شعورية: يعتبرها ما نسبته 32.51 % من الطلبة أساسية، غير بعيد عن أولئك الذين لم يضعوها ضمن دوافعهم بنسبة 31.45 %، والنسبة الأكبر منهم 36.04 % يعتبرونها ثانوية، ويمكن تفسير الجانب لا شعوري في الاختيار المهني على ضوء ما جاءت به «آن روي» في نظريتها حول الاختيار المهني من أن النواحي الشعورية و لا شعورية تؤثر على انجازات الفرد، وأن المحور الأساس لدافعية الشخص لا يقتصر- على قوة الحاجات الشعورية وتنظيمها فقط، وإنما حتى النواحي لا شعورية تؤثر على اختيارات الفرد في المجالات المختلفة، كما ترى «آن روي» أيضا أن هناك حاجات ترضى بسهولة عند الفرد، وأن الحاجات التي ترضى تمنع ظهور الحاجات التالية وتصبح كأنها دوافع مانعة، وأن الحاجات التي يؤجل إرضائها عند الشخص إلى وقت لاحق تصبح محركات دافعية لا شعورية للسلوك، وتكون قوية التأثير بقدر مدة تأجيل الإرضاء، وأن اختيارات الفرد المهنية مرتبطة بالحاجات التي أجل إرضائها.

د - الدوافع المتعلقة بطبيعة المهنة وظروف ممارستها: رتبت هذه الفئة من الدوافع كأساسية لدى 29.51 % من الطلبة، والنسبة الأكبر 37.73 % يعتبرونها أقل أهمية بينما هي بعيدة عن دوافع 32.76 % من الطلبة، فعادة ما يتم اختيار المهنة على أساس طبيعة تلك المهنة وعلى أساس الظروف المحيطة بممارستها وبيئة العمل فيها، فيقبل الأفراد في أغلب الأحيان على مهن يتوقعون أن مكان العمل فيها يوفر لهم وسائل الراحة التي تمكنهم من النجاح في وظائفهم دون عناء كبير، كما يولي بعض الأفراد أهمية لقيم متعلقة بالعمل مثل التنوع الذي يعبر عن إمكانية القيام

بأعمال مختلفة ومتنوعة، أيضا يولي الأفراد أهمية للاستقلالية والاحترام في إرادتهم بوصفها تمثل القدرة على التوجيه الذاتي أثناء أداء المهام بعيدا عن الرقابة الإدارية اللصيقة، وأن يكون الفرد محترما في إرادته ومواقفه وقراراته المهنية، كما يميلون للحرية في أداء المهام والابتكار، إذ تمثل قيمة مهمة لدى بعض الأفراد، وهذه القيم جميعها تمكنهم من تطوير الأداء وتحسينه، وكلها صفات تتسم بها مهنة التعليم.

ج - الدوافع المتعلقة بالخوافز المادية: صنفت كدوافع أساسية من طرف 28.36 % من الطلبة، والنسبة الأكبر 40.31% اعتبروا أنها ليست ضمن دوافعهم، فقد توصلت دراسات حول دافعية اختيار مهنة التعليم ومنها دراسة «لورتي» أن العائدات المادية واحدة من الدوافع المؤدية لاختيار مهنة التعليم، حتى وإن كان التعبير عن الدخل المادي في التعليم أقل قبولا اجتماعيا عكس التعبير عن الرغبة في العطل الطويلة المرتبطة بالمهنة، والتي وإن كان لها جانب مادي (عطل مدفوعة الأجر) فالطلبة لا يجدون حرجا في التعبير عن ذلك بصراحة عكس المداخل المادية المباشرة: مثل الراتب والمنح والعلاوات، ويكون هذا الدافع قويا عند أولئك الأفراد الذين يولون أهمية كبيرة للقيمة الاقتصادية للعمل فيشكل العائد المادي أولوية ضمن اهتماماتهم، ومن المؤشرات على ذلك رغبتهم في زيادة دخلهم من خلال العمل الإضافي، حيث يكون تقييمهم للعمل مرتبطا بمدى ما يتم جنيه من عائدات مادية ويكون ذلك محمدا لرضاهم عن العمل وعن مقدار الوقت المبذول فيه.

ح - الدوافع الداخلية المنشأ للتعليم: اعتبرت نسبة 26.92 % من الطلبة هذه الفئة من الدوافع كأساسية، بينما النسبة الأكبر 43.13 % اعتبروها كأحد الدوافع، وجاءت بعيدة عن دوافع 29.95 % من الطلبة، يرى ديسي وراين (Deci & Ryan) في

نظرية التقييم المعرفي حول الدافعية بأن الأفراد يكونون مدفوعين ذاتيا نحو العمل إذا توفر شرطان هما: فعالية ذاتية عالية لاعتقادهم بامتلاك القدرة على انجاز المهام بنجاح وأيضا لديهم إدراك للمحددات الذاتية، أي أن لهم القدرة على التحكم في قدراتهم و توجيهها و اتخاذ القرارات المتعلقة بها، كما أن الأشخاص المدفوعين ذاتيا للمهنة يكون إقبالهم على العمل مدفوعا برغبة داخلية لإرضاء ذواتهم وإشباع حاجاتهم، وسعيا وراء الشعور بالمتعة من وراء العمل نفسه، كما يولون أهمية كبيرة لقيمة الانتماء للعمل الذي يعبر في جزء منه عن حب العمل لذاته والتوحد معه والشعور بالسعادة في أدائه، وفي الوقت المبذول في سبيل أدائه على أكمل وجه ممكن. فإذا كان التعليم استجابة لرغبة داخلية لدى الطالب مقرونة بشعوره بالكفاءة والفعالية الذاتية على ممارسة التدريس فلا شك أن ذلك ينعكس إيجابا على أدائه المهني مستقبلا، وقد جاء هذا النوع من الدوافع متأخرا لدى الطلبة مقارنة بالدوافع الأخرى.

خ - الدوافع الظرفية و العرضية و السالبة: صنفها 19.30 % من الطلبة كدوافع أساسية، والنسبة الأكبر منهم 57 % لم يكن لها وجود ضمن دوافعهم لاختيار مسار مدرس، فالاختيار المهني لا يعبر في كل الأحوال عن قرار مدروس ومعد له مسبقا، بل قد تتدخل بعض التأثيرات لتضع الفرد في مهن عن طريق الصدفة أو عن طريق التوجيه أو إعادة توجيهه الجامعي الآلي، أو بعد تعذر الالتحاق بتخصصات مرغوبة أكثر، ووجدت نسبة على ضآلتها من الطلبة الذين اختاروا مسار مدرس عن طريق الصدفة أو لظروف عرضية أو حتى سالبة.

د - الدوافع المتعلقة بجنس الطالب: اعتبرتها نسبة مؤلفة من 61.10 % من الطلبة كدافع أساسي، رغم أن الدراسات التي أجريت حول الاختيارات الدراسية

والمهنية لا تعتد كثيرا بالعوامل الوراثية والبيئية كالجنس، إلا أنه ينظر إليها كعامل له حضوره في الاختيار المهني، حيث ترى «آن روي» أن هناك تباينا بين قدرات الإناث اللائي تتجهن عادة إلى القدرات اللغوية، وقدرات الذكور التي تتجه إلى نواح معينة كالقدرات الميكانيكية.

(2-6) - التصورات الاجتماعية للمدرسة من طرف طلبة المدارس العليا
للأساتذة: يرى أبريك (Abric) حسب نظرية النواة المركزية أن عناصر التصور الاجتماعي ليس لها نفس الأهمية، بعضها أساسي وبعضها الآخر مهم، والبعض الآخر ثانوي أو أقل أهمية ولمعرفة كيف يشتغل التصور لا بد من التعرف على بنية أي هرمية العناصر المكونة له فالتصور الاجتماعي بحسب هذه النظرية يتمحور حول نواة مركزية وتتهيكّل حولها مجموعة من العناصر المحيطة، ومن خلال تحليل محتوى التصورات الاجتماعية للمدرسة نهدف للتعرف على نواتها المركزية وعناصرها المحيطة.

أ- مكونات الحق الدلالي للتصور الاجتماعي للمدرسة من خلال تكرار المحاور: بعد الحصول على استجابات الطلبة من خلال شبكات التداعيات الأربعين، وتجميعها بحسب الحقل الدلالي للكلمات و الجمل المتداعية، تحصلنا على ثمانية عشر (18) فئة تمثل الحقل الدلالي للتصورات الاجتماعية للمدرسة من طرف الطلبة، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الترتيب	محاوَر التصوَر	تكرار الكلمات المترباطة	النسبة المئوية	ترتيب الظهور	ترتيب الأهمية	القيم	المؤشرات		
							Y	N	P
1.	العملية التعليمية والتدريس	47	89.11	04	06	+	0.19	-0.60	42.0
2.	التربية	33	35.08	01	01	+	0.24	-0.38	10.0
3.	مهنة التعليم والمسؤوليات المهنية	30	59.07	10	15	+	0.20	-0.52	00.0
4.	التعليم	29	34.07	02	02	+	0.52	-0.74	59.0
5.	تهذيب السلوك ونشر القيم والأخلاق	28	08.07	05	03	+	0.29	-0.67	08.0
6.	الاتصال والتمايش	27	83.06	06	07	+	0.19	-0.68	82.0
7.	فضاء لنشر العلم والثقافة	27	83.06	07	04	+	0.33	-0.57	35.0
8.	التكوين والتأهيل والإعداد للمستقبل	26	58.06	13	14	+	0.08	-0.65	58.0
9.	نظام وهيكل مادي وبشري	24	07.06	08	10	+	-0.17	-0.53	14.0
10.	فضاء للتعلّم والنمو الفكري	22	57.05	14	11	+	-0.45	-0.76	48.0
11.	معايش وتنشئة اجتماعية	21	32.05	03	08	+	-0.23	-0.73	79.0
12.	التباري والاستحقاق	20	06.05	16	16	+	-0.20	-0.63	43.0
13.	مشاكل وصعوبات متعلّقة بالمدرسة	17	30.04	18	17	-	-0.80	-1.00	-1.00
14.	بناء الفرد والشخصية	15	79.03	12	05	-	-0.06	-0.51	-0.08
15.	فضاء لنشر التنمية وصنع الحضارة	10	53.02	17	12	-	-0.40	-0.32	-0.12
16.	مكاسب خاصة للأستاذ	10	53.02	09	09	+	-1.00	-0.86	23.0
17.	انشراح المتعلمين	05	26.01	11	13	+	-0.20	-0.68	84.0
18.	سياسة	03	52.01	15	18	0	-0.33	0.89	0.06
المجموع		395	100						

ملاحظة: مؤشرات القطبية و الحيادية و القولية أو النمطية: تتراوح قيمها بين -1 و +1 و تحسب بالمعادلات التالية:

- مؤشر القطبية (P) = مجموع الكلمات الموجبة - مجموع الكلمات السالبة / مجموع الكلمات المترابطة

- مؤشر الحيادية (N) = N / (الكلمات الموجبة - (الكلمات الموجبة - N) / (الكلمات السالبة) / مجموع الكلمات المترابطة

- مؤشر النمطية أو القولية (Y) = (عدد الكلمات المختلفة المترابطة من طرف كل مجموعة / العدد الكلي للكلمات المترابطة من طرف كل مجموعة) * 100 ثم يحول إلى قيمة تتراوح بين -1 و +1 بواسطة المعادلة التالية: $Y = \left(\frac{Y}{100} - 1 \right) \times (-1)$

جدول رقم (02): يمثل تكرار محاور التصوَر، ترتيب الظهور وترتيب الأهمية والقيم ومؤشرات القطبية والحيادية والنمطية للتصورات الاجتماعية للمدرسة من طرف الطلبة.

يتبين أن محور العملية التعليمية والتدريس تحصل على تكرار يساوي 47 بنسبة 11.89% والتربية حصل على تكرار يساوي 34 بنسبة 08.35%، ومهنة التعليم والمسؤوليات المهنية بتكرار يعادل 30 بنسبة تصل 07.59%، وأيضا التعليم بتكرار 29 بنسبة 07.34%، ثم تأتي بقية محاور التصور.

أ - عملية ترتيب الظهور: تحصل محور التربية على الرتبة الأولى ضمن ترتيب الظهور، ولأن ترتيب الظهور يدل على مدى انتشار التصور ودرجة تقاسمه اجتماعيا بين الطلبة فهذا يدل على مدى تقاسم محور التربية في التعبير عن تصور الطلبة للمدرسة، ويليه محور التعليم إذ يعتبر هذا الأخير من المهام الأساسية والتقليدية للمدرسة والذي يدل أيضا على درجة التقاسم الاجتماعي الكبير لهذا المفهوم وارتباطه بالمدرسة.

ب - عملية ترتيب الأهمية: ترتيب الأهمية يعيد هيكلة محتويات التصور الاجتماعي حسب الأهمية التي يمنحها الأفراد لإنتاجاتهم، كما يعطي ترتيب الأهمية مؤشرات عن النواة المشكلة للتصور، ومن خلال معاينة ترتيب الأهمية يظهر أن التربية تحتل الأولوية بالنسبة للطلبة، إذ من المرجح أن تشكل النواة المركزية للتصور، ثم يأتي التعليم ومن المرجح كذلك أن يمثل النواة المركزية للتصور، وهذا يدل على درجة الاهتمام بهذين الدورين الأساسيين للمدرسة من طرف الطلبة.

وبناءً على النتائج السابقة يمكن وضع الشبكة الكلية للتداعيات، والتي تعبر عن التصور الاجتماعي للمدرسة عند عينة من الطلبة، والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك.

المؤشرات القطبية (P): مؤشر القطبية كما ترى «ديروزا» يلعب دورا في مرونة وديناميكية التصور، حيث أن أغلب قيم مؤشر القطبية (P) لمحاور التصور وعددها

أربعة عشر (14) محورا محصور بين القيمتين 0.05 و 1 ما يعني حصولها على القيمة الإحصائية (3) التي تدل على أن معظم الكلمات المترابطة موجبة أو ذات إيجاء إيجابي.

بالنسبة لمحور مهنة التعليم والمسؤوليات المهنية مؤشر القطبية محصور بين القيمتين 0.04- و 0.04 أي حصوله على القيمة الإحصائية (2) ما يشير إلى توازن بين القيم السالبة والموجبة التي لها ميل لتكون متساوية. وجاء مؤشر القطبية محصور بين القيمتين 0.05- و - ما يعني حصوله على القيمة الإحصائية (1) لثلاث محاور هي: مشاكل وصعوبات متعلقة بالمدرسة، بناء الفرد و الشخصية، أداة للتنمية وصنع الحضارة، أي أن معظم الكلمات المترابطة سالبة أو ذات إيجاء سلبي لهذه المحاور.

ت - المؤشرات الحيادية (N) : يكتسي هذا المؤشر أهمية لا تقل عن أهمية مؤشر القطبية كونه يساعد على تقييم مدى توجه الأفراد نحو موضوع التصور، فهو يعطي دلالة على مدى ثبات وقوة التصور الاجتماعي لكل محور، إذ كلما كان الحياد ضعيفا كانت أهمية وثبات المحور أقوى فالتناسب بينهما عكسي، إذ جاءت قيم مؤشر الحيادية (N) لأغلب محاور التصور محصورة بين القيمتين 0.05- و 1- أي أن كل المحاور كان لها مؤشر حياد قيمة الإحصائية (1) ما يعني أن الكلمات المتداعية كان لها حياد ضعيف، ماعدا المحور الأخير المدرسة سياسة أين كان مؤشر الحياد محصور بين القيمتين 0.05 و 1 ما يعني حصوله على القيمة الإحصائية (3) أي أن مؤشر الحيادية كان عاليا بالنسبة له وبالمجمل فإن هذه النتيجة تعني أن للتصور الاجتماعي للمدرسة ثباتا عاليا بالنظر أن أغلب المحاور لها حيادية ضعيفة.

ث - مؤشر النمطية أو القولية (Y): مؤشر النمطية يبين هو الآخر مدى ثبات عناصر التصورات الاجتماعية بالاعتماد على المؤشرين (القطبية و الحيادية)، فهو

يتناسب عكسيا مع التكرار، فكلما كان التكرار كبيرا كلما كان الثبات أقل، وكلما زاد حجم القاموس الدلالي للكلمات المتداعية المعبرة عن التصور كلما كانت قيمة مؤشر النمطية صغيرا والعكس صحيح، حيث كان مؤشر النمطية ضعيفا لأغلب المحاور خاصة تلك التي كان تكرارها متوسط إلى ضعيف، ما يعني غنى القاموس الدلالي المعبر عن تلك المحاور وقوة ثباتها بينما جاءت قيمة مؤشر النمطية أكبر بالنسبة للمحاور التي كان تكرارها كبيرا، ما يعني أن القاموس الدلالي لها كان أقل تنوعا وهي أقل ثباتا.

بالنظر إلى ما سبق من تحليل العناصر التقنية لشبكة الارتباطات (التكرار، ترتيب الظهور و ترتيب الأهمية، والقيم ومؤشرات القطبية والحيادية والقبولة) يمكننا القول أن الطلبة يحملون تصورات إيجابية عن المدرسة بالنظر إلى أن أغلب محاور التصور كانت إيجابية، متمحورة حول نواة مركزية مشكلة من التربية والتعليم، وهما الوظيفتان الأساسيتان للمدرسة، وذلك لأن هذين المحورين يمتازان ببروزهما لسهولة التطرق لهما عند الحديث عن موضوع المدرسة، حيث يرى «موسكوفيسي» أن الخصائص الأساسية للعناصر المركزية هي خاصية البروز، ولأن الوصول إليها أكثر سهولة من العناصر الأخرى باعتبارها مبادئ منظمة للتصور، بينما تشكل باقي المحاور النظام المحيطي للتصور الاجتماعي للمدرسة، إذ تشكل المنطقة المحيطية الأولى التي تمثل العناصر الأكثر تكرارا المحاور التي تعبر عن المدرسة باعتبارها تمثل العملية التعليمية والتدريس، ومهنة التعليم والمسؤوليات المهنية، وتهذيب السلوك ونشر القيم والأخلاق، والاتصال والتعايش، والتكوين والتأهيل والإعداد للمستقبل، فضاء لنشر العلم والثقافة، فيما تشكل المنطقة المحيطية الثانية والمكملة للمنطقة المحيطية الأولى من العناصر الأقل تكرارها

ولكنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة للطلبة، وهي تتمثل في المدرسة بوصفها نظام وهيكلي مادي وبشري، فضاء للتعليم والنمو الفكري، معاش و تنشئة اجتماعية، بناء الفرد والشخصية، مكاسب خاصة للأستاذ، بينما تتكون المنطقة الرابعة للتصور والتي تحوي عناصر التصور الأقل ترددا والأقل أهمية في المدرسة باعتبارها تمثل التباري والاستحقاق، مشاكل وصعوبات متعلقة بالمدرسة، أداة للتنمية وصنع الحضارة، فضاء لانشرائح المعلمين، سياسة.

(7)- خاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة فيما يخص دافعية اختيار مهنة التعليم أن الدافع المتعلق بفرصة العمل جاء على رأس دوافع الطلبة، وتأتي بعدها الدوافع الغيرية الموجهة لتقديم الخدمة، أما الدوافع الداخلية المتعلقة بحب المهنة والشعور بالكفاءة الذاتية لممارستها فجاءت متأخرة مقارنة بالدوافع الأخرى، ما يزيد من أهمية إيلاء الاهتمام أكثر بهذا البعد في عملية انتقاء وتوظيف المتقدمين لمهنة التعليم، نظرا لمساهمة في الالتزام المهني والثبات في المسار المهني مستقبلا كما أشارت الدراسات.

من جهة أخرى كشفت الدراسة عن تصورات إيجابية عن المدرسة، لا تخلو من وجود بعض الإفرازات السلبية التي ظهرت في استجابات الطلبة، رغم أنها الأقل تعبيرا عن المدرسة من حيث ترتبي ظهورها وأهميتها، هذه التصورات تتمحور حول التربية والتعليم كنواة مركزية لها، إذ ورغم تعاضد الدور الاجتماعي للمدرسة إلا أن التربية والتعليم مازالا يشكلان القلب والمحور الذي تدور حوله وظائف ومهام المدرسة كما يتضح من خلال استجابات الطلبة.

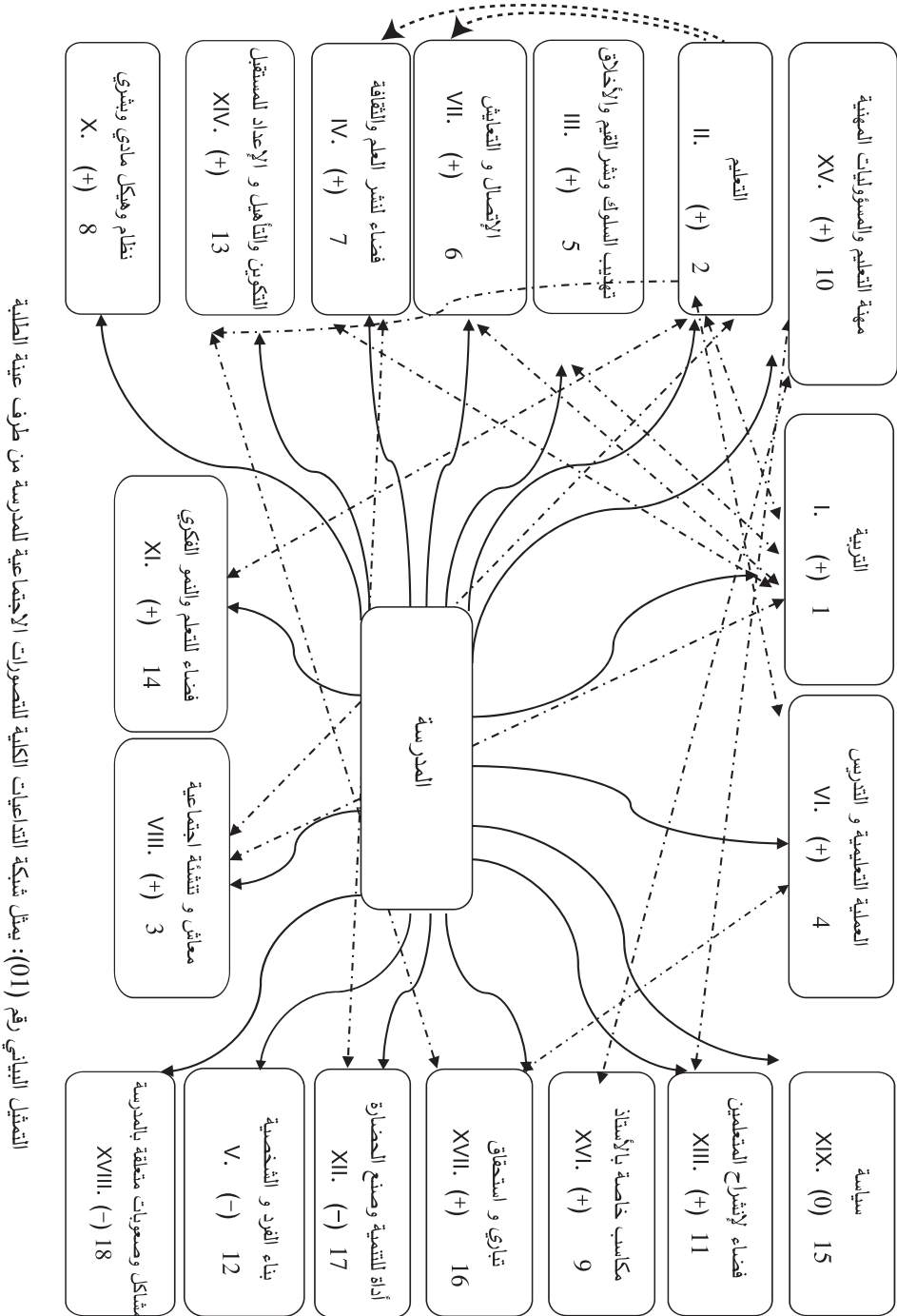
قائمة ببليوغرافية:

باللغة العربية:

1. القاسم، بديع محمود مبارك (2001). علم النفس المهني بين النظرية و التطبيق. عمان: مؤسسة الوراق.
2. النجار، رمضان سالم (2009). التعليم الثانوي المعاصر. عمان: دار المسيرة.
3. سعفان، محمد و محمود، سعيد (2002). المعلم إعداد و مكانته وأدواره في التربية العامة والتربية الخاصة والإرشاد النفسي. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
4. سلامة، عبد الحافظ (2007). علم النفس الاجتماعي. عمان: دار اليازوري.

باللغة الفرنسية:

1. De Rosa, A- S. (2003). *Le réseau d'association: Une technique pour détecter la structure, les contenus, les indices de polarité, de neutralité et de stéréotypie du champ sémantique liés aux représentations sociales*. In Abric, J.C. (Ed.). *Méthodes d'étude des Représentations Sociales*. Ramonville Saint Agne: Erès
2. Fontaine, S. (2007). *Représentation sociale de l'école parents et enseignants a la Réunion*. thèse de doctorat en psychologie sociale. université de Réunion, Réunion, Canada.
3. Moscovici, S. (1961). *La psychanalyse. son image et son public*. Paris : PUF (presses universitaires de France). 1976, 2^{ème} édition.
4. Moscovici, S. (1989). *Des représentations collectives aux représentations sociales*. in Jodelet, D. (Dir.). *Les représentations sociales*. Paris : PUF. 63-86.
5. Postic, A., Le Calve, G., Joly, S., & Beninel, F. (1990). *Motivations pour le choix de la profession d'enseignant*. *Revue française de pédagogie*, 91, 25-36.
6. Roussiau, N., & Bonardi, C. (2001). *Les représentations sociales. Etats des lieux et perspectives*. Hayen : Mardaga.
7. Watt, Helen M. G., & Richardson, P. W. (2007). *Motivational Factors Influencing Teaching as a Career Choice*. *Journal of Experimental Education*, 75(3), ProQuest Direct Complete, 167-202.



ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان:**التصورات الاجتماعية لقيمة العمل عند الشباب المؤهل وعلاقتها ببناء مشروعهم المهني**

د. صليحة صغير

الإشكالية:

هذه الدراسة تعالج موضوع العمل عند الشباب من جانب نفسي اجتماعي حيث نركز على التصورات الاجتماعية لقيمة العمل عند الشباب المؤهل وعلاقتها ببناء مشروعهم المهني، فمع التطور الذي شهده المجتمع تغير مفهوم العمل وأصبحت تعطى له قيمة كبرى حيث أنه لم يعد مقتصرًا على طبقة معينة من المجتمع بل أصبحت قيمة الأشخاص مرتبطة ارتباطًا وثيقًا به، فقيمة الفرد في المجتمع تحددتها طبيعة عمله، والإحساس بقيمة العمل وأهميته هو أساس أي حركة تطوير أو تغيير في المجتمع، كما أن الدينامية والحراك الاجتماعي مرتبط به لكن هذا لا يتحقق ولا يتم إلا إذا أعطيت أهمية وعناية خاصة بالفئة النشطة في المجتمع والمتمثلة في شبابه، فقلة وثبات المجتمع تكمن في الشباب، ومجتمعنا مجتمع فتي ما يجعل من الاهتمام بهذه الشريحة ضرورة حتمية تملئها الظروف لبناء مجتمع صلب ومتماسك، إذ أنه يعتبر أحسن وأنجح استثمار.

وهذا لا شك فيه أنه لكل شاب مشاريعه الخاصة التي يسعى جاهداً إلى تحقيقها سواء على المستوى الشخصي أو العلائقي أو المهني، ومن بين هذه المشاريع المشروع المهني والذي تعطى له أهمية في حياته إذ نجده يتطلع لممارسة مهنة تتلاءم مع قدراته ورغباته، فالمشروع المهني يعبر عن توجه الفرد في الحياة وهدفاً مستقبلياً يظهر في

مرحلة التمدرس التي تبدأ بالمشروع المدرسي وينبثق عنه المشروع المهني الذي يتبلور في مراحل مبكرة من خلال إسقاط الصورة التي يريد الفرد أن يكون عليها في المستقبل، وهذا ما يدفع فئة من الشباب إلى اللجوء لتلقي تكوينا مهنيا بهدف الحصول على الكفاءة المطلوبة من جهة ومن جهة أخرى الحصول على شهادة تفتح له المجال لولوج عالم الشغل لممارسة مهنة أو وظيفة معينة وثابتة أو اللجوء إلى بناء مشروع مهني خاص به ويكون قابلا للتحقيق ومسايرا لمتطلبات المجتمع بحيث لا يتعارض مع ما هو سائد في المجتمع الذي يعيش فيه، فالمشروع إذا متعلق بإدراك الفرد للمعنى الحقيقي من وجوده وخضوعه لسيورة التنشئة الاجتماعية.

لكن الإشكال المطروح هو أن بناء مشروعا مهنيا وإنجاحه قد يرتبط بنظرة الفرد أو الشاب وتصوراته للعمل والقيمة التي يعطيها له، حيث أنها تختلف بين حب ورغبة فيه وبين نظرة الإجبارية والحتمية وكذا هناك فئة من الشباب ترى في العمل مصدرا للشقاء والتعب، كما نجد مهنا لا تزال غير مقبولة عند الشباب ويتجنبون ممارستها لتفادي نظرة الآخرين لهم بسبب التصورات السلبية التي تحيط بهذه المهن في المجتمع.

وبين اختلاف نظرة الشباب لقيمة العمل ولجوئهم إلى التكوين المهني للحصول على شهادة علمية فإننا نطرح التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين تصورات الشباب لقيمة العمل وبنائهم لمشروع مهني؟

فرضيات البحث:

أ- الفرضية العامة:

- هناك علاقة بين تصورات الشباب لقيمة العمل و بناء مشروعاتهم المهنية.

ب- الفرضيات الجزئية:

- طبيعة التصورات الاجتماعية لقيمة العمل عند الشاب مرتبطة بعوامل شخصية و اجتماعية واقتصادية.

= بناء مشروع مهني للشباب مرتبط بتصوراته الإيجابية للعمل.

ج- الفرضيات الإجرائية:

• الفرضيات الإجرائية للفرضية الجزئية الأولى:

- قيمة العمل عند الشاب مرتبطة بتصوراته لما يحققه له من الناحية الشخصية.
- قيمة العمل عند الشاب مرتبطة بتصوراته لما يحققه له من الناحية الاجتماعية.
- قيمة العمل عند الشاب مرتبطة بتصوراته لما يحققه له من الناحية الاقتصادية.

• الفرضيات الإجرائية للفرضية الجزئية الثانية:

- بناء مشروع مهني للشباب متعلق بتصوراته الإيجابية لما يحققه له العمل من الناحية الشخصية.
- بناء مشروع مهني للشباب متعلق بتصوراته الإيجابية لما يحققه له العمل من الناحية الاجتماعية.
- بناء مشروع مهني للشباب متعلق بتصوراته الإيجابية لما يحققه له العمل من الناحية الاقتصادية.

المنهج:

تمّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي الارتباطي لمعرفة العلاقة بين متغيرات البحث من الجانب الكمي، وكذا الاعتماد على مقارنة متعددة المناهج

وذلك للإلمام بمضامين وهيكلية التصورات الاجتماعية كما لا بد من تنويع أدوات البحث بين المناهج الكمية والكيفية وهما مكملان لبعضهما البعض في سبيل بناء نظرة متكاملة عن هذه التصورات، وتداخل هاتين الأداتين يتمكن من الحصول على نتائج عميقة وذات دلالة، فدراسة التصورات الاجتماعية حسب de Rosa Annamaria Silvana تتطلب استعمال مقاربة متعددة المناهج.

عينة الدراسة:

*** الدراسة الكمية:** عينة الدراسة الكمية تتكون من 417 متربص ومتربصة من المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني لولاية قسنطينة وهي المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني عبد الحق بن حمودة بسيدي مبروك وبلغت نسبة المستجوبين به 49.64 %، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني زرزارة بنسبة 29.50 %، وأخيرا المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني محمد عياش بالخروب وبلغت نسبة المستجوبين به 20.86 % أي أنه تم اختيار 50 % من أفراد المجتمع الأصلي الذي يتكون من 834 متربص من الجنسين، ويتراوح سنهم بين 20 و 26 سنة، ويتوزعون على خمسة عشر اختصاصا، 60.91 % متربصون بالسداسي الرابع أما 39.09 % فهم من متربصي السداسي الخامس أي أنهم على وشك التخرج، وتم الاعتماد على المعاينة الطبقيّة التناسبية l'échantillonnage stratifié proportionnel وذلك بعد تقسيم مجتمع الدراسة الأصلي إلى طبقات أو فئات على أساس الاختصاص، إذ أنه بدلا من تحديد حجم العينة على أساس متساو، نختار بطريقة أكثر دقة حيث يتناسب حجم أفراد العينة مع الحجم الأصلي لكل طبقة داخل المجتمع الأصلي ونسبتها إلى المجموع الكلي لمجتمع البحث.

*** الدراسة الكيفية:** تم اختيار 40 متربصا و متربصة من نفس عينة الدراسة الكمية لتطبق عليهم شبكة التداعيات، حيث تم اختيار «العمل» ككلمة منبهة، وطبقت الشبكة عبر أربعة خطوات منهجية.

أدوات وتقنيات البحث:

احتوت هذه الدراسة على جانبين دراسة كمية تمت بواسطة الاعتماد على الطرق الاستفهامية وبالتحديد استمارتي بحث الاستمارة الأولى تعالج قيمة العمل عند الشباب الذي يتلقى تكوينا في المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني وهي مقسمة إلى جزئين: الجزء الأول يحتوي على المعلومات الأولية مثل السن، الجنس، الاختصاص واختياره... إلخ، أما الجزء الثاني فيتكون من 47 بندا تقيس البعد الشخصي، البعد الاجتماعي، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي للعمل.

أما الاستمارة الثانية فتعالج بناء المشروع المهني عند نفس الشباب الذين طبقت عليهم الاستمارة الأولى وهي بدورها مقسمة إلى جزئين: الجزء الأول يحتوي أيضا على المعلومات الأولية، والجزء الثاني يتكون من 35 بند يقيس البعد المادي والبعد التصوري للمشروع المهني.

دراسة كيفية تمت باستعمال الطرق التداعوية الخاصة بالتصورات الاجتماعية وبالتحديد شبكة التداعيات Le réseau d'association التي ذكرت سابقا وهي تقنية للباحثة Annamaria Silvana de Rosa بهدف الكشف عن بنية ومحتوى التصورات بالإضافة للمؤشرات القطبية، الحيادية والنمطية في الحقل الدلالي المرتبطة بالتصورات الاجتماعية لقيمة العمل عند الشباب.

المعالجة الإحصائية:

تمّت المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة عن طريق استعمال برامج للمعالجة الإحصائية وذلك في الدراسة الكمية، أما الدراسة الكيفية فلم يتم الاعتماد على أي برنامج بل تم تطبيق خطواتها المنهجية وحساب المؤشرات يدوياً، ونوضح الوسائل المستعملة فيما يلي:

الدراسة الكمية: بعد جمع البيانات تم تفريغها بالاعتماد على برنامج Excel.

- حساب النسب المئوية: les tris à plat

باستعمال برنامج « Stat Box Pro version 6.6 ». ومن أهم النتائج المتحصل عليها نذكر:

- 93.46 % من الشباب المستجوبين يرون أن العمل يحقق الرضا عن الذات كما أنّه يساعد على تطويرها أمّا 26.86 % منهم يرون في العمل مصدراً للشقاء والتعب ما يدل على أنّ نسبة قليلة من الشباب ترى في العمل أنه يسبب التعب والشقاء للفرد وهنا تلعب الظروف المحيطة بهؤلاء الشباب دوراً في تكوين هذه النظرة السلبية للعمل.

- بالنسبة للبعد الخاص بالجانب الاجتماعي للعمل نلاحظ أن 93.76 % من أفراد عينة البحث ترى أن العمل يحسن الوضعية الاجتماعية للفرد ويمنحه مكانة اجتماعية من خلال الدور الذي يلعبه في المجتمع، 51.08 % منهم يرون أنّ أهمية العمل تكمن في أن يحتل الفرد منصباً مسؤولاً وهذا يدل على أن معظم الشباب المستجوبين يرسمون نظرة إيجابية عن العمل.

- وبالنسبة للبعد الاقتصادي للعمل تم التوصل إلى أن 97.84 % من أفراد عينة البحث يرون أن العمل وسيلة لكسب المال وهي نسبة جد مرتفعة، كما أن 59.23 % منهم ينظرون للعمل على أنه مصدرا للغنى وتحقيق الرفاهية، ما يدل على أن للعمل أهمية كعامل محسن للمستوى المعيشي والاقتصادي للفرد.

وفيما يخص إجابات أفراد عينة البحث على بنود الاستمارة الثانية المتعلقة ببناء المشروع المهني توصلنا إلى النتائج التالية:

- 97.71 % من أفراد عينة البحث لديهم هدفا مهنيا واضحا يريدون تحقيقه، 55.64 % منهم يعملون على جمع المعلومات عن المهنة المستقبلية المختارة ولديهم معلومات كافية عن كفاءاتهم وقدراتهم المهنية وهي نسبة لا بأس بها إذ أن أكثر من نصف الشباب المستجوبين قاموا برسم ووضع هدفا مهنيا لتحقيقه على أرض الواقع رغم أنهم لم يتربصون وما زالوا يتلقون تكويننا مهنيا.

- كما نلاحظ أن 90.89 % من أفراد عينة البحث يعملون على تنمية مواهبهم المهنية من أجل إنشاء مشروع مهني ونجد أن 21.10 % منهم لديهم مقرا ثابتا لإنشاء مشروع مهني ما يدل على أنه هناك شريحة ترسم خط سير واضح وبخطى ثابتة لتحقيق هدفها المتمثل في بناء مشروع مهني.

- حساب معامل التوافق: le coefficient de contingence باستعمال برنامج SPSS « version 16.0.0.247 »، وهو اختبار يستعمل لوصف العلاقة بين متغيرين كيفيين اسميين، وقد طبق في هذه الدراسة بهدف تحديد وجود علاقة أو ارتباط

"association" بين متغيرات الاستثمارتين، وقياس درجة هذا الارتباط ، ويكون محصورا بين 0 و1.

وقد تم التوصل إلى وجود علاقة توافقية بين نظرة الشباب وتصورهم للعمل وبين بنائهم لمشروع مهني، إذ أن معظم متغيرات الاستثمار الأولى الخاصة بقيمة العمل لها علاقة دالة مع متغيرات الاستثمار الثانية الخاصة ببناء مشروعا مهنيا وذلك ما أثبتته قيم معامل التوافق "c" المتحصل عليها مع معظم المتغيرات.

الدراسة الكيفية تمّ حساب الوسيط - المؤشر القطبي - مؤشر الحيادية - مؤشر النمطية

الوسيط: المرحلة الأولى في إنشاء شبكة التدايعات هي مرحلة ترتيب الظهور للعبارات المتداعية من طرف المبحوثين، إذ أنه بعد جمع العبارات المتداعية من طرف 40 مبحوثا والبالغ عددها 320 عبارة صنفناها في 12 محورا وتم حساب وسيط كل محور وترتيب هذه المحاور حيث احتل محور قيمة شخصية المرتبة الأولى يليه محور قيمة اقتصادية أو مادية.

بعدها تم حساب وسيط ترتيب الأهمية المذكور من طرف أفراد عينة البحث في شبكة التدايعات الخاصة بكل فرد وقد احتل محور قيمة اقتصادية أو مادية المرتبة الأولى يليه محور قيمة شخصية.

المؤشر القطبي: Indice de polarité

حسب الباحثة de Rosa (2009) المؤشر القطبي يسمح بتوضيح الإيحاء الايجابي والسلبي أو عدم حياد التداعيات الذهنية الناتجة كإجابات للمقطع أو الكلمة المنبهة، هذا المؤشر يرمز له بالرمز (P).

ومن خلال النتائج نجد أن معظم محاور الشبكة (9) محاور من أصل (12) محورا تتجه نحو الإيجاب وبالتالي تكون لها دلالة إحصائية موجبة.

مؤشر الحيادية: Indice de neutralité

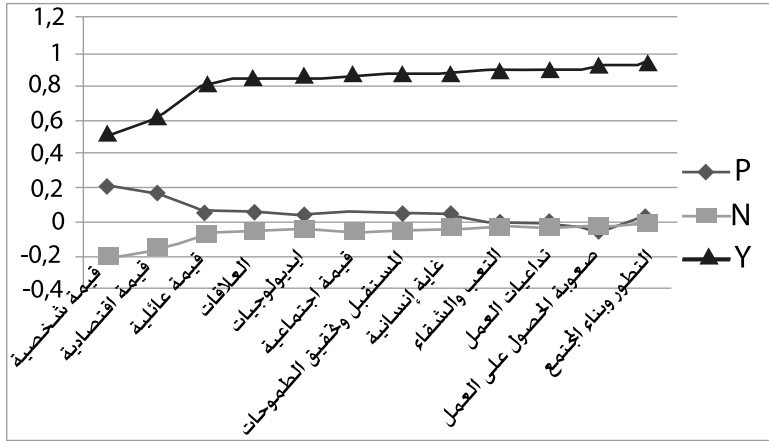
المؤشر الحيادي يرمز له بالرمز (N) وهو مهم في إظهار مدى ثبات وقوة التصورات الاجتماعية الخاصة بكل محور وفي هذه الشبكة لا يوجد تقريبا اختلافا ما بين المحاور بدليل أن 11 محورا من أصل 12 ذات حياد ضعيف لأنها تنتمي للمجال (-1) و (-0.05)

مؤشر النمطية: Indice de stéréotypie

يرمز له بالرمز (Y) وتتراوح قيمته بين (-1) و (+1)

ومن خلال النتائج حصل محور (قيمة شخصية) على أصغر قيمة لمؤشر النمطية، يليه محور (قيمة اقتصادية أو مادية) وجاء محور (التطور وبناء المجتمع) في آخر الترتيب.

ونعرض هنا المنحنى البياني الخاص بالمؤشرات الثلاث «القطبي والحيادي والنمطي» لهذه الشبكة:



منحنى بياني للمؤشرات الثلاث «القطبي والحيادي والنمطي»

من خلال هذه النتائج نستخلص أن معظم محاور الشبكة مركزية والنواة المركزية تتمثل أساسا في محور قيمة اقتصادية و محور قيمة شخصية، وبعض المحاور الأخرى مثل محور الشقاء والتعب، التطور وبناء المجتمع، العلاقات، يمكن اعتبارها عناصر أو محاور محيطية وتتميز بالبعد عن النواة المركزية، لكنها تساهم في الحفاظ على ثبات وقوة العناصر المركزية.

النتائج:

من أهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة:

متغير قيمة العمل:

يرى معظم أفراد عينة البحث أن العمل يحقق الاستقرار النفسي إذ يعتبر السبيل الذي يسمح للشباب بالتعبير عن نفسه حيث يساعده على توظيف مواهبه وتطوير قدراته ويعلمه تحمل المسؤولية التي تزداد كلما تقدم الشاب في السن، ويحقق له الاستقلالية.

- للعمل قيمة اجتماعية بالنسبة للشباب إذ أن 86.33 ٪ من المستجوبين يرون أن " العمل يحقق لهم الاستقرار الاجتماعي، كما يسمح لهم بالاندماج الجيد في المجتمع إذ يعتبر بالنسبة لهم المحقق للنجاح الاجتماعي و يمنحهم مكانة اجتماعية.

- العمل يجنبهم الشعور بالوحدة والانعزال فالعمل يجنب الفرد الاقصاء والتمهيش في المجتمع، كما يسمح للشباب بتوسيع مجال معارفه وعلاقاته الاجتماعية.

- 89.69 ٪ من الشباب المستجوبين يرون أن العمل يحقق لهم الإحساس بالانتماء للجماعة معينة ما يكسبهم هوية اجتماعية مشتركة من خلال الهوية المهنية المكتسبة.

- للعمل قيمة تضامن من خلال توزيع المهام بين الأفراد ما يجعلهم متعاونين فيما بينهم ويفتح لهم المجال لمساعدة الآخرين حيث أن 89.93 ٪ من الشباب المستجوبين يرون في العمل فرصة لتقديم المساعدة للآخرين وهي تعتبر نوعا من التضامن السائد في المجتمع.

متغير المشروع المهني:

- أبدى معظم الشباب المستجوبين رغبة ونية لبناء مشروع مهني إذ أن ما يفوق 97 ٪ منهم حددوا هدفا مهنيا واضحا خلال فترة التكوين.

- يرى معظم الشباب أن نمط التكوين الذي يتلقونه يسمح لهم بإنشاء مشروع مهني إذ أبدوا رضاهم عن هذا التكوين رغم النقائص التي يعاني منها قطاع التكوين.

- 84٪ منهم يعملون على جمع المعلومات عن المهنة المستقبلية والوسط المهني الذي يرغبون في دخوله.

- فئة من الشباب تمتلك الموارد المادية اللازمة لبناء مشروع مهني ما دفع بهم للجوء إلى تلقي تكوين مهني يمنحهم شهادة علمية ومعلومات عملية للسير بخطى ثابتة وبطريقة منهجية في سوق العمل.

العلاقة بين المتغيرين:

- الاستقرار النفسي، الاستقلالية، تحقيق الذات والرضا عنها، تحمل المسؤولية التي يحققها العمل كلها عوامل تشجع الشاب على استغلال الفرص من أجل إنشاء مشروع مهني.

- المكانة الاجتماعية، الاندماج الجيد في المجتمع، الاستقرار الاجتماعي وفرض الاحترام الذي يحققه العمل عوامل تدفع الشاب لوضع هدفا مهنيا والعمل على تحقيقه.

- الاشباع المادي، التخلص من التبعية للآخرين، تحسين مستوى المعيشة والدخل الذي يوفره العمل يحفز الشاب على بناء مشروع مهني.

الاستنتاج العام:

- من خلال النتائج المتحصل عليها توصلنا إلى أن القيمة المعطاة للعمل من الناحية الشخصية والاجتماعية وكذا الاقتصادية تساهم وبنسبة كبيرة في دفع الشباب نحو وضع هدفا مهنيا واضحا والعمل على تحقيقه، فمعظم هؤلاء الشباب لجأوا

إلى التكوين المهني من أجل الحصول على شهادة علمية وكفاءة مهنية تساعدهم على بناء مشروع مهني واضح المعالم وناجح.

- نجد أن الفرضية الجزئية الأولى والقائلة «طبيعة التصورات الاجتماعية لقيمة العمل عند الشاب مرتبطة بعوامل شخصية واجتماعية واقتصادية» قد تحققت كليا بتحقيق كل فرضياتها الإجرائية والتي عززت نتائجها الدراسة الكيفية والمتمثلة في شبكة التداعيات.

- كما أن الفرضية الجزئية الثانية والقائلة «بناء مشروع مهني للشاب مرتبط بتصوراته الإيجابية للعمل» قد تحققت أيضا بتحقيق كل فرضياتها الإجرائية، وبالتالي يمكننا القول أنه هناك علاقة توافق بين القيمة المعطاة للعمل من طرف الشباب وبين بنائهم لمشروع مهني.

أنجز هذا البحث تحت إشراف أ.د. حمودي رواق.

المراجع:

من أهم المراجع المعتمد عليها في هذا البحث نذكر:

- Bidet, A., Pillon, T & Vatin, F. (2000). *Sociologie du travail*. Paris: Montchrestien.
- Boutinet, J-P.(1993): *Anthropologie du projet*. 3^{ème} éd. Paris: PUF.
- de Rosa, A.S. (2003). *Le "réseau d'association", une technique pour détecter la structure, les contenus, les indices de polarité, de neutralité et de stéréotypie du champ sémantique liés aux représentations sociales*. In J.C. Abric (Ed.). *Méthodes d'étude des représentations sociales*, Ramonville Saint Agne: Erès.
- Moscovici, S. (1961). *La psychanalyse son image et son public*. 1^{re} éd. France: PUF

عرض كتاب :

اقتصاد الصحة - تطور واتجاهات المنظومات الصحية

بلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE) - دول أوروبا الشرقية - المغرب.

المؤلف: ابراهيم براهيمية

يكتسي اقتصاد الصحة الذي يعتبر فرعاً من العلوم الاقتصادية، أهمية متنامية في عصرنا الحالي. منذ تطور الطب والنمو المحقق في العلاج وتكنولوجيا العلاج، فإن مجال الصحة بات لمدة طويلة من اختصاص الأطباء. إن توسع المنظومة الصحية بهدف التكفل بحاجيات السكان من جهة، وإرادة السلطات العمومية، الضامنة للعدالة الاجتماعية فيما يخص الاستفادة من العلاج من طرف السكان من جهة أخرى، جهزوا موارد دامت متنامية عبر الزمن وغالبا ما تتجاوز نمو الثروة الوطنية. وأحسن مثال ينطبق على حالة الدول الصناعية. في الواقع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وضعت الدول الملتزمة جهداً في إعادة بناء أنظمة للحماية الاجتماعية ثم قامت بتطويرها: وتندرج هذه السياسات الاجتماعية في مسار إعادة توزيع الدخل القومي، وكذلك في تحقيق الرفاهية لفائدة السكان الذين تأثروا بالحرمان وثقل الأزمة التي دامت لسنوات.

كانت الاستثمارات في توسيع عرض العلاج ونشر التغطية الاجتماعية تشكل عاملين ساهما في تحسين الولوج إلى علاج السكان. لقد فُهِمَ مع المملكة المتحدة نظام وطني للصحة ابتداء من سنة 1948 بعد اعتماد التقرير المقدم من طرف William Beveridge و Aneurin Bevan أمّا بالنسبة لألمانيا، فقد أسس المستشار Chancelier Bismark نظاماً للحماية الاجتماعية منذ 1883. أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقاً فكان يتمتع بنظام الصحة العامة والمجانية الذي وضع من طرفه (Semachko). في الفترة ما بعد الحرب عرفت مصاريف الصحة اتجاهاً الارتفاع تحت دوافع عوامل متنوعة - الديموغرافيا، تحسن مستوى المعيشة، تطور ولا مركزية منظومات العلاج، تكنولوجيا العلاج المبتكر،... الخ

لقد وجدت السلطات العمومية في هذا الصدد عامل ادماج مجالات اقتصادية أخرى، الصناعة الكيماوية، الوسائل الصحية، الالكترونية والموفرة للشغل.

غير أنه في نهاية «الثلاثينات المجيدة» (Trente glorieuses) بفرنسا أصبح التحكم في مصاريف الصحة الشغل الشاغل عند أصحاب القرار، ذلك ما دعى إلى تدخل العلوم الاقتصادية بهدف مد القطاع بأدوات مساعدة لأخذ القرار لعقلنة النفقات والتحكم فيها. وقد برزت الحاجة إلى مقارنة تعتمد تحليل التكاليف/ الفوائد، التكاليف/ النجاعة، التكاليف/ المنفعة. لقد برز جليا بالولايات المتحدة إدراج التحليل الاقتصادي في مجال الصحة سنة 1963 بفضل مساهمة ¹J.K.ARROW⁽¹⁾.

يتمتع التحليل الاقتصادي بالأهمية المتنامية، لقد أصبح يجلب عناية مسؤولي سياسات الصحة، ويجمع أكبر عدد من الباحثين والممارسين في الطب والمسيرين، حسب الاهتمامات الخاصة بكل فرد وقد تمكن التحليل الاقتصادي من أن يصبح مادة بحث ذاتها، ومنمذجة في برامج تكوين الممارسين.

هناك بالجزائر مقررات في اقتصاد الصحة تقدم إلى طلبة السنة السادسة في تخصص الطب، الصيدلة وطب الأسنان، وذلك منذ حوالي 20 سنة. حصل المؤلف عند عودته من جامعة مونتبلية 1 (Montpellier 1) على شهادة الدكتوراه سنة 1991، وبطلب من كلية الطب بجامعة منتوري - قسنطينة 1، قدم محاضرات في اقتصاد الصحة لفائدة العديد من الأطباء المتخرجين. وقد وضع في خدمة الطلبة كتابا حول اقتصاد الصحة.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، عالج في الجزء الأول مبادئ اقتصاد الصحة، بينما تطرق في الجزء الثاني إلى المنظومات الصحية والتمويل ببلدان منظمة التعاون والتنمية (OCDE) وأوروبا الشرقية. أما الجزء الثالث، فقد تحدث فيه المؤلف عن المنظومات الصحية المغاربية، الجزائر، المغرب، تونس.

1 - John Kenneth ARROW, *Uncertainty and the Welfare Economics of Medical Care*, The American Economic Review, N° 5, December, 1963.

يقدم المؤلف في هذا الكتاب القواعد النظرية لتخصص جديد، «اقتصاد الصحة»، واصفا الهيكل وطريقة عمل نظام الصحة، يخضع هذا الأخير إلى لوائح الدولة التي تسهر أولا على تقديم العلاج للسكان مهما كانت مداخيلهم أو حالاتهم الصحية، وثانيا على التحكم في النفقات المترتبة عن العلاج، وغالبا ما يفوق نموها النمو الخاص بالنتائج الداخلي الخام للوطن. ومادام أن سوق الصحة يعتبر شبه سوق، فالمؤلف يشرح دوافع تدخل الدولة الذي يعرقل حرية لعبة العرض والطلب على الخدمات الصحية، فهو يصف المناهج المستعملة في اللوائح لتجنب أو تصحيح السلوكيات المنحرفة للفاعلين مقدمي الخدمات العموميين أو الخواص، منظمات ضمان الاجتماعي، طالبي العلاج... الخ.

سيكتشف القارئ الرابط الموجود بين الصحة والاقتصاد: إن النمو الاقتصادي يحدد الموارد الممنوحة للصحة. فمن جهة، لما يكون الاقتصاد ديناميكيا فهو يحفز على دعم أحسن للموارد لفائدة الصحة، والعكس صحيح، ومن جهة أخرى فاليد العاملة التي تتمتع بالصحة الجيدة قادرة على المساهمة في زيادة الثروة الوطنية بفضل أحسن انتاجية في غياب الأمراض والاعاقات، الشيء الذي يؤدي إلى تراكم الادخار ويشجع بذلك على الاستثمار، فالأشخاص الذين يعمرون غالبا ما يكونون بصحة جيدة وينهون حياتهم النشطة في خدمة التطور. يصل التمدن بالنسبة للأطفال في هذه الشروط إلى مبتغاه، و نتيجة ذلك، يتمكن الاقتصاد الوطني من الاستفادة من يد عاملة مؤهلة أكثر فأكثر وقادرة على تحسين المداخل وتحسين الرفاهية.

بالنسبة لمسألة التمويل، خصص المؤلف تحليلا مطولا مستعينا بتجارب دول عديدة، فزيادة النفقات تتطلب موارد إضافية مترتبة بصفة عامة عن الاشتراك في الضمان الاجتماعي، في الضريبة وفي الدفع المباشر من طرف المستعملين. إذا كانت الموارد غير كافية، فالحكومات غالبا ما تكون مجبرة على التدخل لوضع التحكيمات بهدف تجنب من جهة عجز صناديق الضمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى، إقصاء الأشخاص غير المستفيدين من الولوج إلى العلاج. فأنظمة الصحة تتأثر بحالة الاقتصاد وبموامل أخرى:

الديموغرافيا وتطور هيكلتها، التغيرات الناتجة عن ثقل الوفيات، سلوكات المستعملين... الخ

فينبغي إذا على السلطات العمومية أن تقوم بإجراء إصلاحات بهدف ترشيد الموارد، تكييف عرض العلاج مع الطلب ومنح نجاعة أكبر لخدمات الصحة. سيجد القارئ في هذا الكتاب تذكيرا لمجموع الإصلاحات التي أجريت في بعض الدول الغربية، منهم من أوروبا الشرقية بدون نسيان تلك الإصلاحات المطبقة في دول المغرب العربي حيث توجد منظومات صحية حاليا في مرحلة التحول.

Brahim BRAHAMIA, *Economie de la santé – évolution et tendances des systèmes de santé: OCDE – Pays de l’Est – Maghreb*, Bahaeddine édition, Constantine, 2010, 470 p.

المؤلف:

إبراهيم براهيمية، أستاذ التعليم العالي متعدد اللغات يمارس مهامه بجامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، فهو مختص في اقتصاد الصحة، خبير مستشار في مجال أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية. فهو حائز على دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة مونتبلية 1 (Montpellier 1) سنة 1991 ومشرف على العديد من البحوث من بينها عدد كبير من أطروحات الدكتوراه التي نوقشت تحت إشرافه.

Jeunesses en Algérie

Champs cliniques, psychosociaux et politiques

Mourad Merdaci
Professeur
Université Abdelhamid
Mehri - Constantine 2

Résumé :

Les champs de l'adolescence et de la jeunesse en Algérie s'articulent sur des dimensions de pratiques psychosociales, institutionnelles et politiques ainsi que sur des incidences cliniques diverses. Les problématiques d'évolution, d'intégration et de qualification aux comportements de rôles désignent les difficultés adaptatives et les apprentissages de risques aux âges critiques du développement. Les objets de la jeunesse situent, alors, le questionnement des structures d'accueil, de prévention et d'accompagnement. Les troubles de la conduite sociale, les difficultés adaptatives et l'instabilité de l'équilibre psychologique des adolescents s'attachent aux conjonctures d'arrêt, exprimées dans les contextes psychosociaux et politiques, dans la famille et dans la vie scolaire, souvent assimilées à un vécu de réjection et de perte.

Les références normatives de la jeunesse (règles familiales, modèles intégrateurs, reproduction de la norme, apprentissage de comportements sociaux, dettes intergénérationnelles) ne peuvent constituer la principale modalité de la filiation sociale et psychique. Par ailleurs, les préoccupations psychosociale, culturelle et politique représentent une contre-indication et une source de réponses marginales. L'accumulation de manques, les barrages à l'accès scolaire et professionnel, la fermeture de la vie sociale et relationnelle, les souffrances somatiques et psychiques appellent des solutions pour réduire l'enfermement et les fractures identitaires et envisager les solidarités.

Mots Clés :

Jeunesse, Algérie, Pratique psychosocial, Psychologie

INTRODUCTION

La société algérienne est engagée dans un processus complexe de mutation, endogène et exogène, articulé à l'évolution dynamique et critique de ses structures humaines, sociopolitiques et économiques, ainsi qu'au travail conflictuel d'assimilation de modèles parents, adjutants et surdéterminés ou attachés à des règles de consommation spirituelle, culturelle et biologique

المخلص:

ترتبط حقول المراهقة والشباب في الجزائر بمجالات عديدة من الممارسات النفس اجتماعية، المؤسساتية والسياسية وكذلك بالآثار العبادية المختلفة. إشكاليات التطور والإدماج والتأهيل لسلوكيات الدور أدرجت صعوبات التكيف وتعلم أخطار في أعمار حساسة من النمو. ومنه، فمواضيع الشباب تطرح تساؤل واستفسار هياكل الاستقبال والوقاية والمراقبة. اضطرابات السلوك الاجتماعي، صعوبات التكيف وعدم استقرار التوازن النفسي للمراهقين في علاقة مع ظروف التوقف في المجالات النفس اجتماعية، السياسية والعائلية وكذا في الحياة الدراسية كثيرا ما تنسب إلى معاش الإقصاء والخسارة.

المراجع المعيارية للشباب (قواعد أسرية، نماذج إدماجية، استنساخ القانون، تعلم السلوك الاجتماعي، ديون بين الأجيال) لا يمكن أن تمثل الأسلوب الرئيسي للاتناء الاجتماعي والنفسي. وبالإضافة، تمثل الانشغالات النفس اجتماعية، الثقافية والسياسية إثارة سلبية ومشرب الاستجابات الهامشية. تراكم الحرمان، السدود أمام العبور المدرسي والمهني، انسداد الحياة الاجتماعية والاتصالية، المعاناة الجسدية والنفسية تنتظر حلول للحد من القوقعة واشفاق الهوية وتصور التضامن.

الكلمات المفتاحية :

الشباب، الجزائر، الممارسات الاجتماعية النفسية، علم النفس.

instables. Il est possible d'entrevoir ces lieux de la contradiction dans les aménagements actuels des questions identitaires, des distorsions familiales, de la sexualité, des rites d'appartenance et de représentation et des modalités subjectivées de la cooptation. Ces questions intéressent notamment les problématiques actuelles de l'école, du statut féminin, de l'enfance et du développement des risques de santé publique¹.

La réalité sociale de la jeunesse, longtemps immergée dans un appareil conceptuel et pragmatique de formation idéologique, confère des ruptures de correspondances effectives et latentes. Il en résulte une situation d'enclavement et de solitude sociale où les populations jeunes, issues majoritairement de migrations diverses, sont confrontées aux divisions internes de choix indécidables et de communications manquées, aliénantes et anxiogènes².

Dans le contexte algérien, les règles de socialisation proposées aux diverses catégories de jeunes adolescents s'avèrent inopérantes ou exclusives et il est possible d'en situer les effets dans les innombrables situations de déchirement et d'errance. Les manifestations violentes ou marginales en marquent aussi une traduction psychique différée. Aux plans sociologique et politique, une majorité de jeunes s'affirme, structurellement et fonctionnellement, excentrée par rapport au processus de transformation sociale, économique et culturelle initié par l'État. Cette problématique, qui confine à une attitude de contre-investissement, interroge les acteurs des champs sociaux, institutionnels et législatifs sur les déterminants et les mécanismes de rejet des modèles et des réseaux prescrits ou créés. Le cloisonnement du rapport au politique et au social est corrélé aux disparités psychosociales du champ socioéconomique et culturel.

La compréhension des états critiques de l'adolescence en Algérie est attachée à l'éclairage des enjeux situés dans le contexte familial, où les transactions sont organisées comme des barrages au développement et à l'accroissement des équilibres vitaux et à la perte des références constructives où l'imposition de modèles discordants est assimilée à une profonde désaffiliation. Les conflits sociaux dans le champ algérien traduisent une recherche de territoires d'inscription et d'accumulation d'influences prédatrices individuelles et collectives, davantage que le changement supposé initiateur de réorganisation des rapports de pouvoir et de production de structures sociales.

Les situations de conduites troublées à l'adolescence désignent essentiellement une prévalence de l'échec. Echec des formules sociales et institutionnelles d'intégration

1 Merdaci M., *Anthropologie de la souffrance psychique et sociale. Le contexte psychosocial algérien*, Paris, L'Harmattan, 2012.

2 Merdaci M., *Adolescence. Une clinique sociale*, Constantine, Médersa, 2010a.

normative. Echec des règles fondatrices du champ familial et pédagogique encore surdéterminé par la carence de modèles de contention psychoaffective et imaginaire. Face aux occurrences déviantes et aux productions violentes des adolescents, il s'agit d'interroger les significations qui les inscrivent dans le champ d'un partage commun de références et de possibles¹ et rechercher les intentions de communications circulaires contenues dans les pratiques des adolescents, qui indiquent les oppressions vécues, la modification des objets fondateurs et des valeurs qui les contiennent². Il est possible aussi de relever le déplacement opératoire des lieux d'inscription des requêtes des jeunes, souvent exprimées dans la violence, relatives à leur coefficient de visibilité et de qualification dans la scène sociale. Sur un mode diagnostic, les crises des jeunes adolescents, perceptibles essentiellement dans les symptômes bruyants et dramatiques du suicide, de l'exil et de l'errance, sont les signes d'appel d'une organisation latente des détresses qui pourraient être d'un effet plus marqué. Les politiques de gouvernance ne s'attachent qu'aux effets spectaculaires qui occultent les réseaux souterrains où s'organisent les souffrances, la contestation et le passage à l'acte destructeur. Ces réseaux sont consacrés, pour le cas de l'Algérie, par l'école, les lieux de culte, la famille et la périphérie³. Toute sociothérapie devra envisager ces déterminations principales dans son action. Les jeunes et moins jeunes entendent les rejets inscrits dans les politiques de gestion des différents pouvoirs. L'ostracisme appliqué à la capacité de dire et à la qualité de personne renvoie aux jeunes adolescents la sentence d'une exclusion fondée sur le déni d'appartenance et l'occlusion des liens⁴. Ce constat subjectif est partagé par beaucoup d'acteurs sociaux qui ne se reconnaissent plus dans la détermination du discours public ni dans les actions des institutions de l'État.

UNE PROBLEMATIQUE DIMENSIONNELLE

Dans le champ de l'adolescence et des populations de jeunes, le rôle des systèmes de régulation institutionnelle s'élabore difficilement. Dans de nombreuses mesures, l'adolescence est une construction sociale et politique corrélée à des catégories codifiables de productions et d'états critiques (déviations, troubles, compétences spécifiques, échecs) ainsi qu'à la distorsion du rapport d'équivalence et de complémentarité entre les régulations familiales et sociales et les régulations institutionnelles⁵.

1 Cellier H, Casanova R, Robbes B., *Situations violentes : comprendre et agir*, Paris, Hachette, 2005.

2 Dolto F., *Tout est langage*. Paris, Vertige du Nord/Carrère, 1987 ; Jeammet Ph, Corcos M., *Evolution des problématiques à l'adolescence. L'émergence de la dépendance et ses aménagements*. Paris, Doin, 2001.

3 Merdaci M., *Folies et clinique sociale en Algérie*, Paris, L'Harmattan, 2009a.

4 Benasayag M, Schmit G., *Les passions tristes. Souffrance psychique et crise sociale*, Paris, La Découverte, 2006.

5 Carra C., « Délinquances juvéniles et régulations institutionnelles », *Droit et Société*, 32, 105-113: 1996.

Les contenus de la vie sociale, éducative et psychoaffective dans l'adolescence désignent de nombreuses situations d'attente, de violence des apprentissages, de souffrance et d'exclusion. Il existe un protocole de dysfonctionnements constitué de crises conflictuelles, de fragilité économique et sociale, de dépréciation politique et de distorsion des appartenances¹.

Les jeunesses, culturellement et idéologiquement mobiles, sont encore différenciées aux plans des biographies individuelles et de l'esthétisation de l'expression collective. La dépolarisation sociologique de l'ensemble humain de la jeunesse, aux seuils de l'organisation structurale, des modes de production et d'identification s'accompagne de reformulations implicites des règles à satisfaire, des filiations, des alliances et des attributions de pouvoirs².

La situation de dérèglement des références de la jeunesse indique, également, l'obturation des réseaux d'écoute et de signalement des détresses individuelles ou collectives et des problématiques du contexte social. Cette absence d'empathie pour la douleur réelle est inquiétante en regard des investissements concédés, certes sans système de cohérence, et de la générosité publique déclarée. Ce paradoxe, associé à d'autres contresens des pratiques institutionnelles ou sociales, dévoile la précarité des systèmes de relais et de qualification des demandes sociales.

Les modalités idéologiques de la jeunesse sont articulées, depuis quelques décennies, à une détermination opératoire et sur des formules de délégation diverses. Dans cette situation, plusieurs générations de jeunes ont été inscrites dans des fonctions médiatrices d'idéaux dévitalisés ou connotés au plan idéologique qui ne leurs appartenaient pas.

Depuis les événements de la scène algérienne d'Octobre 1988, la reconversion de l'État, dans la réappropriation des espaces d'intercession idéologique et sociale de la jeunesse, s'est traduite par d'incessants efforts, de nombreuses initiatives institutionnelles et, principalement, de très lourds investissements financiers en direction de catégories sociales instables mais obsédantes. Par ailleurs, les différents gouvernements se sont appuyés sur cette masse anonyme, mais incidente, pour asseoir des délibérations de

1 Wacjman C., *Adolescence et troubles du comportement en institution*. Paris, Dunod, 2007.

2 Blöss T, Feroni I., « Socialisation de la jeunesse », *Cahiers du Cercom*, 6, 145-182 : 1991.

pouvoir et focaliser un narcissisme national béat, ressourcé notamment au registre des exploits sportifs¹.

Cette perspective a consacré la capacité expressive du corps, les compétences et la valorisation des performances sportives, souvent au détriment de l'effort intellectuel et de la validation du rapport au savoir et de l'engagement civique. Les significations rattachées à la pratique sportive soulignent des dimensions, identificatoires et symboliques, et des mutations du gradient de représentation personnelle ou collective. L'élaboration d'un discours politique et pédagogique de la pratique sportive confère une médiation des champs sociaux et relationnels et marque la transition vers des contextes de consécration. La médiation des biais intégrateurs situés dans la pratique sportive n'occulte pas le nécessaire recentrage des finalités humaines et cohésives qu'elles incarnent². Par ailleurs, la création, dans les structures de la jeunesse, de dispositifs de formation de comportements culturels (cf. loisirs, pratiques sportives, observations et découvertes écologiques, voyages, spectacles, expression artistique et corporelle, cinéma, animation et apprentissage de techniques instrumentales) situe la politique socioéducative dans un contexte de protection dynamique, d'écoute, de conseil et de proposition et, particulièrement, d'intégration sociale et humaine à travers la validation de rôles différenciés. Ainsi, dans un cadre de consécration des notions de droit et de liberté, l'État initie différentes ouvertures du champ social et politique pour contenir les expressions plurielles et contradictoires.

En Algérie, des structures d'État conduisent et organisent les missions de service public en direction de la jeunesse avec des projections de réduction des distances sociales et des formes d'exclusion et d'enclavement générateurs de violences. Cette détermination du champ politique demeure aléatoire en dépit d'investissements considérables, financiers et humains, en raison de déficits réunis de propositions d'accès à la parole et d'intégration aux rôles sociaux. Un mode de dérèglement de la rationalité politique et institutionnelle demeure celui de situer la règle des loisirs comme l'alternative idéale du changement social et du deuil de déchirements nombreux et dramatiques de la nation.

1 Depuis les bouleversements de la scène algérienne d'octobre 1988, la visibilité des jeunesses algériennes situe, dans les discours politiques et sociaux un gradient de démocratie et d'accès aux libertés. L'émergence de revendications nombreuses identitaires, culturelles et politiques, s'est accompagnée de mouvements de création et de développement des imaginaires (arts, médias, photographie, théâtres, musiques, apprentissage de techniques de la communication, création et développement de brevets technologiques et scientifiques, passerelles vers la vie associative, pratique de l'interculturalité). La capacité créatrice s'accentue dans les aires de liberté et d'expression de la singularité. Les jeunes créateurs s'inscrivent dans des filiations de sens, de langage, de mode et d'appartenance souvent atypiques mais significatives de ressorts, de désirs et d'impulsions à être pour franchir les éprouvés de haines et d'exclusion.

2 Bouchez M, Vulbeau A., *Emergences culturelles et jeunesse populaire, Turbulences ou médiations ?* Paris, L'Harmattan, 2003.

Cependant, la création de cultures de loisirs, de découverte et d'ouverture au monde et aux savoirs n'est pas une indication négative. Elle permet à des milliers d'adolescents sans surface de représentation et sans certifications scolaires de contrecarrer les nombreuses fixations socioaffectives ou économiques et les occurrences d'immaturité sociale. De fait, il s'agit de la création de protocoles d'interactions sociales, de communications et de médiations horizontales. Cette proposition est viable et productive quand elle situe les besoins réels de la jeunesse, des diverses jeunesses, et développe une prise en charge des incidences nombreuses de perte des références psychiques et sociales¹. Elle sera cohérente quand elle sera transférée hors de l'enceinte institutionnelle vers les contextes habituels de la jeunesse et des acteurs d'accompagnement de cette catégorie, ce qui suppose l'établissement de grilles d'interaction ouvertes et capables d'entraîner une dynamique intersubjective pour la reconnaissance de l'autre.

Les limites des diverses ouvertures institutionnelles sont encore surdéterminées par des modes de gestion déficitaires ou rigides où les règles de fonctionnement confinent au cloisonnement et à l'exclusion (cf. interférences endogènes et exogènes, monopole des communications institutionnelles et familiales, déficit des fonctions proximales, de l'intersubjectivité et de l'appui de demandes explicitées ou latentes, méconnaissance des problématiques de la jeunesse et de leur mobilité, existence de barrages). Il semble nécessaire de reconsidérer les méthodes d'organisation et d'encadrement, les techniques et les programmes intégrateurs tout autant que les systèmes de médiation. Ces réaménagements seront davantage perçus dans une relation à l'émotionnel et aux expériences de la vie que dans les limites d'une communication politique (cf. élévation des niveaux de solidarité sociale, proximité active des encadreurs potentiels, circulation de l'information, défense collective, dévitalisation des mouvements de violence). Par ailleurs, les problématiques de la jeunesse interrogent les politiques et les programmes de l'encadrement socioéducatif ainsi que la définition des structures d'accueil, d'accompagnement et d'information.

UNE CONJONCTURE DE RUPTURE

Divers marqueurs situent la fragmentation et l'instabilité des modèles proposés à la socialisation des jeunesses en Algérie : violence dans l'environnement du sport, délinquance et perversion de la vie sexuelle, érotisation de l'image publique du corps, mouvements d'émeute, errance et pratique de la "harga"² porteuse d'un profond message de

1 Ehrenberg A., *La fatigue d'être soi : dépression et société*. Paris, Odile Jacob, 1998.

2 La *Harga* est une adaptation métaphorique du verbe brûler. Elle marque l'action d'insubordination, de refus d'obéissance et de transgression des règles, dans le sens d'enfreindre et « brûler » les interdits et la loi. L'adjectif *Harraga* désigne les individus qui pratiquent la *harga* comme une de prise de risques.

détresse et de volonté de transgression, recherche de nouveaux ancrages religieux, géographiques et identitaires. Les migrations vers de nouveaux espaces, lieux réparateurs et rives imaginaires, constituent pour les contingents de harraga une alternative de reconstruction identitaire et de contournement des sentiments de perte et de désaffiliation. Une catégorie du champ social, la plus instable, celle des jeunes adultes, est directement convoquée à ce rôle victimaire de porter les contradictions des gestions sociales, politiques et culturelles.

Les situations de pression du champ psychosocial poussent de nombreuses catégories de jeunes adolescents vers la recherche ou la création de modèles et d'espaces médiateurs et intercesseurs à travers des conduites atypiques, marginales et déviantes. La recherche de l'exil en est une manifestation récurrente en Algérie et figure un mode de colonisation d'un lieu pour délocaliser les ancrages douloureux¹. Dans leurs travaux, F. Dubet (1987)² et C. Samet (2001)³ indiquent, outre la signification de rupture qu'elles proposent, que ces conduites représentent une forme d'autorégulation et de défense contre des épreuves contraignantes et des apprentissages réducteurs ou inhibiteurs (normes sociales, lois civiles et symboliques, règles à satisfaire et contingences institutionnelles, morales, groupales et identificatoires). Les prises de risques des adolescents mutent souvent vers des conjonctures de dépendances. Ces dépendances constituent de nouvelles marques d'apprentissage social, de stratégie d'occupation du champ spatial, de révolte et d'affirmation périphérique et identitaire⁴.

Les comportements à risques et les déviances à l'adolescence peuvent être liés à un sentiment de deuil diffus, de renoncement à soi et de perte des références cohésives⁵. Ils s'assimilent également à un procédé psychique de déconstruction et de reconstruction de la réalité. Selon M. Valleur et J.C. Matysiak (2002)⁶, les déviances sexuelles, les fugues, les addictions, l'élaboration suicidaire, les transgressions et les comportements d'agression confèrent une régulation de souffrances profondes, sociales et psychiques, ainsi qu'une alternative à la disparition du sujet de la scène sociale.

En l'absence de formes de contestation politiques ou créatrices et d'investissement des alliances du champ familial, les adolescents cessent d'appartenir à leurs géniteurs et de s'identifier aux mythes organisateurs et aux valeurs psychiques ou historiques de la

1 Tassel A., « Violence et adolescence : au fil du tag » in Bormans C, Massat G. (dir.), Psychologie de la violence, Paris, Studyrama, 2005 : 157-172 ; Tursz A. et al. Adolescence et risque, Paris, Syros, 1993.

2 Dubet F., *La galère : jeunes en survie*, Paris, Fayard, 1987.

3 Samet C. (dir.), « Violence et délinquance des jeunes », Paris, La Documentation française, 2001.

4 Merdaci M., 2009a, o.c.

5 Hanus M., « Deuil et adolescence », *Prisme*, n° 36, 2001 : 53-61.

6 M. Valleur M, J.C. Matysiak J.C., *Les addictions. Dépendances, toxicomanies : repenser la souffrance psychique*, Paris, A. Colin, 2002.

famille et du pays et regardent des univers complexes et divergents de la réalité intérieure, porteuse de secrets et de limitation de la personne, et de la réalité extérieure faite d'ouverture et de conversions publiques en s'administrant une violence symbolique comme un essai de recommencement traumatique dans la formule de l'exil¹.

DES SOCIALITES MARGINALES

Le champ social de la réalité algérienne est déterminé par la formation d'habitus comportementaux et identificatoires transgressifs ou en opposition avec les modèles normatifs dominants. Les expressions de violence, excentrée ou autodestructrice, sont significatives de mouvements d'abréaction névrotique d'éprouvés et d'expériences d'oppression, de négation et de morcellement interne². Les conduites suicidaires et les addictions indiquent des formes de souffrance psychique mais également des alternatives aux déficits identitaires et solidaires et aux désafférentations de la vie affective et sociale de nombreuses catégories de la jeunesse. De nombreux paradigmes s'y manifestent qui polarisent le rapport conflictuel aux normes institutionnalisées et à l'absence de moyens transitsifs d'adaptation et de médiation. Les pratiques déviantes dans le champ de la jeunesse désignent une scission du lien social et une déconstruction de la réalité référée à de profondes perturbations de la vie psychique et relationnelle (précarité des statuts humains, déficit des règles intégratives, absence de modèles régénérateurs, exurbanisation, misère économique, distance sociale et politique) ainsi qu'aux impulsions d'errance, d'exil et de migration traumatique³.

L'expression actée des violences sociales ne vaut pas systématiquement, en significativité et en mode d'élaboration, la conflictualité ténue, les revendications tues et la violence fondamentale en chaque être. Cet axiome situe, déjà, les traverses à établir entre l'approche psychosociale, anthropologique et politique de la violence et sa caractérisation clinique et psychopathologique qui marque un dérèglement des registres de la rela-

1 Une tendance à la contention judiciaire des pratiques de transgression des frontières est d'actualité, mais elle paraît illusoire car elle ne réglera pas les motivations à la source du désir de fuite : disparités sociales et économiques criantes, inégalités de statuts humains, juridiques et politiques, sentiments d'exclusion et d'abandon. On pourra marquer aussi la connotation hautement dramatique des actes suicidaires en Algérie et le message de finitude des espérances qu'ils indiquent.

2 Merdaci M., « Clinique sociale des jeunesses en Algérie », *Migrations Santé*, 131, 2007 : 63-81.

3 Les thèmes du voyage et de la migration situent depuis des décennies et, particulièrement, depuis les événements d'octobre 1988 en Algérie, l'alternative défensive ou raisonnée de la reconstruction de la personne, de la réhabilitation de soi et de l'apprentissage des libertés. Mais voyager, pour de nombreuses catégories sociales en Algérie, suppose un difficile travail de l'imaginaire et le contournement de l'insularité psychique, sociale et politique. Souvent, la migration est impossible et sublimée à travers la mutation et les sorties du corps, l'esthétisation de la vie collective et sociale et la création de périphéries biologiques, géographiques, sémiotiques, mentales et émotionnelles.

tion¹. La destructivité et la violence sociale chez les adolescents et les jeunes adultes sont souvent situées comme les indicateurs d'un malaise et d'un mal à vivre². Mais, encore, elles signent la division des êtres et l'interdiction des rêves. Pour ces raisons, la destructivité et la production violente signifient un problème de symbolisation des objets conflictuels de la vie et marquent l'impossibilité de communiquer sur le désir, l'autre et le destin des pulsions. Les enfants et les adolescents détruisent pour ne pas se perdre, ne pas mourir³. Dans certaines formes, la violence destructrice dirigée contre des univers réels ou symboliques, sous-identifiés ou dépolarisés, est le symptôme de refoulements répétés et de privations insondables.

De nombreuses catégories de la jeunesse sont en perte d'articulation de leur identité sociologique. L'élaboration de nouvelles filiations et de nouvelles socialités, dans l'attachement aux clubs sportifs ou aux groupes marginaux et aux pratiques déviantes et toxicomaniaques, désigne une forme de reconstruction, de dissidence affective, d'esthétisation publique et de consécration exogène. La formulation du manque à être, dans la négation des règles et des contextes normatifs, contient le sens à accorder au démembrement des solidarités dans la famille, dans les fonctions institutionnelles et dans le discours politique. Les jeunes adolescents entendent ce rejet. Ils recherchent de nouvelles cohérences psychosociales et émotionnelles dans un rituel de loyauté au groupe et dans les entours de la mort. La socialité marginale des adolescents violents conforte, précisément, une puissance de sidération, dans une dramatique spectaculaire nettement médiatisée, où le rapport de force devient insignifiant et aléatoire⁴.

De nombreux foyers de violence se construisent dans une durée imprévisible. Ces occurrences violentes apparaissent dans le travail de fragmentation des usages de la vie communautaire et dans les transformations normales et pathologiques du champ psychosocial. Ainsi, la conjoncture du champ psychosocial algérien est marquée par un mouvement de profonde dépression, une conjoncture de deuil. Un deuil attaché aux douleurs contenues, aux fractures des émotions, à la perte des enfants et des pères et au renoncement à soi. Pour les jeunes Algériens, l'impossible accès aux modèles idéalisés, socialement et symboliquement, définit l'exil comme une libération et un mode de colonisation d'un lieu pour délocaliser les ancrages douloureux⁵. L'errance est une ritualisa-

1 Gutton Ph., *Violence et adolescence*. Paris, Inpress éditions, 2002.

2 Marty F. (dir.), *L'illégitime violence : la violence et son dépassement à l'adolescence*, Ramonville-Saint-Agne, Erès, 1997.

3 Merdaci M., « Clinique sociale du champ algérien. Psychopathologie des conduites à l'adolescence », *Pratiques psychologiques*, Paris, Elsevier-Masson, Vol. 15, n°3, 2009b : 311-325.

4 Tyrode Y, Bourcet S., *La violence des adolescents. Clinique et prévention*, Paris, Dunod, 2006.

5 Tassel A., o.c.

tion du deuil nécessaire au marquage des espaces et à la production d'une mémoire du pathos et de la perte des appartenances¹.

CLINIQUE SOCIALE, CLINIQUE DU LIEN

Les dérèglements du champ social en Algérie s'articulent à une marge de risques élaborés dans la réduction des solidarités et des appartenances et dans la prescription ou le développement de paradigmes divers : dogmes religieux, dissidence et contestation des pouvoirs politiques, quête identitaire, augmentation des incertitudes, migration, exurbanisation, politisation de la précarité et des ethnies, violence sociale, rituels régénérateurs et mortifères, socialités cohésives ou séparatrices, esthétique marginale et esthétisation de la vie communautaire, organisations psychopathologiques, conduites compulsives et suicidaires, désaffiliations, durcissement des dépendances, détestation. Ces premières indications situent l'émergence d'une clinique sociale attachée aux mouvements de fragmentation et de rupture, à l'affrontement des acteurs sociaux et à l'imposition de frontières internes, comme des folies rencontrées et prescrites, actées par les sujets les plus fragiles en perte des attaches de la vie.

La difficulté à vivre ensemble pousse les hommes et les femmes, les adolescents sans attaches, vers de nouveaux réseaux d'affiliation et de complétude afin de juguler leur souffrance psychique et sociale. Ces mouvements, institués dans un rapport continu aux formes survalorisées socialement de prises de risque et de dépendance à l'argent, au sexe, à l'exposition publique et au pouvoir, ont pu, pour des motifs connexes, constituer des règles d'enchaînement de besoins divers conçus alors comme des remparts face au malaise à être.

La souffrance, de nature psychique, sociale et biologique, est caractérisée par l'inachèvement et l'attente, la perte et la séparation, le refoulement et le deuil². La souffrance psychique est indissociable de la souffrance sociale et partage avec elle les mêmes approches en termes de santé et de maladie. Le lien entre souffrance psychique et souffrance sociale s'élabore autour de la perte des objets sociaux – travail, argent, estime, valeurs – constitutifs de la relation³. La souffrance sociale s'attache aux conjonctures d'inégalité, de fractures des liens, de fragilisation des personnes, de précarité socioéconomique et politique, de migration imposée, de désubjection et de mutation des

1 Douville O., « Adolescence, errance, exclusion » in Furtos, J. *Les cliniques de la précarité. Contexte social, psychopathologie et dispositifs*. Paris, Masson, 2008 : 144-160 ; Travail clinique avec des enfants et adolescents issus de la migration, *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 2. 2, *Nouvelles socialités. Nouveaux symptômes*, 2006 : 11-20.

2 Nasio J. D., *Le livre de la douleur et de l'amour*, Paris, Payot, 1996.

3 Furtos J., *Les cliniques de la précarité. Contexte social, psychopathologie et dispositifs*, Paris, Masson, 2008.

corps¹. La perte du lien social est une déculturation qui induit la désaffiliation et le rétrécissement du rapport aux références communes et aux pratiques intégratives et protectrices de l'action sociale². Cette rupture de la continuité de soi dans les autres et dans le maillage de l'appartenance entraîne un mouvement d'auto-exclusion qui constitue une délibération psychique chez la personne pour se protéger des effets de la désocialisation³. Ainsi, le déclassement social et l'exclusion sont des résurgences de souffrance, d'élaboration de la solitude et de perte des attachements⁴. Cet aménagement, de l'auto-exclusion, équivaut une construction d'espace insulaire, une périphérie psychique telle qu'elle figure dans la fugue, la drogue, l'affiliation aux bandes marginales ou la tentative de suicide⁵.

La souffrance sociale induit un désaccordage des rôles et des protocoles habituels de reconnaissance et de connivence émotionnelle dans lequel la personne n'est plus reconnue et perd le coefficient d'implication dans le groupe identitaire et dans l'exotimité.

La maladie, la migration et l'exclusion engagent un rapport nouveau à soi-même, à son corps et à son entourage et déterminent des réseaux complexes de reconstruction accompagnés de souffrance psychique et sociale, au-delà de la douleur, capables de marquer la désubjectivation de la personne et la désymbolisation de ses objets⁶.

La dissociation des liens d'estime et des complémentarités est le corollaire d'un sentiment profond de perte d'objet, de doute et de disqualification. La douleur psychique, qui marque un territoire endogène, entretient un rapport à l'angoisse qui apparaît comme une réaction au danger, ainsi qu'une anticipation de celui-ci⁷. La souffrance psychique suppose un travail sur la possibilité de communiquer sur soi et sur la continuité du rapport à autrui. Cependant, dans la conjoncture particulière de la souffrance psychique, la réparation alléguée aux communications est barrée par une modalité sus-

1 Merdaci M., 2009a, o.c.

2 Ion J. et al. *Travail social et souffrance psychique*, Paris, Dunod, 2005.

3 Furtos J., « Le syndrome d'auto-exclusion » in Furtos J., *Les cliniques de la précarité. Contexte social, psychopathologie et dispositifs*. Paris, Masson, 2008 : 118-133 ; Canoui P., « L'homme normal existe-t-il ? » in Ginger S, Marc E, Tarpinian A. (dir.), *Être psychothérapeute. Questions, pratiques, enjeux*, Paris, Dunod, 2006 : 77-85.

4 Maisondieu J., *La fabrique des exclus*, Paris, Bayard, 1997

5 Merdaci M., *Une psychologie du champ algérien. Éléments de clinique sociale*, Alger, OPU, 2010b ;

Rozjman Ch., « Prévenir la pathologie sociale » in Ginger S, Marc E, Tarpinian A (dir.), *Être psychothérapeute. Questions, pratiques, enjeux*, Paris, Dunod, 2006 : 205-212.

6 Kaës R., « Souffrance psychique et violence de civilisation », *Rhizome*, N° 5- Juillet 2001, Dossier *La souffrance psychique*.

7 Merdaci M., *Psychopathologies de l'adulte*, Constantine, Médersa, 2011a.

pensive qui réunit la dépression, l'inefficience des soins et des substitutions, la dissolution des soutiens habituels et modérateurs, la perte de l'estime et l'accès à la solitude¹.

UNE RECESSION DE LA FAMILLE

La mutation du prédicat familial est articulée à une grande mobilité des formats et des contextualisations de la vie sociopolitique, économique et culturelle (cf. fermeture du champ de l'information, distance sociale, récession des libertés individuelles et communautaires, pression des contextes et des indicateurs normatifs, médiatisation d'images parentes, insularités, exils).

Les dysfonctions familiales constituent un segment de la déconstruction du champ familial. Le dérèglement des réalités familiales s'appuie sur divers indicateurs de perte des références spatiales, sémiotiques et historiques (profonde solitude, précarités, exurbanisation) qui confèrent de nouvelles caractéristiques subjectives et opératoires à travers la décomplémentarité de la vie du couple, le déplacement des fonctions parentales et de leur consécration imaginaire, la fermeture des dettes transgénérationnelles, la conflictualisation des interactions et l'estompage des frontières de l'autorité.

La modification des transactions familiales s'articule sur des paradigmes psychiques conscients et inconscients (cf. alliances, loyautés, délégations, barrages) et sur des aménagements psychosociaux (rites d'appartenance, filiations, codépendances). Ainsi, la défamilialisation s'accompagne de productions psychosociales réfractaires, d'organisations marginales et de conflits violents particulièrement dans le contexte des jeunes adolescents (cf. déni de l'autorité directe et symbolique, conduites réfractaires et suicidaires, recherche de géographies de solitude et de reconstruction). De nombreux procédés dans la famille concourent à la formation de sentiments de réjection, d'étrangeté et de culpabilité.

Les réponses et les ponctuations transgressives dans le champ familial sont encore soulignées par les déviances produites ou envisagées qui se justifient de l'inexistence, dans le registre de nombreuses structures familiales, de fonctions parentales stables et du levier symbolique de la loi. Les sentiments de perte et d'abandon générés par le vécu familial situent des résolutions atypiques et des facteurs psychopathologiques (cf. dépressions, conduite d'isolement, difficultés scolaires, fugues et migrations traumatiques, sorties du corps). Les fonctions familiales se trouvent inversées et des adolescents, encore enfants, sont appelés à dicter les règles à satisfaire.

¹ Furtos J., *o.c.*

La configuration de la déconstruction du champ familial spécifie que les acteurs sociaux cessent de s'identifier aux mythes organisateurs et aux valeurs psychiques ou historiques de la famille et regardent différemment les univers complexes et divergents de la réalité intérieure, porteuse de secrets et d'occultation de la personne, et de la réalité extérieure faite d'ouverture et de conversions publiques¹.

UNE CONSTRUCTION DU DEUIL

Les situations d'arrêt et de deuil dans la famille appellent des dispositifs d'interdépendance et de mutualité active. Ce principe est essentiel quand les membres d'une famille ou d'un groupe social sont exposés, individuellement ou collectivement, à des épreuves de rupture, de conflits traumatiques et de résistance vitale. Ces dispositifs, effectifs ou imaginaires, servent à redistribuer les rôles et les fonctions d'accompagnement et de tutorat. Cependant, des membres et des sous-groupes dans la famille peuvent être distribués marginalement ou dans des rôles dépréciés. C'est souvent le cas pour les personnes fragiles dans la famille qui portent ou rappellent les échecs familiaux et les disgrâces et pour lesquels s'amenuisent les interactions et le capital d'estime. Dans ces conjonctures de réduction des solidarités, beaucoup d'enfants et d'adolescents ne se sentent plus appartenir à leurs familles ni partager les affinités et les frontières qui la fondent. Ce mode de différenciation, dont l'effet peut être diffus ou traumatique, produit chez l'adolescent la recherche de nouvelles filiations identitaires et sociales à l'intérieur de nouveaux systèmes de transactions intégratives rituelles et émotionnelles². Cette recherche de reconstruction s'apparente à un deuil où l'adolescent renonce à la relation parentale et aux propositions du groupe social. Le vécu de deuil marque un sentiment de perte et une pression de la réalité que le jeune sujet est incapable de gérer. Ainsi, le deuil est une période de mise en risques pour l'adolescent où la vie perd son sens et sa valeur³. Le registre de l'estime s'étiole, le développement est perturbé et l'adolescent perd ses repères identificatoires et libidinaux indispensables à la formation de son unité psychique et à son intégration dans les fonctions communau-

1 Merdaci M., 2009, *o.c.*

2 Le déplacement des lignes de la filiation, des règles de transmission dans la famille et à travers les rapports intergénérationnels, représente un nouveau paradigme constitutif de la vie psychique et sociale des jeunes adolescents. La famille n'est plus le lieu de transmission des avoirs et des savoirs portés par la mémoire fondatrice. Les pères ont perdu leur fonction tutélaire et les fils dictent les règles de la famille dans un pouvoir de communicant gagné dans les voyages initiatiques et les guerres investies. Les héritages promulgués ne sont plus ceux de la parenté, où se reproduisent les caractéristiques internes des catégories sociales et des biographies individuelles, mais ceux de la transformation des structures mentales à travers l'émergence de nouvelles instances: identités clivées et singulières, tiers médiateurs ou structurants ordre symboliques et rédempteurs, stratégies de guerre, tuteurs médiatiques ou fantasmatiques.

3 Hanus M., *o.c.*

taires. Cette incidence est le plus souvent portée par le corps qui devient le segment d'expression des souffrances internes et de la perte des espérances.

UN PARADIGME DE L'AUTORITE

Les liens associatifs dans la famille sont tributaires des organisations psychiques, de l'élaboration intersubjective des conflits et du mode de qualification de l'autorité. Dans de nombreuses situations, l'autorité n'est pas métabolisée ni expliquée ou alors dans des messages paradoxaux. Elle tend alors à dysfonctionner quand elle perd sa qualité de processus transitionnel et son niveau d'accordage entre l'excès et l'insuffisance. Cette distorsion de l'autorité constitue une source de souffrance psychique pour les adolescents et les parents¹. Par ailleurs, le problème économique de l'autorité peut croiser une problématique psychique relative à son acceptation par et dans le groupe à propos des transactions de prescription, d'alliance, d'obéissance, de violence et d'inversion générationnelle². Le processus d'autorité procède, également, de la différenciation générationnelle et culturelle (cf. à propos des limites statutaires, des fonctions éducatives et morales et des valeurs légitimantes spirituelles, juridiques ou constitutionnelles) qui inscrit le sujet dans le lien social. Ainsi, l'autorité peut apparaître comme un acte de médiation entre le sujet et le groupe social. Mais le questionnement de l'autorité représente une dimension de doute pour tous les groupes humains car il remet en cause la structure d'équilibre établie sur la reconnaissance partagée ou implicite de vocations tutoriale et d'arbitrage. Car l'autorité ne se confond pas avec le pouvoir ni avec les attitudes coercitives ou punitives. Elle se fonde sur l'assimilation des fonctions symboliques conçues à travers l'histoire du groupe humain et perpétuées par des règles complexes de la transmission³. Les transmissions familiales peuvent impliquer une dimension réelle des récits autobiographiques et du traumatisme à côté d'une dimension imaginaire et d'un inconscient de l'autorité marqué de contre-récits et de fantasmes destructeurs ou réparateurs⁴. Ainsi, il est possible de repérer dans les fonctionnements familiaux des transmissions structurantes attachées à des récits identitaires partageables et des transmissions aliénantes chargées de secrets sur la filiation et la légitimité des pères⁵. Il existe alors une relation entre les procédés de socialisation de l'individu et les fonctions d'autorité et de protection⁶. Le délitement de la figure du père comme énonciateur de l'autorité indique

1 Carel A., « Le processus d'autorité », *Revue française de psychanalyse*, Paris, PUF, 1, Vol. 66, 2002 : 21-40,

2 Merdaci M., 2009, *o.c.*

3 Mendel G., *Une histoire de l'autorité*, Paris, La Découverte, 2006.

4 Anaut M., *Soigner la famille*, Paris, A. Colin, 2005 ; Clero J.P., *Qu'est-ce que l'autorité ?* Paris, Vrin, 2007.

5 Golse B., « Transmettre la transmission : un point commun aux différentes thérapies conjointes parents-enfants » in Aïn J. et al. *Transmissions*, Paris, Erès, 2003.

6 Mendel G., *Idem*.

la présence d'une crise, idéologique et politique, et d'un temps de fracture de l'autorité entretenus par des mouvements latents ou oppositionnels de renoncement à l'ordre¹.

La dysfonction familiale s'illustre aussi par les attitudes de laisser-aller, la grande permissivité à l'égard des enfants et par les résolutions paradoxales d'injonction et de soumission. Les situations d'abandon ou de délégation psychique remettent en cause la valeur de l'autorité et le statut des acteurs de l'autorité dans le champ familial, social et scolaire². Les maltraitements intrafamiliaux renseignent les limites de l'autorité agie ou projetée et résultent d'une distorsion de la relation triangulaire et, spécifiquement, de triangulations manipulatoire et infirmative de l'enfant et de l'adolescent qui sont le fait de parents et de tuteurs fragiles ou en perte d'harmonie dans leurs transactions de couple et qui sollicitent inconsciemment l'intercession de leurs enfants dans un mouvement d'anxiété névrotique³.

La compréhension des états critiques de l'adolescence est attachée à l'éclairage des enjeux situés dans le contexte familial où les transactions sont organisées comme des barrages au développement et à l'accroissement des équilibres vitaux. Elle se justifie aussi par la perte des références constructives et par l'imposition de modèles discordants qui affectent gravement la visibilité sociale des adolescents⁴. La problématique des adolescents apparaît comme une mise à la question de la structure familiale et comme un éclairage particulier des violences internes et comme une forme d'interrogation sur les souffrances du sujet dans son rapport au contexte familial⁵.

UN CHAMP DE LA SEXUALITE

Comment interpréter le sexuel dans un pays où la consommation effarante de stimulants sexuels est symptomatique de profondes solitudes des corps et où la prostitution, dans les deux sexes, développée dans des frontières de risques pose, frontalement et douloureusement, un problème de santé publique et de communication verticale du contexte psychosocial. Car le trop-plein du sexuel exprime, a contrario, la vacuité des êtres et la disparition des productions sociales sur les registres divers de l'égalité, de la libération et de la créativité.

1 Carel A., *Idem* ; Bilheran A., *L'autorité*, Paris, A. Colin, 2009.

2 Sillamy N., *Dictionnaire encyclopédique de la psychologie*. Paris, Bordas, 1980

3 Linares J.-L., *Des abus et autres maltraitements*, Bruxelles, De Boeck, 2008.

4 Pourtois J.P., Desmet H., « Parents, agents de développement », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 3 n° 5, 2007 : 13-35.

5 Raoult P.A. (dir.), *Souffrances et violences. Psychopathologie des contextes familiaux*, Paris, L'Harmattan, 1999.

Le sexuel peut s'argumenter comme un paradigme biologique. Mais la sexualité est une dimension spécifique et implicite de développement et d'apprentissage des fonctions sociales, psychiques et symboliques. Il paraît alors indispensable de nuancer les positions sur cet objet pour éviter les pièges de références mythiques et d'explications désuètes. À ce propos, la lecture d'un excellent essai d'Ahmed Aroua¹ situe la plénitude accordée par Dieu dans Le Livre du Coran au fait sexuel et à la sexualité édifée comme un ressort de l'humanité. Et de fait, on ne peut plus considérer l'objet sexuel comme un sujet tabou en Algérie. Il ne l'est plus depuis que les enfants se sont affranchis de barrières tutélaires et de l'autorité symbolique des parents. Il ne l'est plus, pour de nombreuses catégories de la société, depuis que des médias divers diffusent des images parentes et des interférents significatifs ou à forte connotation érotique. Mais, essentiellement, depuis que la puissance du corps s'est replacée comme un élément modérateur des transactions de personnes, de groupe et de sources d'influence.

La question de la sexualité ne s'attache pas, exclusivement, à des aléas articulés à la frustration sexuelle ni à la découverte ou à l'expérience de la sexualité génitale. Le risque serait de focaliser sur le génital et d'organiser une nouvelle dérive de type didactique, au prétexte qu'il est nécessaire d'introduire les enfants et les sujets adultes de la société aux divers registres de la sexualité. Il est fondamentalement vrai qu'un enseignement de la biologie sexuelle et de sa dynamique psychique et corporelle est utile, autant que de connaître les dispositifs préventifs et sanitaires de la sexualité. Mais la sexualité ne s'enseigne pas. Sauf sur un mode normatif ou totalitaire.

UNE LEGITIMATION DU CORPS SEXUEL

Parmi les procédés de contournement du sentiment d'étrangeté chez les adolescents algériens, l'investissement du corps, son exposition publique et son esthétisation érotique constituent une légitimation nouvelle de la qualité de personne et d'acteur social, communautaire et politique. Le corps, son substrat biologique, s'érige en un nouveau totalitarisme. Cette émergence de l'appareil corporel, porteur de revendications libertaires, a accompagné d'autres transformations de la scène sociale et politique marquées, pour le cas précis des jeunes Algériens, par la transition dramatique des années 1990 et son tribut à la vie. La formation des communications esthétiques du corps a connu une procession de références et de mises en actes dans le champ visuel associant les costumes d'inspiration afghane et le "hidjab" orthodoxe aux "hidjab-corsaire", "string-hidjab" et styles hip-hop ou Star ac'. Le surinvestissement de la lignée sexuelle, l'érotisation des conduites et des communications sociales, les diffractions des productions sexuelles, les

1 Aroua A., *L'Islam et la morale des sexes*, Alger, OPU, 1990

pratiques limites de la prostitution, l'agression sexuelle des enfants et la fragilisation des identités sexuelles semblent dans un rapport très marqué aux imaginaires de souffrance libidinale et psychosociale, de désirabilité, de reconnaissance et de socialisation du corps érotique comme un segment déterminant de l'appartenance et de la qualité de personne. Dans ce mode d'appropriation et dans le contenu de ce message, apparaît la transition du biologique, niveau opératoire de la vocation sexuelle le plus investi actuellement dans les discours et les logiques dominants, vers le culturel qui en serait une dimension symbolique et contenant. Modératrice et intégrative. Les problématiques sexuelles représentent une traverse réparatrice dans la conjoncture de reconstruction du champ socio-politique et culturel algérien. Il s'agit d'une médiation symbolique et affective des dimensions de crise sociétale, communautaire et familiale en l'absence d'autres réseaux de métacommunication sur les manques, les injustices et la précarité.

Le marquage du corps traumatique, sacrificiel ou esthétique est un métalangage que les adolescents investissent massivement et revendiquent comme un territoire intime et comme le refuge à la destruction des liens protecteurs. Les adolescents séparés de leurs figures d'attachement et de filiation s'abritent dans les limites d'un corps souvent réfractaire ou violent¹. Cette réappropriation de l'espace familial et public à travers le corps et ses répliques mutantes est une tentative pour se remettre au monde, renaître à soi et aux autres et prendre une part dans la communauté².

Il est notable que l'avènement du corps sexuel dans la scène algérienne, son expressivité et son marquage sociopolitique, notamment dans les organisations partisans, marque, d'une part, l'entrée dans une nouvelle ère de partage idéologique et succède, d'autre part, à un processus doctrinaire constitué d'affrontements et de démembrement des appartenances.

La résurgence des lignées identitaires, portée par les jeunes, l'érotisation de l'image souligne l'ouverture d'un territoire de transgression des interdits imposés à la puissance attractive des vies psychiques et sensuelles par de nombreuses années de rigorisme rédempteur³. Aussi, l'avènement du corps sexuel en Algérie est inscrit dans un rapport paradoxal des prescriptions du dogme (voilement du corps ou d'une partie du corps) et de pratiques libertaires (érotisation du corps). Il marque également le mode de construction d'un contre-pouvoir, dans les champs familiaux et sociaux, porté par les plus jeunes et par les enfants contre la tutelle des pères castrateurs et contre la censure des régnants.

1 Aubin D., « Rejoindre les jeunes de la rue », *Prisme*, 37, 2002 : 144-150.

2 Cyrulnik B., *Les nourritures affectives*. Paris, Odile Jacob, 2000.

3 Merdaci M., 2009a, o.c.

UNE EXOSEXUALITE

La notion d'exosexualité indique l'émergence de nouveaux marqueurs de la sexualité ainsi que la manifestation bruyante et spectaculaire du caractère érotique de productions diverses. L'extériorisation de la vie sexuelle et des revendications liées à la vie sexuelle est appuyée par les manifestations érogènes des corps, des discours, des objets et des dispositifs de la séduction. Elle fonctionne aussi comme une permanente constatation¹, une démarche régressive et un recours défensif contre de nombreuses angoisses et des frustrations répétitives². Dans le discours actuel, la problématique sexuelle paraît arrimée à une carence de satisfactions biologiques, de modalité génitale, essentiellement fondées par le plaisir. Ce constat doit être mesuré.

La pratique sexuelle s'infère à la maturité des structures psychiques et du statut social. Il serait abusif et dangereux de lier l'accès à la sexualité à un dispositif de grande permissivité ou d'oppression excessive. Dans les deux cas, il y a perversion et pression au dérèglement émotionnel, mental et comportemental. La psychologie et la psychopathologie l'indiquent régulièrement: l'enfant et l'adolescent baignent naturellement dans la sexualité. Il s'agit d'une sexualité psychique. Mais leur exposition hâtive à la sexualité génitale peut les tuer dans leur corps et dans leur affectivité.

La formation des ressources sexuelles réside à un niveau d'élaboration complexe, de développement de la capacité de sublimer, toujours attachée au désir, et de contournement d'une libido sans objets, névrotique, caractérisée actuellement par la recherche d'objets sexuels furtifs et de plaisir brutal. Que recherchent les jeunes à l'intérieur ou à l'extérieur des frontières ? Ils ne rechercheraient assurément pas une libération des sexualités génitales qu'ils sont en mesure de réaliser sans le recours aux exils traumatiques et aux productions à risques, dont la toxicomanie et l'émeute.

Le surinvestissement actuel de la lignée sexuelle, l'érotisation des conduites et des communications sociales, les diffractions des productions sexuelles, les pratiques limites de la prostitution, l'agression sexuelle des enfants et la fragilisation des identités sexuelles, semblent dans un rapport très marqué aux imaginaires de souffrance libidinale et psychosociale, de désirabilité, de reconnaissance et de socialisation du corps érotique et des fonctions sexuelles comme des segments déterminants de l'appartenance et de la qualité de personne.

1 Mendel G., *Anthropologie différentielle*, Paris, Payot, 1972.

2 À ce titre, l'affiliation au moteur d'exposition publique que représente Facebook pour des milliers d'Algériens est un indicateur significatif, ainsi que leur présence massive dans les forums interactifs sexuels d'Internet.

UNE PSYCHOPATHOLOGIE SCOLAIRE

L'école occupe une place importante dans le processus structural de l'enfant et dans l'établissement de modèles de socialisation des acteurs sociaux. De plus, l'école compose, avec les parents et la famille, une référence déterminante pour le développement et l'harmonisation de la santé sociale, affective et cognitive.

Dans un contexte de lecture des distorsions du champ scolaire, il est possible d'interroger l'imaginaire social, familial et parental de l'école et la symbolisation qui lui est affectée dans le discours général et dans les pratiques éducatives et d'autorité. Les représentations sociales et familiales de l'école dévient son intercession dans la construction sociale et éthique de la personne et dans l'attribution de qualification ascensionnelle, car de nombreuses élaborations mentales et opératoires barrent son influence dans la communication aux ensembles sociaux et politiques et, particulièrement, dans le travail didactique développé auprès des apprenants.

À propos des troubles de la scolarité, il est nécessaire de mesurer l'écart entre l'idéalisation des modèles scolaires et de l'effort intellectuel et la négation de leur vocation à l'accompagnement humaniste dans la propension d'intérêts socioéconomiques consuméristes ou marginaux.

Le développement du champ de la communication sociale a introduit massivement des comportements de consommation, d'identification, de besoin et d'émotions (modèles esthétiques, vestimentaires, musicaux, langagiers, barrages à l'autorité parentale, images parentes et répétitives, suggestions). Ces modèles forment l'idéal de milliers d'enfants et d'adolescents et ne s'accommodent pas des réalités socioéconomiques, familiales et scolaires. Ils infèrent un déficit de socialisation des adolescents dans le contexte des propositions de formation scolaire où l'échec scolaire marque, dans une proportion formelle, l'échec des politiques scolaires et éducatives et des méthodologies adjuvantes¹.

De même, les seuils et les attributs de la transmission de la norme sociale dévolus à l'école, à travers les différents paliers de son exercice, notamment par les parents et le système familial, sont marqués de conflictualité et d'opacité des sources de décision et d'application organisées dans le processus d'accueil massif d'enfants souvent modélisés par des réseaux sociaux et familiaux hostiles au savoir ou fondés sur l'opposition primaire et le développement de précarités dimensionnelles².

1 Vasquez A., *Socialisation à l'école*, Paris, PUF, 1996.

2 Merdaci M., 2009a, o.c.

Le contexte scolaire représente une étape normative dans la socialisation de l'individu et dans le cadrage de ses attributs statutaires, socioéconomiques, psychologiques et politiques. Les modes fonctionnels qui caractérisent l'institution scolaire, à travers ses règles, son système d'imposition et de communication, peuvent constituer des appareils de contrainte et générer de nombreuses inadaptations. De même, les relations de pouvoir y croisent la cristallisation de statuts d'âges, spécifiques aux élèves, dans un rapport de domination sédimenté en une succession de haines agressives, de décompensations et de précarité identitaire et psychosociale. Cette occurrence marque le recul des significations liées à l'initiation scolaire, dévalue les formations tout en accentuant les distances sociales et les sentiments d'exclusion¹.

La vie sociale en institution scolaire constitue pour chaque adolescent une expérience de révélation et de rupture qui marque une transition nouvelle vers l'état adulte où manque, cependant, la reconnaissance publique. Ce rapport de dépendance est souvent immergé dans un silence de deuil² ou réfuté dans un déploiement d'énergie auto et hétéro-destructrice coextensif de mort recherchée.

Parmi les distorsions des équilibres identitaires, le rapport au contenu des apprentissages scolaires marque la survenue d'expériences de confusion et de phénomènes de surimpression. Les différents énoncés pédagogiques contiennent la référence directe à la réalité psychique et aux vécus temporels des élèves qui réalisent une révélation brutale de leur état et du sentiment inquiétant de la proximité de leur être. Le discours pédagogique dévoile, rend manifestes, audibles et notoires les rêveries, les incertitudes et les préoccupations intimes ainsi que le refoulement massif des pulsions secrètes de la vie intrapsychique. Une autre entrave à l'identité des adolescents consiste en un conditionnement des mentalités par l'imposition d'un modèle sociocentrique d'attributs parentifiants. De fait, la nature des formations, les contenus de programmes comportent des prescriptions paradoxales, celles du double lien, source de dépersonnalisation et d'effritement des repères structuraux. L'enfant y est placé dans une perspective de reniement de son ego et de ses violences pubertaires pour se représenter dans le champ des adultes³. Le problème des mutations psychodynamiques et sociales des adolescents engage un protocole d'effets caractérisé par la séduction, l'éprouvé de violence, la dissociation ou le déficit de l'image et la recherche de solidarités dépressives qui soulignent les limites des migrations internes⁴.

1 Jacques P., « Souffrance psychique et souffrance sociale », *Pensée plurielle*, Bruxelles, De Boeck, 2, 8, 2004 : 21-29

2 Agman G., « L'intolérance au silence des adolescents », *Dialogue*, 74, 1981 : 21-31

3 Gutton Ph., *Adolescents*, Paris, PUF, 1996.

4 Corcos M., Jeammet, Ph. et al. *Les dépressions à l'adolescence*, Paris, Dunod, 2005

Les articulations au vécu corporel et à l'image du corps éclairent de nouvelles significations les charges obsédantes perceptibles dans les préoccupations intimes et relationnelles des adolescents. Le corps est situé comme médiateur des communications intra et interpersonnelles et détermine des stratégies évolutives d'autorévélation, d'intégration et d'assimilation des formats culturels de l'environnement. La puissance érogène du corps s'accompagne d'un antagonisme spatial (dedans / dehors) qui module les affects de plaisir et de déplaisir liés à la représentation publique¹. Le rapport au corps est dédoublé d'une conscience d'exister étayée par le regard social, source d'idéalisation et de censure. La fonction libidinale du corps est signalée par la quête ininterrompue de soi dans l'autre qui marque l'importance des fantasmes pubertaires dans la définition des identités sexuelles chez l'adolescent².

Au plan des manifestations cliniques, les occurrences de distorsion du champ scolaire et les dysmaturités de l'enfant et de l'adolescent sont liées au désengagement pubertaire et aux contradictions des mouvements du développement corporel, affectif et relationnel. Dans les périodes de l'enfance, chaque élève est exposé à des mutations complexes de son être et de son corps, accompagnées de doutes, d'opposition, de refoulements et de passages à l'acte destructeurs. Les contenus et les règles de chaque apprentissage semblent ignorer ces fondements de chaque apprenant, qui impulsent ou freinent ses prédispositions et son désir. De même, les arguments de la formation scolaire ne sont pas corrélés aux dispositifs de la réalité sociale, des capacités de mémorisation et de synthèse des populations d'élèves, ni de leurs centres d'intérêts immédiats. En effet, comment coordonner des valeurs humaines de civilisation et d'humilité avec les impératifs et les modèles interférents de consommation esthétique et de satisfaction narcissique et libidinale immédiates ? L'école n'enseigne plus les valeurs du partage, du travail et de l'intemporalité du savoir ou alors, difficilement, en termes aléatoires. Il existe une dissemblance entre les modèles prescrits dans les programmes d'enseignement public et les acteurs ou situations de la réalité³. On retiendra un niveau sémiologique composé de troubles divers affectant le comportement, les apprentissages, la vie sociale et relationnelle, l'affectivité et la vie somatique.

De nombreuses problématiques de l'école sont élaborées dans la confrontation latente ou surdéterminée des représentations, endogènes et exogènes, du corps et de ses mobilités libidinales et de la filiation familiale et parentale – souvent excentrée ou envisagée comme un lieu de réparation dans les conjonctures de désocialisation et de désaf-

1 Merdaci M. 2009a, o.c

2 Bergeret J., « Violence et "homosexualité" à l'adolescence », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 2, 3-4, *Enfances*, 2006 : 133-142.

3 Therme P., *Échec scolaire*, Paris, PUF, 1996.

filiation sociale ou sociopolitique. Ainsi, des populations nombreuses d'enfants et d'adolescents transfèrent dans les réseaux de l'école, dans un travail de délégation, les conflictualités et les situations de violence et d'immaturité sociale afin de créer un mécanisme de contrôle de la norme et de surimpression de questions liées au déficit de la cohésion familiale et groupale et aux souffrances psychiques et sociales générées par la fracture des liens et des appartenances¹.

INDICATEURS DU CHAMP SCOLAIRE

1. LA VIOLENCE DES SYSTEMES DIDACTIQUES

Les difficultés scolaires des enfants et des adolescents traduisent des occurrences endogènes déterminées par l'organisation psychodynamique de chaque élève, ses systèmes motivationnels, ses pulsions narcissiques et épistémophiliques. Ces difficultés ressortissent, également, de conditions exogènes déterminées par le modèle didactique dominant ou induit.

Dans de nombreuses situations, la désaffection des apprentissages et de la relation pédagogique s'articule sur un ensemble de paramètres objectifs et subjectifs produits dans le champ scolaire. Il apparaît alors que le système didactique peut générer des violences ou des contre-indications à l'apprentissage capables d'inhiber le désir et les identifications de l'élève et de codifier la relation pédagogique en termes d'adversité², de transgression des patterns d'autorité et d'affrontement agressif réel et symbolique³. Les situations d'apprentissage du champ scolaire produisent des perturbations pathologiques des instances personnelles, affectives et comportementales en rapport avec les charges didactogènes du vécu institutionnel, du processus pédagogique et des systèmes d'assimilation (cf. réglementation institutionnelle rigide ; surcharge des programmes pédagogiques et décalage des matières enseignées par rapport aux problématiques de la

1 Laurent M., « Violence des processus pubertaires », in Raoult P.A. (dir.). *Souffrances et violences. Psychopathologie des contextes familiaux*, Paris, L'Harmattan, 1999.

2 Les violences produites dans l'environnement social et dans la pratique du sport expriment le démembrement social ou l'émergence d'une culture réfractaire indicative de nouveaux marquages territoriaux, identitaires et sémiotiques. Ces déviations indiquent la difficulté d'insertion et de reconnaissance d'une catégorie de la société, celle des jeunes majoritairement, dans un champ de repères instables, discriminants et, fondamentalement, disqualifiants. Cette pression à la conflictualisation de la vie, des rapports qui la construisent, ouvre une dimension de questionnement sur les politiques à réaliser et les règles d'accompagnement et de médiation indispensables à la formation des citoyennetés.

3 70 Lempert B., *Les violences à l'école*, Paris, Audijuris, 1997

réalité et du champ social ; absence de supports didactiques, d'applications pratiques, d'analyse des résultats et des orientations scolaires)¹.

Il existe, aussi, des situations qualifiées de didascalogéniques induites par le comportement habituel des enseignants, leurs attitudes conscientes et inconscientes à l'égard des élèves où apparaissent des sentiments de rejet, de haine refoulée ou agressive, des traitements moraux négatifs ou persécuteurs (cf. augmentation des exigences en termes d'effort, de mémorisation et d'émotivité ; absence de renforcement des mérites et des aptitudes produites ; manifestation de comportements agressifs, hostiles, répressifs et autoritaires ; procédés disciplinaires rigides et humiliants)

Le coefficient didactogène induit des proportions importantes de réactions, de troubles psychonévrotiques et du comportement, de décompensations personnelles graves dont l'expression peut être immédiate ou différée. Les diverses conjonctures de contrainte pédagogique produisent une attitude défensive chez l'apprenant qui développe un mouvement d'opposition et d'abandon de la scolarité². Le décrochage scolaire exprime, simultanément, l'inadéquation des procédés éducatifs et la stigmatisation des catégories sociales qui fréquentent l'école. De même, il situe le questionnement des politiques scolaires³. En l'absence de rapports de réciprocité entre les élèves et leurs enseignants, il se dégage un espace favorable à la confrontation conflictuelle, au jeu de l'influence et à la stratégie de l'évitement⁴.

Les traitements moraux négatifs produits par les enseignants génèrent un mouvement défensif de rupture et de rejet des objets didactiques, particulièrement aux périodes de l'adolescence où l'enfant développe une plus grande sensibilité à l'adversité et aux sentiments de persécution. Les adolescents rencontrés dans les maisons de jeunes et aux abords des établissements scolaires recherchent une communication qui leur est refusée dans le contexte scolaire et dans la famille. Le champ scolaire peut produire une symptomatologie significative : troubles du comportement, fugues et absentéisme, agressivité, automutilations et tentatives suicidaires, consommation de drogues et tranquillisants, tabagisme, déviance limite. On retrouve des catégories à connotation psychique : angoisses, insomnies, somatisations corporelles, anorexie, asthénies physique et intellectuelle, mutisme, culpabilité, troubles de la personnalité⁵.

1 Sillamy N. o.c.

2 Langevin L., *L'abandon scolaire*, Québec, Les Editions Logiques, 1999.

3 Meirieu Ph., *L'envers du tableau*. Quelle pédagogie pour quelle école ? Paris, ESF, 1993.

4 Minder M., *Didactique fonctionnelle*, Bruxelles, De Boeck, 1999.

5 Lauru D., *La folie adolescente*. *Psychanalyse d'un âge en crise*, Paris, Denoël, 2004.

2. L'ÉCHEC SCOLAIRE

Le questionnement de l'échec scolaire est chaque fois renouvelé en Algérie, qui est porteur d'incidences et de significations diverses. Le constat récurrent de désorganisation du processus scolaire, d'éjection psychosociale, d'exclusion institutionnelle de nombreuses catégories d'élèves aux différents paliers du système éducatif¹, indique l'existence, latente et opératoire, de facteurs de résistance et de rejet de l'objet pédagogique et de modélisation contrariée des relations d'apprentissage et de socialisation².

Ainsi, l'échec scolaire est un indicateur médian des modes de gestion pédagogique et de leur finalité. Faut-il alors situer l'analyse de l'échec scolaire dans le système bipolaire du contrat éducatif relatif à l'ensemble des procédés, des politiques et des règles de formation publique qui rassemblent l'enseignant et l'apprenant ? Faut-il encore questionner les rythmes, les temporalités, les compétences réelles et supposées et leur validation sociologique ?

Depuis un demi-siècle, des pédagogues, des psychologues et des sociologues ont développé le principe modérateur de l'interactivité. Dans le schéma interactif, le procédé didactique est transitif, modulable et reformulé aux capacités – intrapsychiques et intellectuelles – de l'élève, à la dynamique de la classe, ainsi qu'aux entraînements émotionnels et affectifs. Cette règle ne fait pas l'économie du maître qui demeure un médiateur essentiel du savoir. Mais elle relativise le sens de la directivité et opérationnalise les lieux de découverte, d'expérimentation et de symbolisation³.

Cependant, le principe de l'interactivité n'est pas systématique dans la réalité de l'école algérienne, encore fixée aux modèles institutionnels de pragmatiques temporalisées, dépolarisées et sans thématiques convergentes (paliers rigides et discriminants, fonctionnement opératoire, programmes sans corrélations dans le réel, relation de domination, autorité formelle).

Cette dimension situe le questionnement des programmes, l'adéquation aux capacités de l'enfant, ses appétences psychosociales et affectives, ses identifications dans le champ scolaire et, principalement, ses relais dans le cursus scolaire : les contextes parentaux, la famille, la fratrie, les événements marquants, les dépendances, les traumatismes.

1 De 275.000 à 370.000 enfants sont exclus du système scolaire chaque année d'après les résultats d'enquête du Conseil national économique et social (CNES) et les états statistiques du ministère de l'Éducation nationale (synthèse 2005-2009).

2 Boimare S., *L'enfant et la peur d'apprendre*, Paris, Dunod, 2001.

3 Deldime R., Demoulin R., *Introduction à la psychopédagogie*, Bruxelles, De Boeck, 1994.

CONTEXTUALISATION

Une étude extensive de l'objet de l'échec scolaire a concerné un échantillon de recherche à caractérisation incidente, composé de 20 sujets, prélevé dans une population générique et hétérogène d'élèves scolarisés et d'élèves exclus du système scolaire dans différents paliers selon la distribution suivante : 8 élèves exclus dont 3 filles, 12 redoublants, -8 garçons et 4 filles- ; sur cet ensemble, 5 observations ont été déclassées. L'observation et le recueil des informations se sont réalisés sur une période de 5 jours auprès d'élèves domiciliés dans deux lycées et un collège d'enseignement moyen dans la géographie urbaine et auprès des adolescents affiliés aux maisons de jeunes à Constantine. La règle d'enquête s'est basée sur l'entretien semi directif et sur des paramètres initialisés : âges, sexes, conditions psychosociales, anamnèse, cursus scolaire, indicateurs thématiques, maladies, association aux bandes, fugues, intérêts, drogues, retards ou échecs scolaires.

METHODOLOGIE

a. Formation d'un échantillon de recherche

L'approche opératoire s'appuie sur une étude extensive d'un échantillon de recherche à caractérisation incidente, représentatif d'une population résidente de sujets scolarisés, âgée entre 15 et 20 ans et située dans la géographie urbaine de la ville de Constantine sur une durée de 5 jours. Ces adolescents, dont huit ne sont plus en situation scolaire depuis 1 à 2 ans, se répartissent en trois groupes:

- un groupe du palier moyen (5 sujets)
- un groupe du palier secondaire (15 sujets)
- un groupe d'élèves exclus du système scolaire (8 sujets).

Cet échantillon se compose de 20 sujets -11 filles et 9 garçons- dont 5 ont été déclassés. L'étude réelle a concerné 15 sujets -8 filles et 7 garçons- (3 élèves du moyen, 3 élèves exclus et 9 élèves scolarisés redoublants).

b. Segments de contrôle et d'enquête

L'entretien d'enquête a concerné une recherche d'opinion sur les thématiques de l'échec scolaire dans le discours et la représentation des élèves. La grille propositionnelle comporte six paramètres :

1. seuil endogène (relatif aux conjonctures critiques du développement de l'adolescent) ;
2. cursus scolaire (assiduité, apprentissages réels, motivations, résultats cumulés, échecs) ;
3. paramètres psychosociaux (migrations, déplacements, déficit de l'intégration sociale et culturelle, crise économique et de l'emploi),
4. événements de la vie (conflits familiaux et parentaux, précarité, privations diverses) ;
5. contexte épidémique et de la santé (maladies, traumatismes, facteurs environnementaux, vulnérabilité psychosomatique ou organique) ;
6. interférences pathogènes (déviance, consommation de drogues, association aux bandes, fugues, délits mineurs).

Distribution ordinale*

Indices	Endo.	Curs.	Psy.	Évé.	Épi.	Path.
Fréquences	12	15	8	13	3	5
Pondération	1,8	2,25	1,2	1,95	0,45	0,75

* > 1 = seuil critique | * < 1 = seuil modéré.

Les correspondances qui s'établissent dans la projection du résultat d'enquête spécifient, dans une première mesure, l'effet des paramètres du cursus scolaire, dont les résultats cumulés dans un processus d'apprentissage, les événements incidents ou durables de la vie ainsi que la modalité génétique des mutations psychophysiologiques à l'adolescence.

Les déterminants psychosociaux sont importants mais paraissent secondarisés dans ce groupe d'observation qui n'associe pas les migrants, suburbains ou ruraux et n'est pas prolongé dans une durée de travail d'enquête plus significative.

Les occurrences critiques, de déviance et de toxicomanie, se situent dans une limite prédictive. Il sera nécessaire de les corrélérer encore à un ensemble statistique homogène. Les facteurs de santé sont isolés dans cette recherche et ne constituent pas un indice systématique, mais leur influence pourrait être fondée. Les règles de la communication institutionnelle et sociale, les violences induites par le système pédagogique, les effets de l'acculturation des modèles référentiels informent également le contenu de l'échec scolaire¹ (Angelino I, Meyer C, 2001). Des questions sont donc à poser. Mais aussi des lignes de recherches et de repérages des matières empiriques pour situer les lieux de privation psychosociale et d'inadéquation des méthodes pédagogiques auxquels se ressource la règle évolutive de l'échec scolaire en Algérie.

c. Les manifestations de la violence

La violence est un phénomène qui affecte également le contexte scolaire à travers des situations d'inadaptation, de comportement déviant ou transgressif, de rupture et d'échec scolaire et d'organisations psychopathologiques².

Au plan des caractéristiques, il existe une différenciation entre la violence du champ scolaire, de type exogène (quartiers d'origine, familles, bandes de rues, travail précaire, migration) exprimée par la défiance verbale, l'opposition et l'agression physique, ainsi que par les comportements de fugue et de consommations toxiques et la violence endogène ou situationnelle développée dans un contexte intérieur, celui de l'école, et déterminée par les attitudes de contraintes – physiques, morales, psychologiques et pédagogiques – exercées par les maîtres et l'institution³. De nombreuses études s'attachent à clarifier l'émergence de faits violents dans le contexte scolaire et leur rapport au travail éducatif et à la vie familiale⁴, notamment :

- l'instabilité du milieu social et familial ;
- la difficulté des apprentissages scolaires ;
- la règle de l'autorité dans la relation maître-élève ;
- l'émergence de conflits affectifs ou développementaux ;
- l'absence de communications entre les adultes et les enfants ;

1 Angelino I, Meyer C., *La prévention des difficultés éducatives et sociales*, Paris, Dunod, 2001.

2 Favre D., *Transformer la violence des élèves*, Paris, Dunod, 2007.

3 Pain J., *L'école et ses violences*, Paris, Economica, 2006.

4 Perron R, Aublé J.-P, Compas Y., *L'enfant en difficultés. L'aide psychologique à l'école*, Paris, Dunod, 2005.

- l'absence de renforcement positif des rôles et des apprentissages.

Dans les situations de violences scolaires, il est possible de s'attacher au repérage de troubles psychiques, d'indicateurs d'échec scolaire, isolé ou répété, de comportements déviants ou toxicomaniaques et de manifestations dépressives suivies d'impulsions suicidaires liées aux maltraitements diverses développées par le contexte scolaire¹.

CATEGORIES CLINIQUES

Le contexte scolaire se révèle comme un lieu d'organisation et de manifestation de structures psychopathologiques dont l'évolution clinique est variable². En effet, certaines perturbations cèdent à la modification de la source d'influence, tandis que d'autres troubles se cristallisent et se ramifient dans des aires de substitution (lieux de travail, vie familiale, interactions sociales).

Les fréquences symptomatiques du champ scolaire recoupent des catégories cliniques où apparaissent des thématiques dépressives, narcissiques et anaclitiques³ articulées aux problématiques du déracinement, de l'immaturité affective et sociale et de la conflictualité des rapports d'autorité⁴.

1. Les manifestations de l'angoisse

Les phénomènes anxieux peuvent être considérés comme normaux au cours du développement de la personnalité (peurs sans objet, angoisse de séparation, angoisse liée aux débuts de la vie, à l'expérience du sommeil et à l'isolement).

L'angoisse est perceptible sur quatre plans ou modes principaux⁵ :

- *un plan émotionnel et affectif* (fragilité, repli, culpabilité, mésestime);
- *un plan mental* (pessimisme, négativisme) ;

1 Blaya C., *Violences et maltraitements en milieu scolaire*, Paris, A. Colin, 2006 ; Merdaci M., « Clinique sociale de l'échec scolaire de l'enfant et de l'adolescent », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Vol.2, 3-4, *Enfances*, 2006 : 167-180 ; Vivet P, Defrance, B., *Violences scolaires*, Paris, Syros, 2001.

2 Merdaci M., *Psychopathologie de la violence. Monographie descriptive*, Constantine, Médersa, 2010c ; Marcelli, D. *Enfance et psychopathologie*. Paris, Masson, 2009 ; Catheline, N., *Psychopathologie de la scolarité*, Paris, Dunod, 2007

3 85 Merdaci M., *Psychopathologies de l'enfant et de l'adolescent*, Constantine, Médersa, 2011b ; Catheline N., *o.c.* ; Guex G., *La névrose d'abandon*, Paris, PUF, 1973

4 Cf. angoisses, conduites d'isolement, mutismes, difficultés scolaires permanentes ou transitoires, pathologie narcissique, inhibition, asthénie physique et psychique, troubles de l'image du corps, échecs et inadaptation sociale.

5 Dumas J., *L'enfant anxieux*, Bruxelles, De Boeck, 2005 ; Puyuelo, R., *L'anxiété de l'enfant*, Paris, Privat, 1991.

- *un plan corporel et physiologique* (agitation, instabilité, modification des rythmes cardiaque et respiratoire, du tonus, réactions neurovégétatives) ;

- *un plan comportemental* (évitement, rétractation sociale et relationnelle).

L'angoisse constitue un mode d'entrée vers d'autres troubles névrotiques ou psychotiques et elle associe des complications diverses (dépression, troubles du comportement, somatisations)¹.

2. La dépression chez l'enfant et l'adolescent

Les aspects cliniques de la dépression de l'enfant et de l'adolescent sont des indicateurs essentiels pour la compréhension des difficultés adaptatives et des résonances psychiques. L'expérience anxieuse et le chagrin douloureux se retrouvent chez l'enfant qui peut organiser une dépression masquée par des symptômes organiques ou psychosomatiques. La dépression peut apparaître en diverses périodes de l'enfance. Il s'agit alors d'un syndrome clinique qui s'organise autour d'éléments structuraux et sémiologiques différents. La dépression de l'enfant peut être réactionnelle, névrotique ou psychotique en fonction de nombreuses lignées de facteurs étiologiques. Des indicateurs du comportement, de perturbation de la vie scolaire, d'effondrement de l'humeur et de profonde tristesse marquent le passage lent dans la dépression chez l'enfant et l'adolescent.

L'apparition de la dépression chez l'enfant est déterminée par des situations de rupture, de migration et de conflictualité latente ou manifeste. Chez l'adolescent, le rapport à l'autorité parentale et la difficile identification aux adultes favorisent le sentiment de solitude encore souligné par les modifications corporelles et la résurgence des pulsions sexuelles. L'enfant et l'adolescent éprouvent le besoin de dépendance et de régression investi dans la fonction orale, dans l'impulsion agressive et dans les éprouvés de risques : drogues, exposition à la mort, affrontements violents. Le syndrome dépressif est souvent attaché à un travail de deuil inaccompli ou barré où les enfants et les adolescents ne peuvent se parler et être parlés, partager des passions, se reconstruire et se réconcilier avec eux-mêmes et avec leur image : le sentiment d'étrangeté et central chez des enfants abandonnés, frustrés, traumatisés, dépendants et anxieux².

1 Braconnier A. et al. *Introduction à la psychopathologie*, Paris, Masson, 2006.

2 Merdaci M. 2011b, o.c

3. La phobie scolaire

Les aspects liés à la santé mentale de l'enfant scolarisé sont également cités dans les manifestations de l'angoisse et de symptômes phobiques de la scolarité et des objets de l'apprentissage. La phobie scolaire est caractérisée par un comportement d'agitation et de fuite irraisonnée et des manifestations d'angoisse (phobie des transports, phobie sociale, angoisse de séparation envahissante), des troubles du comportement dans le cadre familial et des symptômes de la série dépressive¹. Le refus anxieux de l'école peut être mis en rapport avec l'angoisse de séparation avec la mère. La phobie scolaire apparaît à des âges différents de l'enfant vers 5-7 ans, 10-11 ans et 12-15 ans².

4. Les difficultés scolaires

Les difficultés scolaires chez l'enfant et l'adolescent sont analysées en termes simplistes ou en considérations morale (paresse de l'adolescent), médicale (échec lié à la suspicion de troubles psychiques ou organiques), ou sociale (échec dû à l'inadaptation à la structure scolaire). Les difficultés scolaires peuvent s'attacher à des modalités cliniques :

- la débilité mentale ; cette cause n'est pas systématique surtout dans les cas de débilité légère ;
- les dysharmonies cognitives ; elles sont caractérisées par des troubles et des insuffisances graves dans la mobilisation cognitive et affective entravant les acquis scolaires.

Des difficultés transitoires peuvent s'attacher également à l'hyper-investissement et au fléchissement scolaire :

- *L'hyper-investissement* correspond à une manifestation d'intérêt exclusif pour les activités scolaires avec une propension à la réussite. Il indique un fond anxieux chez l'enfant et l'adolescent qui craignent de sortir de l'enfance et du cortège de dépendance qu'elle organise notamment aux parents. Dans cette hyper-maturité scolaire, les turbulences de l'adolescence sont gommées et l'adolescent paraît dans une caractérisation froide, distante, amorphe et blanche avec un fondement psychopathologique avéré et avec le risque d'un retour pulsionnel violent, capable de causer l'arrêt brutal des inves-

1 Marcelli D., Braconnier A., *Psychopathologie de l'adolescent*, Paris, Masson, 2008.

2 Catheline N. *o.c*

tissements habituels et du processus cognitif. Beaucoup de situations de décrochage scolaire s'apparentent à cette problématique psychique chez l'adolescent.

- *Le fléchissement scolaire* peut constituer une distorsion attendue et transitoire de l'activité cognitive de l'enfant et de l'adolescent, mais il n'est pas marqué par le désintérêt pour l'apprentissage et la scolarité. Le fléchissement scolaire peut ne concerner qu'une matière, avec un échec important ou massif, et associer des comportements de retrait dans la famille et l'absentéisme scolaire. Il peut s'expliquer aussi par le déplacement de l'érotisation du corps, à la puberté, su l'activité de pensée¹

Les situations de crise, qui traversent le processus pédagogique, accusent les effets de décohérence imposés à la mémoire biographique individuelle et collective de générations caractérisées par des différences d'origine socioculturelles, de sexe et de références structurantes. Cette fracture de l'objet socioéducatif peut s'exprimer dans les pratiques maltraitantes et entraîner des mobiles de dissonance, de souffrance et de contre-investissement, porteurs de fixation des distances sociales au détriment d'un repérage des renforcements sociaux et affectifs².

CONCLUSION

Les missions d'accompagnement institutionnel, socioéducatif et politique des catégories de la jeunesse et des populations d'adolescents légitiment le passage de situations de dépendance vers des seuils de maturité sociale et affective. Cette perspective s'attache à déterminer et à localiser les migrations internes et externes de la jeunesse référées aux pratiques exclusives, aux addictions et aux suicides, ainsi qu'aux déviances et aux violences produites ou fantasmées. Un mouvement intégrateur de la jeunesse pourra révéler ses dispositions créatrices diverses comme autant de canaux, fonctionnels et symboliques, d'émergence de contre-pouvoirs et d'ouverture de l'information. Ce champ de possible devra situer la visibilité humaine et institutionnelle des catégories de jeunes adolescents et de leur mode d'implication par rapport aux destins qui définissent le sens de leur vie et prolongent de nouvelles attributions leur vocation citoyenne.

1 Marcelli D., Braconnier A., o.c.

2 Louis J. M., Ramond F., *L'élève contre l'école. Scolariser les « a-scolaires »*, Paris, Dunod, 2010 ; Blaya, C., o.c. ; Blin J. F., Gallais-Deulofeu C., *Classes difficiles : des outils pour prévenir et gérer les perturbations scolaires*, Paris, Delagrave, 2001 ; Pilo L., *Maîtriser la violence à l'école*. Bruxelles, De Boeck, 1999.

Références bibliographiques

- Agman G., « L'intolérance au silence des adolescents », *Dialogue*, 74, 1981 : 21-31.
- Anaut M. (2005), *Soigner la famille*, Paris, A. Colin.
- Angelino I, Meyer C. (2001), *La prévention des difficultés éducatives et sociales*, Paris, Dunod.
- Aroua A. (1990), *L'Islam et la morale des sexes*. Alger, OPU.
- Aubin D., « Rejoindre les jeunes de la rue », *Prisme*, 37, 2002 : 144-150.
- Benasayag M, Schmit G. (2006), *Les passions tristes. Souffrance psychique et crise sociale*, Paris, La Découverte.
- Bergeret J., « Violence et "homosexualité" à l'adolescence », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 2, 3-4, *Enfances*, 2006 : 133-142.
- Bilheran A. (2009), *L'autorité*, Paris, A. Colin.
- Boimare S. (2001), *L'enfant et la peur d'apprendre*, Paris, Dunod.
- Bouchez M., Vulbeau A. (2003), *Emergences culturelles et jeunesse populaire, Turbulences ou médiations ?* Paris, L'Harmattan.
- Blaya C. (2006). *Violences et maltraitements en milieu scolaire*. Paris, A. Colin.
- Blin J. F, Gallais-Deulofeu C. (2001). *Classes difficiles : des outils pour prévenir et gérer les perturbations scolaires*. Paris, Delagrave.
- Blöss T., Feroni I., « Socialisation de la jeunesse », *Cahiers du Cercom*, 6, 145-182 : 1991.
- Braconnier A. et al. (2006). *Introduction à la psychopathologie*. Paris, Masson.
- Canoui P. (2006), « L'homme normal existe-t-il ? » in Ginger S, Marc E, Tarpinian A (dir.), *Etre psychologue. Questions, pratiques, enjeux*, Paris, Dunod.
- Carra C., « Délinquances juvéniles et régulations institutionnelles », *Droit et Société*, 32, 1996 :105-113.
- Carel A., « Le processus d'autorité », *Revue française de psychanalyse*, Paris, PUF, 1, Vol. 66, 2002 : 21-40.
- Catheline N. (2007). *Psychopathologie de la scolarité*. Paris, Dunod.

- Cellier H., Casanova R., Robbes B. (2005), *Situations violentes : comprendre et agir*, Paris, Hachette.
- Clero J.P (2007), *Qu'est-ce que l'autorité ?* Paris, Vrin.
- Corcos M., Jeammet Ph. et al. (2005), *Les dépressions à l'adolescence*. Paris, Dunod.
- Cyrulnik B. (2000). *Les nourritures affectives*. Paris, Odile Jacob.
- Deldime R., Demoulin R. (1994), *Introduction à la psychopédagogie*, Bruxelles, De Boeck.
- Dolto F. (1987), *Tout est langage*. Paris, Vertige du Nord/Carrère.
- Douville O. (2008), « Adolescence, errance, exclusion », in Furtos, J., *Les cliniques de la précarité. Contexte social, psychopathologie et dispositifs*. Paris, Masson : 144-160.
- Dubet F. (1987), *La galère : jeunes en survie*, Paris, Fayard.
- Dumas J. (2005), *L'enfant anxieux*. Bruxelles, De Boeck.
- Ehrenberg A. (1998). *La fatigue d'être soi : dépression et société*. Paris, Odile Jacob.
- Favre D. (2007), *Transformer la violence des élèves*. Paris, Dunod.
- Furtos J. (2008), « Le syndrome d'auto-exclusion », in Furtos, J., *Les cliniques de la précarité. Contexte social, psychopathologie et dispositifs*. Paris, Masson : 118-133.
- Golse B. (2003), « Transmettre la transmission : un point commun aux différentes thérapies conjointes parents-enfants » in Aïn J. et al. *Transmissions*, Paris, Erès.
- Guex G. (1973). *La névrose d'abandon*. Paris, PUF.
- Gutton Ph. (2002), *Violence et adolescence*. Paris, Inpress éditions.
- Gutton Ph. (1996), *Adolescens*. Paris, PUF.
- Hanus M. « Deuil et adolescence », *Prisme*, n° 36, 2001 : 53-61.
- Ion J. et al. (2005), *Travail social et souffrance psychique*. Paris, Dunod.
- Jacques P., « Souffrance psychique et souffrance sociale », *Pensée plurielle*, Bruxelles, De Boeck, 2, 8, 2004 : 21-29.
- Jeammet Ph., Corcos M. (2001). *Evolution des problématiques à l'adolescence. L'émergence de la dépendance et ses aménagements*. Paris, Doin.

- Kaës R., « Souffrance psychique et violence de civilisation », *Rhizome*, N° 5- Juillet 2001, Dossier *La souffrance psychique*.
- Langevin L. (1999), *L'abandon scolaire*, Québec, Les éditions Logiques.
- Laurent M. (1999), « Violence des processus pubertaires », in Raoult P.A. (dir.), *Souffrances et violences. Psychopathologie des contextes familiaux*, Paris, L'Harmattan.
- Lauru D. (2004), *La folie adolescente. Psychanalyse d'un âge en crise*, Paris, Denoël.
- Lempert B. (1997), *Les violences à l'école*, Paris, Audijuris Ed.
- Linares J.-L. (2008), *Des abus et autres maltraitances*, Bruxelles, De Boeck.
- Louis J.M., Ramond F. (2010), *L'élève contre l'école. Scolariser les « a-scolaires »*. Paris, Dunod.
- Maisondieu J. (1997), *La fabrique des exclus*. Paris, Bayard.
- Marcelli D. (2009). *Enfance et psychopathologie*. Paris, Masson.
- Marcelli D, Braconnier A. (2008), *Psychopathologie de l'adolescent*. Paris, Masson.
- Marty F. (dir.). (1997), *L'illégitime violence : la violence et son dépassement à l'adolescence*. Ramonville-Saint-Agne, Erès.
- Mendel G. (2006), *Une histoire de l'autorité*, Paris, La Découverte.
- Mendel G. (1972), *Anthropologie différentielle*. Paris, Payot.
- Minder M. (1999), *Didactique fonctionnelle*, Bruxelles, De Boeck.
- Merdaci M. (2012), *Anthropologie de la souffrance psychique et sociale. Le contexte psychosocial algérien*, Paris, L'Harmattan.
- Merdaci M. (2011a), *Psychopathologies de l'adulte*. Constantine, Médersa.
- Merdaci M. (2011b), *Psychopathologies de l'enfant et de l'adolescent*. Constantine, Médersa.
- Merdaci M. (2010a), *Adolescence. Une clinique sociale*. Constantine, Médersa.
- Merdaci M. (2010b), *Une psychologie du champ algérien. Éléments de clinique sociale*, Alger, OPU.
- Merdaci M. (2010c), *Psychopathologie de la violence. Monographie descriptive*. Constantine, Médersa.

- Merdaci M. (2009a), *Folies et clinique sociale en Algérie*. Paris, L'Harmattan.
- Merdaci M. « Clinique sociale du champ algérien. Psychopathologie des conduites à l'adolescence », *Pratiques psychologiques*, Paris, Elsevier-Masson, Vol. 15, n°3, 2009b : 311-325.
- Merdaci M. « Clinique sociale des jeunesses en Algérie », *Migrations Santé*, 131, 2007 : 63-81.
- Merdaci M. « Clinique sociale de l'échec scolaire de l'enfant et de l'adolescent », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 2, 3-4, *Enfances*, 2006 : 167-180.
- Nasio J. D. (1996), *Le livre de la douleur et de l'amour*. Paris, Payot.
- Pain J. (2006), *L'école et ses violences*, Paris, Ed. Economica.
- Perron R, Aublé J.-P, Compas Y. (2005), *L'enfant en difficultés. L'aide psychologique à l'école*. Paris, Dunod.
- Pilo L. (1999). *Maîtriser la violence à l'école*. Bruxelles, De Boeck.
- Pourtois J.P, Desmet H., « Parents, agents de développement », *Champs. Psychopathologies et clinique sociale*, Constantine, Médersa, Vol. 3 n° 5, 2007 : 13-35.
- Puyuelo R. (1991), *L'anxiété de l'enfant*. Paris, Privat.
- Raoult P.A. (dir.) (1999), *Souffrances et violences. Psychopathologie des contextes familiaux*, Paris, L'Harmattan
- Rozjman Ch. (2006), « Prévenir la pathologie sociale » in Ginger S, Marc E, Tarpinian A. (dir.), *Être psychothérapeute. Questions, pratiques, enjeux*, Paris, Dunod.
- Samet C, (dir.) (2001), « Violence et délinquance des jeunes », Paris, *La Documentation française*.
- Sillamy N. (1980), *Dictionnaire encyclopédique de la psychologie*. Paris, Bordas.
- Tassel A. (2005), « Violence et adolescence : au fil du tag », in Bormans C, Massat G. (dir.), *Psychologie de la violence*, Paris, Studyrama : 157-172,
- Therme P. (1996), *Echec scolaire*, Paris, PUF.
- Tursz A. et al (1993), *Adolescence et risque*. Paris, Syros.

- Tyrode Y, Bourcet S. (2006), *La violence des adolescents. Clinique et prévention*. Paris, Dunod.
- Valleur M, Matysiak J.C. (2002), *Les addictions. Dépendances, toxicomanies : repenser la souffrance psychique*, Paris, A. Colin.
- Vasquez A. (1996), *Socialisation à l'école*, Paris, PUF.
- Vivet P, Defrance B. (2001), *Violences scolaires*. Paris, Syros.
- Wacjman C. (2007), *Adolescence et troubles du comportement en institution*. Paris, Dunod.

Démarche qualité: Outils de gestion et mise en œuvre dans les bibliothèques

Mohand Zine Aiouaz
Maitre assistant A
Université 8 Mai 1945 Guelma

Résumé :

Les bibliothèques sont appelées à répondre aux besoins et attentes des usagers. Par souci d'une offre de service de qualité dans cet environnement en mutation, la priorité a été donnée à la révision des méthodes traditionnelles de gestion dans les bibliothèques, tous types confondus. L'utilisateur est mis au centre de leurs préoccupations. Pour se faire une démarche qualité est parmi les alternatives qui s'offrent pour pallier les lacunes fonctionnelles et opérationnelles des organisations. À cet effet, quels sont les outils de management de la qualité permettant aux bibliothèques de mettre en œuvre cette démarche? C'est en partie en réponse à cette préoccupation que cette étude a été réalisée. Cet article s'intéresse aux outils de gestion de la qualité, notamment la roue de Deming présentée comme modèle permettant l'amélioration de la qualité dans les bibliothèques.

Mots Clés :

Démarche qualité, Outils de la qualité, Evaluation, Roue de Deming, Bibliothèque

1. INTRODUCTION

L'introduction d'outils de gestion modernes dans les bibliothèques ne s'est pas fait sans heurts. Caractérisées par leur appartenance au monde de l'information et de la culture ainsi qu'aux organisations de services, les bibliothèques ne sont ni naturellement ni traditionnellement portées sur les questions de gestion, de rentabilité ou d'efficacité. Il faut attendre le début des années 1980, pour que des travaux de recherches d'importance fassent suite aux expériences pratiques en matière de gestion de la culture. Les

المخلص:

لا تختلف « مهمة » المكتبات باختلاف أنواعها أو أشكالها، فهي مرافق وجدت من أجل خدمة المستفيد على أحسن وجه وبأفضل جودة ممكنة، خاصة في ظل التحولات العميقة التي يشهدها محيط الخدمات المكتبية المتسارع. لذا فإنه ينبغي على المكتبات الجزائرية أن تراجع الأساليب الكلاسيكية المتبعة في إدارتها، بحيث يكون المستفيد محور هذه المراجعة، التي تركز على مقارنة الجودة، والتي تشكل إحدى الطرق الناجعة في تجاوز القصور الوظيفي والتشغيلي في هذه المرافق. تأتي هذه المقالة لتوصيف هذه المشكلة، وتحقيقاً لهذه الغاية، ما هي الأدوات المناسبة لإدارة الجودة في المكتبات الجزائرية؟ المقالة تركز على أدوات إدارة الجودة، وبالأخص على نموذج « عجلة Deming » الذي بإمكانه التأسيس للجودة في المكتبات.

الكلمات المفتاحية

إدارة الجودة، أدوات إدارة الجودة، عجلة Deming، المكتبات

démarches qualité conçues à l'origine pour le secteur productif et industriel qui sont parfois associées dans les esprits au décollage de l'économie japonaise, semblent au premier abord appartenir à un milieu fort étranger aux bibliothèques c'est à dire celui du marché, du commerce, de la consommation, ou de la production. D'une manière globale, les organisations de services et les organismes publics avancent d'un pas géant dans les politiques d'amélioration de la qualité des offres de services à travers la sphère européenne et anglo-saxonne. Les bibliothèques ne sont pas à l'écart de cette métamorphose qui secoue le monde des services surtout que leurs usagers deviennent de plus en plus exigeants à l'égard de leurs prestations. Elles doivent emprunter et adopter des méthodes de gestions qualitatives pour répondre aux attentes de leurs usagers. La roue de Deming (PDCA) adoptée par les entreprises économiques dans le processus de gestion et d'amélioration de la qualité est parmi les outils adaptables à l'environnement des bibliothèques. Appliquer le processus de cet outil dans les bibliothèques c'est investir dans la mise en œuvre d'une démarche qualité.

2. PROBLEMATIQUE ET ENJEUX D'UNE DEMARCHE QUALITE

Adopter une démarche qualité, c'est mettre en place une organisation et des processus pour assurer un service ou manufacturer un produit de qualité. Cette qualité définie par la norme ISO 8402 (2000) comme « *l'ensemble des caractéristiques d'une entité, qui lui confèrent l'aptitude à satisfaire des besoins exprimés et implicites* » (2000,7)¹ cela veut dire l'aptitude à satisfaire les besoins exprimés ou implicites des usagers. Tout écart entre la qualité obtenue représente de la (non qualité). Fournir un service ou un produit de qualité, c'est apporter une réponse ajustée et économique à un besoin donné. A cet effet, entreprendre une démarche qualité engage l'entreprise dans un processus de progrès et d'amélioration constant. La démarche qualité selon (Sutter E. 2002) est « *l'ensemble des actions que met en place une organisation pour assurer sa mission et atteindre la satisfaction du public* »². En effet, suivre une telle démarche, c'est partir d'une structure particulière et lui établir un ensemble de procédures dans le but d'améliorer sans cesse la qualité de ses produits ou services, en plaçant l'utilisateur au cœur même de la démarche. A cet effet, quelles sont les enjeux de cette démarche pour les entreprises à **vocation commerciale** d'une part, et pour les bibliothèques productrices de service non lucratif d'autre part ? Il s'agit de savoir comment mettre en œuvre le processus PDCA de Deming dans les bibliothèques. Cette approche peut être adoptée au contexte des biblio-

1-Norme internationale ISO 9000 :2000 (F). Systèmes de management de la qualité- principes essentiels et vocabulaire. 2^{ed}. Genève : ISO, 2000. 38 p. Disponibles en ligne sur [niits.ru/public/2003/071.pdf] consulté le [25/02/2015]

2-Sutter Eric. Documentation, information, connaissances: la gestion de la qualité. Paris: ADBS Editions, 2002.327 p.

thèques algériennes dotées d'équipements normalisés suffisants et encadrées par un personnel spécialisé.

2.1. POUR LES ENTREPRISES

La démarche qualité s'inscrit dans une perspective d'avenir pour l'amélioration des pratiques. Elle s'applique dans les milieux professionnels pour atteindre des objectifs définis au préalable par l'entreprise. Les motivations de ce type de démarche ne se convergent pas toujours et les enjeux sont multiples. Pour l'entreprise les enjeux de la qualité sont respectivement pour le client, le collaborateur et l'entreprise. Les enjeux pour le client sont basés sur la satisfaction de celui-ci car l'entreprise le place au centre de tous ces intérêts. (Auguste Detoef 1986,40)¹ l'a si bien illustré en disant « il n'est d'industrie durable que celle qui vend de la bonne qualité. On oublie le prix qu'on a payé une chose ; on oublie le temps pendant lequel on l'a impatientement attendu ; mais on se souvient des services qu'elle vous a rendus ou refusés. Car le prix ne se paie qu'une fois ; la livraison n'a lieu qu'une fois ; mais l'usage est de tous les jours ». La fidélisation et la satisfaction du client implique directement le cercle des collaborateurs de l'organisation. Il s'agit de jouir d'un savoir-faire et d'une notoriété consolidée pour l'entreprise. On déduit que les trois partenaires sont mis en jeu pour la réussite de la démarche qualité dans une entreprise, à savoir les clients, les agents en contact et les décideurs. Ces derniers fixent les missions et les objectifs généraux, les agents sont chargés de la mise en œuvre et le client qui doit bénéficier d'une prestation/produit. Ce dernier est le baromètre qui permettra à l'organisation d'améliorer, modifier ou changer son produit en fonction des jugements de celui-ci.

2.2. POUR LES BIBLIOTHEQUES

Les bibliothèques ne sont pas à l'écart des changements qui se succèdent, introduits par les nouvelles méthodes de gestions, les technologies de l'information et la communication, mais surtout l'orientation de la prise en charge vers les usagers qui sont placés au centre de leurs préoccupations. L'introduction des TIC dans les services des bibliothèques ont mis en concurrence ces lieux de savoir, ce qui les place dans l'obligation d'améliorer leurs services offerts et adapter leurs modes de gestion interne. Les bibliothèques sont alimentées par des budgets publics qui imposent des exigences de la société dans son ensemble. D'après (Carbonne Pierre 1998,41) «les bibliothèques à l'opposé des entreprises économiques et où les variations de financement peuvent être importantes d'une année à l'autre, il devient impératif pour les bibliothécaires de se faire les meilleurs

1 -Detoef, Auguste. Propos de O. L.Barenton : confiseur. Paris : éd. D'organisation, 1986. 232 p.

interprètes des attentes réelles de l'ensemble des usagers»¹. L'enjeu devient sensible sur le plan budget, à savoir les motivations réelle et concrète d'une demande conséquente de dépense avec optimisation des moyens existants, pour un meilleur rendement dans le cadre d'une démarche qualité. Les bibliothèques s'inscrivent désormais dans un contexte concurrentiel, notamment avec la multiplication des espaces de lecture dans les grandes surfaces culturelles. Elles doivent faire face à des évolutions qui se succèdent sur tous les plans, mais le plus imposant est l'avènement des réseaux favorisant la communication à distance et le partage des efforts dans un environnement collaboratif. Comme le remarque (Peignet Dominique 2005,38) 2« les bibliothécaires qui œuvrent dans les nouvelles bibliothèques éprouvent des sentiments mêlés de fierté face à l'outil et d'incompréhension et de difficulté face à des demandes et à des comportements qui ne correspondent pas aux objectifs qu'ils se sont fixés,...etc.». L'environnement numérique est une autre réalité auxquelles sont confrontées les bibliothèques. L'accès à l'information à distance par les usagers fait l'objet des enjeux actuels de ces organismes documentaires. Cependant, l'intangibilité des services qu'offrent les bibliothèques nécessite de se pencher sur la qualité des prestations. Il s'agit de la mise en œuvre d'une démarche qualité visant à offrir le meilleur service aux utilisateurs en usant des outils de management de la qualité. De nombreux exemples à travers les pays développés illustrent la réussite de ces démarches dans le secteur des bibliothèques. Au Royaume Uni, dans un souci d'efficacité, la bibliothèque de l'université du Central Lancashire développa des actions relevant du management de la qualité qui intégraient au premier chef un programme conçu pour atteindre la certification ISO 9002. A la fin de 1996, la direction de la bibliothèque d'Etat de Nouvelle-Galles du Sud décida d'introduire le management de la qualité totale dans son fonctionnement. Ce choix, né du désir de la bibliothèque d'améliorer la manière dont elle administrait ses activités et en vue de l'adoption de démarche qualité. En Espagne depuis 1993 une série d'expériences sont initiées pour l'application d'outils et de méthodes de gestion de la qualité, notamment l'implantation des normes ISO 9000, ces tentatives visent à obtenir de meilleurs rendements dans le fonctionnement des services des bibliothèques et centre de documentation. Plusieurs exemples de ce type peuvent être cités : « bibliothèque de l'université de Cadiz, l'université de Corufia et le réseau des bibliothèques publiques de Castilla La Mancha, qui applique des procédures de normalisation pour l'amélioration de la qualité des bases

1-Carbonne, Pierre. Evaluer la performance des bibliothèques: une nouvelle norme. BBF, 1998, n°6, t.43. p.41 disponible en ligne [<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-06-0040-005>] consulté le 15/02/2015

2-Peignet, Dominique. La bibliothèque peut-elle survivre à ses consommateurs ? BBF, 2005, n°1, t. 50. p.38-45 disponible en ligne sur [<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2005-01-0038-009>] consulté le 15/02/2015.

de données bibliographiques »¹. En Allemagne, en marge de la conférence de l'IFLA en 1997, la section des bibliothèques publiques de la fédération, le Deutsches Bibliotheksinstitut, la Zentralund Landesbibliothek de Berlin et les bibliothèques municipales de Dusseldorf ont organisé, dans la capitale allemande un pré-séminaire sur « l'évaluation des performances et le management de la qualité dans les bibliothèques publiques. Cet évènement a réuni 44 représentants de douze pays européens et les Etats-Unis »². Ces débuts d'expériences sur l'application des normes et du management de la qualité dans les bibliothèques tendent à toucher tous les types de bibliothèque à une grande échelle.

3. OUTILS DE LA GESTION DE LA QUALITE

La qualité alimente les motivations des organisations et suscite divers conceptions pour l'atteindre. Selon (Debrichy Isabelle 2009,²) la qualité désigne « *une philosophie de gestion orienté client, qui cherche à améliorer en permanence les processus de travail en mettant en œuvre des outils d'analyse, et qui favorise de façon continue le travail en équipe en valorisant les richesses individuelles et en impliquant toutes les parties intéressées* »³. Elle est définie par la norme ISO 9000 (2005) comme « *aptitude d'un ensemble de caractéristiques intrinsèques à satisfaire des exigences* »⁴. Le secteur des bibliothèques en parallèle avec les entreprises de services se retrouvent devant les exigences d'une offre de service qui doit être à la hauteur des attentes des usagers. À cet effet, entreprendre une démarche qualité dans une bibliothèque nécessite des outils de management permettant la prise en charge de leurs besoins exprimés et implicites. Cette démarche permettra une amélioration continue de la qualité des services offerts. Une variété d'outils et méthodes de gestion de la qualité sont adoptés par les organismes de service tels que les bibliothèques. Il s'agit d'outils dédiés à l'analyse de performance tels que les cartes de contrôle et les contrôles statistiques de processus. Pour cadrer le pilotage, il y a la roue de Deming, méthode Six Sigma et les cercles qualité. Pour analyser un fonctionnement, il y a le schéma géographique, schéma fonctionnel et la stratification. Pour rechercher les

1 -García-Morales, Elisa. La gestion de la qualité en Espagne. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 1, 1998 [consulté le 05 avril 2015]. Disponible sur le Web : <<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-01-0072-013>>. ISSN 1292-8399

2 -Giappiconi, Thierry et Girard-Billon, Aline. L'évaluation dans les bibliothèques publiques françaises. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 1, 1998 [consulté le 18 avril 2015]. Disponible sur le Web : <<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-01-0078-014>>. ISSN 1292-8399.

3 -Debrichy, Isabelle. Quelques outils qualité au service de la bibliothéconomie. *Cahier de la documentation*, 2009.

4 -Lexique définitions normalisées (ISO 9000). Extrait du document AFNOR (Association Française de Normalisation) NF EN ISO 9000 octobre 2005. En ligne sur [www.e-filipe.org/modules/qualite/glossaire.pdf] consulté le 20/03/2015

causes des défauts et qualifier leur impact, il y a le diagramme de causes à effets, diagramme de Pareto, histogrammes,...etc. il existe aussi d'autres outils tels que la certification ISO 9001, les systèmes de suggestions, le total quality management (TQM), le benchmarking, le management par projets et le knowledge management. Parmi ces outils, la roue de Deming peut être adéquate pour mettre en œuvre la démarche qualité dans les bibliothèques.

3.1. ROUE DE DEMING

Les démarches qualité reposent sur quelques principes qui se déclinent dans une série d'outils et de méthodes. Pour cadrer le pilotage d'une bibliothèque et ne pas dérouter le processus de cette démarche, il est nécessaire de repérer comment les différents outils de gestion s'enchaînent. Le plus adéquat est de repartir du cycle PDCA développé par l'américain William Edward Deming connu pour avoir introduit la maîtrise statistique de la qualité au sein de l'appareil militaire aux Etats-Unis. Des industries japonaises divisent la maîtrise de la qualité en quatre activités à travers le cycle PDCA (Plan, Do, Check, Act) encore appelé « *roue de Deming* ». Ce cycle résume toute la philosophie du management de la qualité. W.E.Deming est à la base de la méthode scientifique permettant de comprendre et d'améliorer un processus, c'est-à-dire que cet outil est un point de départ d'une démarche rationnelle. L'introduction de la roue de Deming visualise clairement les étapes successives du pilotage de la qualité au moyen de quatre principes de la qualité qui sont des actions à entreprendre pour la réussir. Le premier principe qui ressort du cycle représenté par la roue de Deming (PDCA), il s'agit d'un processus perpétuel c'est-à-dire que la gestion de la qualité peut s'effectuer préventivement en cours et à posteriori du processus. Dans la démarche du PDCA le processus se déroule sur quatre étapes, chacune entraînant l'autre, et vise à établir un cercle vertueux. Sa mise en place doit permettre d'améliorer sans cesse la qualité d'un produit, d'une œuvre ou d'un service. Cependant, il faut savoir que la qualité n'est en aucun cas stable. Les démarches qualité invitent et aident au contraire l'organisation à entrer dans un processus d'amélioration continue. Au Japon, le cycle PDCA est utilisé dans plusieurs domaines, la production, l'administration, les services et notamment la recherche. On distingue quatre étapes successives du pilotage de la qualité tel indiqué dans la figure n°1 :

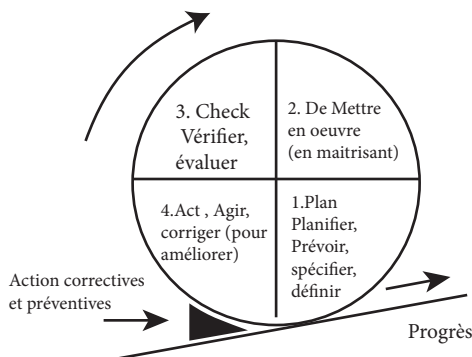


Figure n° 1 « Le cycle PDCA ou roue de Deming »¹

a. Préparation et planification (Plan)

Cette étape consiste à faire un plan d'action concernant une expérience ou opérer un changement, elle s'accompagne de prévision. Les démarches qualité passent par une étape essentielle qui est la planification. Deux niveaux peuvent être distingués: un niveau élevé qui consiste à décrire la politique qualité de l'organisation, et un niveau plus bas où chaque équipe qualité va définir pour un projet d'amélioration de la qualité la démarche à adopter. La phase de préparation et de planification est aussi une étape importante, lors du travail d'une équipe spécifique sur un projet d'amélioration de la qualité. Elle vise à identifier un problème dans l'activité de l'organisation et à collecter des données sur ce problème. Le Brainstorming (ou remue-méninges) est le premier outil disponible pour le groupe qualité, l'idée est de réunir différentes personnes travaillant dans le secteur concerné, à tous les niveaux, et de capter la pensée créatrice du groupe. Dans des séances de brainstorming, l'équipe qualité va pouvoir définir le problème, définir les termes de référence, établir les objectifs du projet, identifier les informations à recueillir et rédiger un programme. La participation de toutes les catégories de personnel aux séances de brainstorming est l'un des principes essentiels des démarches qualité.

b. Outils d'accompagnement de l'action (Do)

Cette étape concerne la réalisation du changement tel qu'il est présenté dans le plan d'action. Il s'agit de la mise en œuvre du plan comme deuxième étape. Divers outils permettent la visualisation des activités de service d'une organisation. Le circuit du livre à travers la chaîne documentaire dans une bibliothèque peut être représenté sous forme

1 - Deming, W. Edwards. Hors de la crise. Paris : economica, 1991. 352 p

d'un schéma de flux. Il s'agit d'un outil qui permet une représentation par des symboles qui sont introduits à chaque étape au moment de la prise de décision ou pour la description d'une activité. Parmi les outils d'accompagnement de l'action : « le formulaire de collecte de données » qui est un outil classique permettant d'accompagner l'action et de mesurer le processus de travail. Il s'agit en général d'un simple tableau permettant de noter synthétiquement les données que l'équipe qualité juge importantes. Le service des périodiques dans une bibliothèque utilise les fichiers *Cardex*¹ (kardex) pour l'établissement des statistiques à partir de ces formulaires.

c. Outils de vérification et d'évaluation (Check):

Le but de cette étape est de constater les effets du changement, d'étudier les résultats enregistrés et déterminer ses impacts pour identifier le problème. Il s'agit d'analyser et évaluer les résultats par rapport aux objectifs. Les démarches qualité dans cette étape misent sur des outils permettant l'identification des causes d'un problème. L'idée est de proposer des modes de représentation aidant à sa compréhension par une représentation graphique. Parmi les plus célèbre « *le diagramme de cause à effet* » appelé diagramme d'Ichikawa, le diagramme de Pareto, les tableaux de bord qualité, les logigrammes,...etc. Nous allons présenter quelques outils applicables dans l'environnement des bibliothèques.

c.1. Diagramme d'Ichikawa :

Le diagramme permettant l'analyse des causes et des effets emploie une technique développée à l'origine par le japonais expert en qualité, (Kaoru Ishikawa 1999,405)². Ce diagramme portant le nom de son créateur, permet de visualiser et analyser les causes possibles d'un effet constaté. Ces causes sont regroupées par grandes catégories et classées sur des axes. « *Les facteurs qui en résultent sont ensuite classés selon cinq catégories : équipement, main d'œuvre (ou personnel), matériel, procédures,...etc.* »³. Ce diagramme est aussi un outil pédagogique représentant des dysfonctionnements voir figure n°2.

1 - Dans les bibliothèques non informatisées, le bulletinage se fait sur une fiche cartonnée par titre. L'ensemble des fiches constitue le Kardex, du nom d'une marque de meuble de classement, qui est un classeur horizontal.

2 - Lovelock, Christopher ; Lapert, Denis. Marketing des services : stratégie, outils, management. Paris : Publi Union, 1999. P.532

3 - Lovelock, Christopher ; Lapert, Denis. Op. cit, p.405.

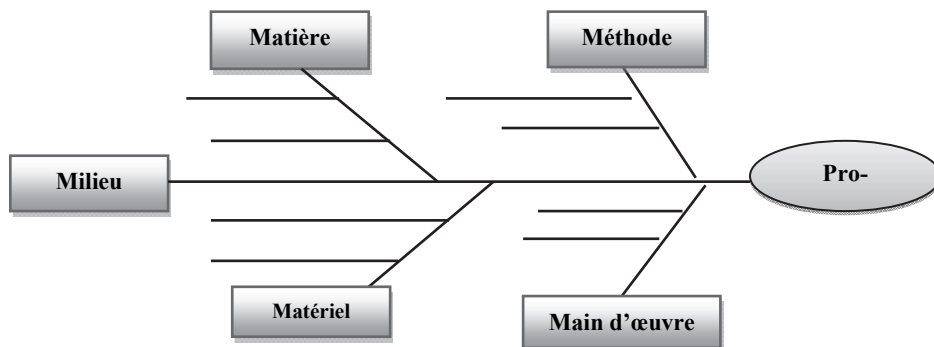


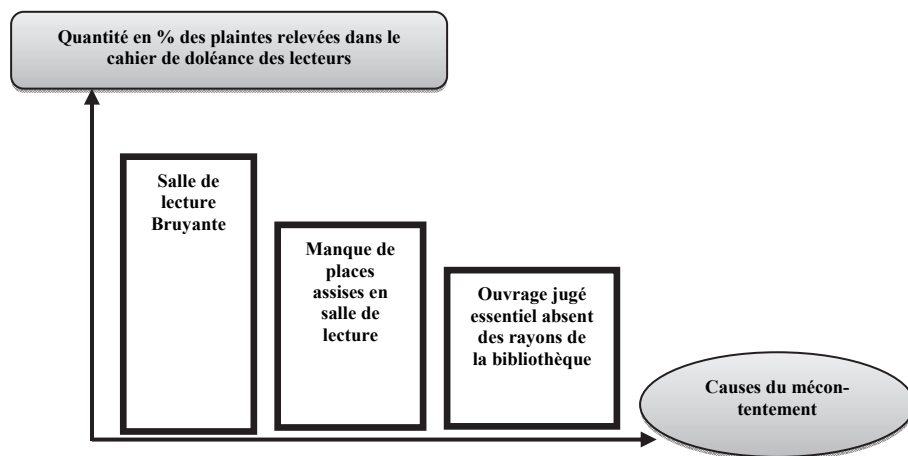
Figure n°2 « Diagramme d'Ichikawa » en forme d'arêtes de poisson¹

c.2. Diagramme de Pareto :

Le diagramme ou l'analyse de Pareto « baptisé du nom de l'économiste italien qui l'a développé, cherche à identifier les principales causes des résultats observés »². Cette méthode permet de classer les causes par ordre d'importance en postulant que très souvent, un nombre limité de causes sont responsables de la majeure partie de l'effet. Ce type d'analyse souligne la règle ainsi nommée des 80/20, parce qu'elle révèle souvent qu'environ 80% de la valeur d'une variable est mis sur le compte de seulement 20% de la variable causale. Le principe ici est de présenter les causes d'un problème de façon graphique. Ce diagramme est utile lorsqu'il y a possibilité de recueillir des données numériques par rapport à un problème. Voir l'exemple applicable à une bibliothèque dans la figure n°3.

1 - Quatrebarbes, Bertrand. Usagers ou clients ? écoute, marketing et qualité dans les services publics. 2^{ème} éd. paris : éd. d'organisation, 1998, p.331

2 - Lovelock, Christopher; Lapert, Denis. Op.cit, p.406.

Figure n°3 « Diagramme de Pareto »¹

c.3. Tableau de bord qualité :

Afin d'évaluer et vérifier en permanence le niveau des activités, il existe un autre outil « tableau de bord qualité » qui regroupe des indicateurs essentiels pour l'organisation. Il peut être mis à jour périodiquement et l'organisation pourra ainsi mesurer les écarts de qualité et les corriger. Un tableau de bord est selon (Giappiconi, T. et Carbone, P.1997, 249) « *comme un ensemble de données chiffrées, nécessaires et suffisantes, mises sous forme graphiques ou de tableaux synthétiques, en vue de procurer les informations permettant aux différents responsables de prendre leurs décisions* »². La tenue d'un tableau de bord sous-entend des données prévisionnelles et des données passées et présentes en vue de les comparer entre elles. Le but du tableau de bord pour une bibliothèque est de « *constituer un système de clignotants, qui permette de contrôler en permanence la direction dans laquelle la bibliothèque poursuit son action* »³. Au final cet instrument permet aux décideurs les moyens de comparer les objectifs fixés, les ressources mises en œuvre et les résultats obtenus. La norme ISO 9001 exige que des objectifs qualitatifs mesurables soient établis aux niveaux appropriés. Cette norme préconise la surveillance et la mesure de l'efficacité des processus leurs aptitudes à atteindre des résultats planifiés. L'ISO a contribué activement dans les travaux de normalisation au sein des bibliothèques. La fédération internationale des associations de bibliothèque (IFLA) et l'ISO ont fait des

1 - Bessière, Jérôme. Le management total de la qualité en bibliothèque. Mémoire d'étude pour l'obtention de diplôme de conservateur de bibliothèque. Lyon, ENSSIB, 1998, 98 p.

2 - Giappiconi, Thierry ; Carbone, Pierre. Management des bibliothèques : programmer, organiser, conduire et évaluer la politique documentaire et les services des bibliothèques de service public. Paris : éd. Du cercle de la librairie, 1997. 264 p.

3 - Giappiconi, Thierry ; Carbone, Pierre 1997. Op. cit. p.250

efforts pour mettre en commun et développer un ensemble d'indicateurs de performance en bibliothèque. Publiée en 1998, la norme ISO 11620 propose des indicateurs d'évaluation pour les bibliothèques. Cette norme représente une synthèse de l'existant de la mesure de performance au travers de la littérature professionnelle et des expériences. D'après Pierre Carbone (1998,41) « *cette norme répond ainsi à un besoin exprimé par la communauté internationale des bibliothèques, même si l'attente en était exprimée plus fortement par les pays les plus avancés dans l'évaluation* »¹. Elle fournit une référence internationalement reconnue et un ensemble de procédures et de méthodes pour mesurer la qualité des services. La politique qualité d'une bibliothèque repose donc sur l'usage d'instruments normalisés. La norme ISO 11620 dédiée aux bibliothèques est un outil permettant l'évaluation de leur performance en usant d'indicateurs normalisés. L'exemple d'un croisement entre processus et axes de la politique qualité est illustré sur le tableau n°1.

Orientations de la politique	Processus A	Processus B	Processus N	Indicateurs	Objectifs	[...]	Résultat
Axe 1	x			Indicateurs 1	X1	...	KO ☹
		x		Indicateurs 2	X2	...	KO ☹
		x		Indicateurs 3	X3	...	KO ☹
		x		Indicateurs 4	X4	...	KO ☹
			x	Indicateurs 5	X5	...	KO ☹
		x		Indicateurs 6	X6	...	KO ☹
Axe 2	x			Indicateurs 7	X7	...	KO ☹
	x			Indicateurs 8	X8	...	KO ☹
		x		Indicateurs 9	X9	...	KO ☹
			x	Indicateurs 10	X10	...	KO ☹
Axe 3			x	Indicateurs 12	X11	...	KO ☹
		x		Indicateurs 13	X12	...	KO ☹
	x			Indicateurs 14	X13	...	KO ☹
			x	Indicateurs XX	XXX	...	KO ☹
Totaux	4	6	3				

© Qualiblog

Tableau n°1 « Croisement entre processus et axes de la politique qualité »²

1-Carbone, Pierre. Evaluer la performance des bibliothèques : une nouvelle norme. BBF, t 43 N°6-1998 disponible en ligne sur [http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-06-0040-005] consulté le 12/03/2015

2-Cicero, Jérémy. Un tableau de bord qualité croisant la mesure de la performance de la politique qualité et des processus. Qualiblog, 2011. Disponible en ligne sur [http://www.qualiblog.fr/objectifs-indicateurs-et-tableaux-de-bord/un-tableau-de-bord-qualite-croisant-la-mesure-de-la-performance-de-la-politique-qualite-et-des-processus/] consulté le 12/03/2015.

d. Outils d'amélioration (Act):

Il s'agit de réagir, d'améliorer (mise en œuvre du changement étudié si l'essai est concluant). Donc la quatrième phase d'une démarche qualité consiste pour l'équipe concernée à faire des propositions d'amélioration. L'équipe rédige généralement un rapport proposant des solutions. Certaines d'entre elles sont testées et le cycle de Deming reprend au départ. Mais il faut savoir que les bibliothèques ne sont pas nécessairement dans l'obligation d'utiliser tous les outils au cours de chaque projet. La réussite d'une telle démarche doit impliquer la participation de tous les personnels, notamment la prise en considération des doléances et attentes des usagers.

4. MISE EN ŒUVRE D'UNE DEMARCHE QUALITE

La mise en œuvre d'une démarche qualité dans un organisme à vocation commercial/lucrative ou de service, tel que les bibliothèques, doit réunir des conditions indispensables à sa réussite. En plus du choix des outils de management de la qualité, notamment le PDCA avec les méthodes applicables aux services, d'autres conditions sont à prendre en considération, à savoir :

L'engagement de l'équipe dirigeante, d'où la décision de mettre en place une telle démarche doit être prise en charge par la direction de l'entreprise/bibliothèque. Celle-ci doit faire le nécessaire pour appuyer sa mise en place. La volonté de la tutelle/direction, des bibliothèques, de s'engager dans une démarche qualité se traduit par une vision claire et sans réticence. Il s'agit d'élucider un certain nombre de points constituant le socle de départ pour ce processus vecteur d'un changement à posteriori. Il s'agit de l'adhésion indéfectible aux changements engagés par la bibliothèque, donc à l'application des normes requises par le SMQ. La sensibilisation des personnels et les partenaires de la bibliothèque est un atout important dans la vie de celle-ci. Garantir les structures et les ressources au soutien du plan stratégique de la bibliothèque. Garantir les moyens fonctionnels ressort de la consistance du budget alloué à cette structure pour assurer son bon fonctionnement et garantir la pérennité des actions engagées. Enfin, suivre et surveiller la réalisation est parmi les points nodaux de ce processus. Il concerne le suivi par des évaluations permanentes de toutes les opérations réalisées dont le but est l'amélioration ainsi que l'assainissement des tâches défectueuses. La bibliothèque doit déléguer pendant le temps nécessaire à une seule ou un groupe de personne, la tâche de la mise en place du système. Comme il a été dit précédemment, les délégués doivent obtenir l'adhésion de l'ensemble du personnel de la bibliothèque.

4.1. LES ETAPES GENERIQUES D'UNE DEMARCHE QUALITE

Proposer un scénario type de mise en œuvre d'une démarche qualité est un peu démesuré car les problématiques initiales sont spécifiques, propre à chaque type de bibliothèque, tant au niveau des objectifs que du contexte. Néanmoins, comme dans toute gestion de projet, on retrouve quelques étapes génériques incontournables. Chaque démarche qualité se construit à partir de l'analyse du contexte propre à l'organisation, d'une réflexion sur la finalité de la démarche qualité, d'une identification des opportunités et des contraintes qui interviennent dans l'environnement ainsi que des risques potentiels et puis le repérage des moyens disponibles. D'après une étude menée par (Baaziz Abdelkader 2005,33) « *on peut distinguer quatre grandes phases pour une démarche : la réflexion préalable, le cadrage, le lancement, le pilotage d'action* »¹. Donc dans une démarche qualité on distingue quatre grandes étapes²: la réflexion, le cadrage, le lancement puis le pilotage voir figure n°4.

1-Baaziz, Abdelkader. Management des systèmes d'information : réflexion sur l'amélioration des performances des ressources humaines en tenant compte de l'exigence qualité : cas de la division des opérations Sonatrach. Mémoire pour l'obtention du diplôme de master en management des systèmes d'informations. Perpignan : Univ. de Perpignan, 2005.

2-Baaziz, A. (2005). Op. Cit.p.40

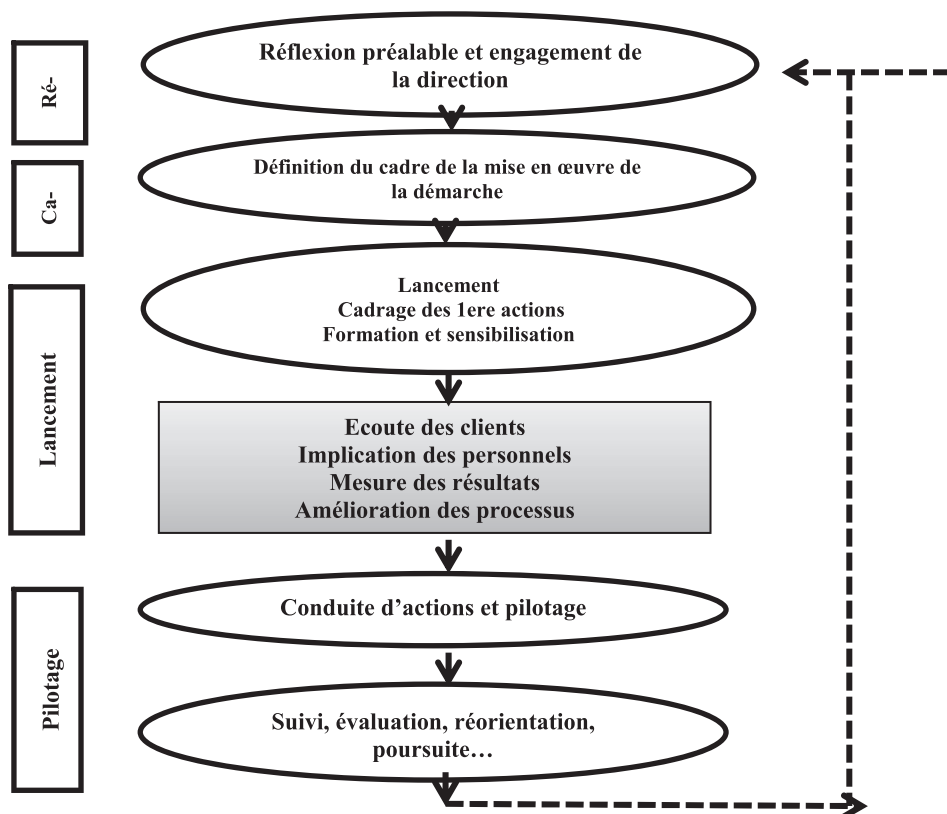


Figure n°4 « Les grandes étapes d'une démarche qualité » Adapté du modèle : [Delcourt, Ch et al. 2001]¹

a. Engager une réflexion préalable

Une démarche qualité est un processus de changement profond et progressif dans la vie d'une organisation/bibliothèque. « Elle répond nécessairement à un réel besoin d'évolution à moyen terme, ancré au cœur des orientations stratégiques qu'il convient d'identifier et de faire partager »². Le travail consiste à établir un diagnostic sur les activités de la bibliothèque. Trois éléments interviennent dans ces structures, à savoir la satisfaction des usagers, la conformité des services et le fonctionnement des processus internes de la bibliothèque en incluant son côté managérial. Ces réflexions permettent de fonder un engagement de la direction/tutelle qui se manifeste par l'affirmation de sa volonté de se lancer dans cette démarche, et le signifier d'une manière officielle (par

1-Baaziz, A. (2005) Op. Cit.p.40

2 Baaziz, A. (2005) Idem. P.41

écrit). Il s'agit aussi de l'allocation d'un budget conséquent permettant la réalisation des actions engagées dans la démarche, et l'intégration du management de la qualité comme une des priorités de la bibliothèque.

b. Définir le cadre de mise en œuvre de la démarche:

Après l'accord de la direction/tutelle pour mettre en œuvre la démarche, et la clarification des objectifs, puis la validation de cet engagement ; il reste à la bibliothèque concernée de construire cette démarche en définissant les différentes priorités. Il s'agit de procéder au lancement d'un certain nombre d'actions dans les services de la bibliothèque : Planifier un programme de pilotage de la démarche, définir les moyens matériels et humains à réserver pour assurer la mise en œuvre , Mettre en place un plan de communication pour accompagner la démarche, établir un programme de formation pour la mise à niveau du personnel en désignant les catégories concernées par celle-ci. A cet effet, une large campagne d'information et de sensibilisation s'avère indispensable pour favoriser l'appropriation par les personnels de la finalité de la démarche.

c. Lancer les premières actions qualité:

Cette phase concerne les actions à entreprendre après le lancement de la démarche. Il est à rappeler qu'elles peuvent prendre des formes diverses. Elles s'appuient sur des méthodes et des dispositifs organisationnels particuliers fondés sur les axes de développement de la qualité. Elle s'articule autour de l'écoute des usagers, l'amélioration des processus, l'implication du personnel et la mesure.

- L'écoute des usagers est un dispositif visant à mesurer leur satisfaction. Les services concernés de la bibliothèque sont ceux chargés d'être en contact direct avec l'utilisateur. L'organisation d'un dispositif d'écoute peut s'articuler autour d'une gestion de la relation client. A propos du (CRM), (J.L.Thomas 2002,40)¹ l'a définie comme « *un ensemble d'outils et techniques destinés à capter, traiter, analyser les informations relatives aux clients et aux prospects, dans le but de les fidéliser en leur offrant le meilleur service* ». Différentes méthodes sont envisageables: rencontres individuelles, communications téléphoniques, service interactif à travers le portail électronique (site Web) de la bibliothèque...etc.
- Maîtrise et amélioration des processus pour formaliser les processus à partir du service final. L'objectif est d'identifier à chaque prestation les acteurs concernés, les responsabilités de chacun, les relations et les indicateurs de satisfaction.

¹-Thomas, Jean-Louis. ERP et progiciels de gestion intégrés : sélection, déploiement et utilisation opérationnelle, les bases du SCM et du CRM. 3^{ed}. Paris : Dunod, 2002. 308 p.

Elle donne lieu à des plans d'actions qui définissent les principaux objectifs à atteindre, les moyens d'y parvenir et formalisent les points clefs des processus.

- Implication du personnel parce qu'il est indispensable à l'amélioration permanente des actions qualité.

d. Organiser et assurer le pilotage:

Au fur et à mesure de l'avancement des actions, puis de leur évaluation, la démarche est réorientée. Des actions supplémentaires sont lancées, des dispositifs sont étendus ou systématisés. La démarche s'étend dans ses modalités d'actions et dans son champ d'intervention et le système qualité se construit. La communication et la formation continuent à accompagner le processus. Pour assurer la cohérence entre les actions et veiller à leur pertinence, un pilotage efficace doit être organisé. C'est un pilotage opérationnel qui repose sur le développement d'un système global organisé et formalisé. Il intègre toutes les actions qualité et permet leur suivi. Il a pour fonction :

- L'établissement et la coordination des plans d'action au niveau de la bibliothèque.
- Aide à la participation pour la mise en œuvre des actions entreprises.
- Conception des actions de communication interne et externe.
- Formation des personnes concernées au niveau de chaque service de la bibliothèque.
- Suivre l'avancement des actions, cadence du travail et les difficultés rencontrées...
- Etablissement du bilan d'avancement dont le nombre d'actions en cours, taux de réussite, les suggestions,... etc.

Le pilotage repose aussi sur la mesure et l'évaluation des résultats, un rôle important est dédié à la veille externe et à la connaissance des attentes des usagers de la bibliothèque. On parle alors du pilotage stratégique au sein de l'organisation. Pour son bon fonctionnement, il doit disposer d'un système d'information et de communication efficace avec l'ensemble des partenaires de la structure documentaire. Parmi les principaux rôles que doit jouer le pilotage stratégique dans une bibliothèque c'est:

- D'anticiper les changements dans les services et mettre en place les actions adaptées.
- De suivre les résultats globaux des actions entreprises, d'évaluer, de réorienter les objectifs.
- De débattre des indicateurs d'évolution des attentes ou de satisfaction des usagers.
- De suivre le développement cohérent du système qualité au niveau de tous les services concernés par la chaîne documentaire.

5. conclusion

Les bibliothèques doivent impérativement se doter d'outils permettant la gestion et l'évaluation de la qualité dans leurs services. Il s'agit de permettre une meilleure prise en charge des besoins des usagers et d'augmenter leurs performances. La démarche qualité est nécessaire pour officialiser des processus de gestion et déterminer les responsabilités de chaque intervenant. Concrétiser cette mise en œuvre doit répondre à des objectifs opérationnels et fonctionnels des bibliothèques qui l'adoptent en usant d'outils de gestion telle que la roue de Deming. Nos bibliothèques en Algérie ne sont pas si différentes de leurs consœurs des pays développés. A l'exemple des bibliothèques universitaires aux objectifs multiples dans l'environnement des établissements d'enseignement supérieurs, des possibilités de se lancer dans une démarche qualité s'avèrent possible. L'application du PDCA de Deming serait un point de départ pour évaluer, diagnostiquer, améliorer la qualité et valoriser le patrimoine de nos bibliothèques. À cet effet, mettre les moyens à la disposition de nos organismes documentaires est nécessaire pour atteindre des performances élevées. La mise en place d'une stratégie de changement positif doit être accompagnée par un processus de suivi et d'évaluation car les attentes des usagers évoluent et deviennent complexes.

Références bibliographiques

- 1-Norme internationale ISO 9000 :2000 (F). Systèmes de management de la qualité-principes essentiels et vocabulaire. 2éd. Genève : ISO, 2000. 38 p. Disponibles en ligne sur [niits.ru/public/2003/071.pdf] consulté le [25/02/2015]
- 2-Sutter Eric. Documentation, information, connaissances: la gestion de la qualité. Paris: ADBS Editions, 2002.327 p.
- 3 -Detoef, Auguste. Propos de O. L.Barenton : confiseur. Paris : éd. D'organisation, 1986. 232 p.
- 4-Carbonne, Pierre. Evaluer la performance des bibliothèques: une nouvelle norme. BBF, 1998, n°6, t.43. p.41 disponible en ligne [<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-06-0040-005>] consulté le 15/02/2015
- 5-Peignet, Dominique. La bibliothèque peut-elle survivre à ses consommateurs ? BBF, 2005, n°1, t 50. p.38-45 disponible en ligne sur [<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2005-01-0038-009>] consulté le 15/02/2015.
- 66 -García-Morales, Elisa. La gestion de la qualité en Espagne. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 1, 1998 [consulté le 05 avril 2015]. Disponible sur le Web : <<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-01-0072-013>>. ISSN 1292-8399
- 7 -Giappiconi, Thierry et Girard-Billon, Aline. L'évaluation dans les bibliothèques publiques françaises. *Bulletin des bibliothèques de France* [en ligne], n° 1, 1998 [consulté le 18 avril 2015]. Disponible sur le Web : <<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-01-0078-014>>. ISSN 1292-8399.
- 8 -Debrichy, Isabelle. Quelques outils qualité au service de la bibliothéconomie. Cahier de la documentation, 2009.
- 9 -Lexique définitions normalisées (ISO 9000). Extrait du document AFNOR (Association Française de Normalisation) NF EN ISO 9000 octobre 2005. En ligne sur [www.e-filipe.org/modules/qualite/glossaire.pdf] consulté le 20/03/2015
- 10 - Deming, W. Edwards. Hors de la crise. Paris : economica, 1991. 352 p
- 11 - Dans les bibliothèques non informatisées, le bulletinage se fait sur une fiche cartonnée par titre. L'ensemble des fiches constitue le Kardex, du nom d'une marque de meuble de classement, qui est un classeur horizontal.
- 12 -Lovelock, Christopher ; Lapert, Denis. Marketing des services : stratégie, outils, management. Paris : Publi Union, 1999. P.532
- 13 - Lovelock, Christopher ; Lapert, Denis. Op. cit, p.405.
- 14 - Quatrebarbes, Bertrand. Usagers ou clients ?écoute, marketing et qualité dans les services publics.2ème éd. paris : éd. d'organisation, 1998, p.331

- 15 - Lovelock, Christopher; Lapert, Denis. Op.cit, p.406.
- 16 - Bessiere, Jérôme. Le management total de la qualité en bibliothèque. Mémoire d'étude pour l'obtention de diplôme de conservateur de bibliothèque. Lyon, ENSSIB, 1998,98 p.
- 17 - Giappiconi, Thierry ; Carbone, Pierre. Management des bibliothèques : programmer, organiser, conduire et évaluer la politique documentaire et les services des bibliothèques de service public. Paris : éd. Du cercle de la librairie, 1997. 264 p.
- 18 - Giappiconi, Thierry ; Carbone, Pierre 1997. Op. cit. p.250
- 19-Carbone, Pierre. Evaluer la performance des bibliothèques : une nouvelle norme. BBF, t 43 N°6-1998 disponible en ligne sur [<http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1998-06-0040-005>] consulté le 12/03/2015
- 20-Cicero, Jérémy. Un tableau de bord qualité croisant la mesure de la performance de la politique qualité et des processus. Qualiblog, 2011. Disponible en ligne sur [<http://www.qualiblog.fr/objectifs-indicateurs-et-tableaux-de-bord/un-tableau-de-bord-qualite-croisant-la-mesure-de-la-performance-de-la-politique-qualite-et-des-processus/>] consulté le 12/03/2015.
- 21-Baaziz, Abdelkader. Management des systèmes d'information : réflexion sur l'amélioration des performances des ressources humaines en tenant compte de l'exigence qualité : cas de la division des opérations Sonatrach. Mémoire pour l'obtention du diplôme de master en management des systèmes d'informations. Perpignan : Univ. de Perpignan, 2005.
- 22-Baaziz, A. (2005). Op. Cit.p.40
- 23-Baaziz, A. (2005) Op. Cit.p.40
- 24 Baaziz, A. (2005) Idem. P.41
- 25-Thomas, Jean-Louis. ERP et progiciels de gestion intégrés : sélection, déploiement et utilisation opérationnelle, les bases du SCM et du CRM. 3éd. Paris : Dunod, 2002. 308 p.

Présentation d'ouvrage par l'auteur:

Brahim BRAHAMIA, *Economie de la santé – évolution et tendances des systèmes de santé : OCDE – Pays de l'Est – Maghreb*, Bahaeddine édition, Constantine, 2010, 470 p.

L'économie de la santé, une branche des sciences économiques, revêt une importance croissante de nos jours. Depuis le développement de la médecine et les progrès engendrés dans la thérapeutique et dans la technologie des soins, le secteur de la santé a été longtemps considéré du ressort des médecins. L'expansion du système de santé en vue de prendre en charge les besoins des habitants d'une part, et la volonté des pouvoirs publics, garants de la justice sociale dans l'accès aux soins des citoyens, d'autre part - ont mobilisé des ressources financières dont la croissance au fil du temps a souvent dépassé celle de la richesse nationale. Le cas des pays industriels est assez illustratif à ce titre. En effet, depuis la fin de la deuxième guerre mondiale, les Etats engagés dans les efforts de la reconstruction, ont pour la plupart, mis en place puis développé des systèmes de protection sociale ; il s'agit de politiques sociales visant à la fois la redistribution des revenus et la réalisation du bien-être au profit des populations, profondément marquées par les privations et le fardeau d'un conflit enduré pendant des années.

Les investissements dans l'expansion de l'offre de soins et l'extension de la couverture sociale ont été deux facteurs qui ont contribué à l'amélioration de l'accès aux soins des habitants. Au Royaume-Uni, un Système National de Santé a été mis en place dès 1948, suite à l'adoption du rapport présenté alors par William Beveridge et Ernest Bevan. En Allemagne, un système de protection sociale, institué par le chancelier Bismarck était déjà en vigueur depuis 1883. L'ex-URSS disposait d'un système de santé général et gratuit dont Sémachko en était le précurseur.

Au cours de l'après-guerre les dépenses de santé ont épousé une tendance à la hausse, stimulées par différents facteurs – démographie, hausse du niveau de vie, développement et décentralisation des systèmes de soins, technologie de soins innovante, etc.. Les pouvoirs publics y avaient trouvés d'abord un facteur d'entraînement d'autres secteurs économiques, industrie de la chimie, des équipements médicaux, électronique, et fort pourvoyeur d'emploi.

A la fin de la période de reconstruction en France dite les « Trente glorieuses » (1950-1970??), la maîtrise des dépenses de santé devenait une préoccupation centrale. Il est alors fait appel à la science économique en vue de fournir des outils d'aide à la décision aux fins de la rationalisation et de maîtrise des dépenses. L'approche découlant de l'analyse Coûts/avantages, Coûts/efficacité, Coûts/utilité est sollicitée. Aux Etats-Unis

l'intervention de l'analyse économique dans le champ de la santé est relevée dès 1963, grâce à la contribution J. K. ARROW¹.

L'analyse économique revêt alors une importance accrue ; elle suscite l'intérêt des responsables des politiques de santé et mobilise de plus en plus de chercheurs, de praticiens, et de managers, chacun selon leurs préoccupations. Elle s'impose désormais comme une discipline à part, et fait partie des cursus de formation des praticiens.

En Algérie, des cours d'économie de la santé sont dispensés aux étudiants de la sixième année de médecine, à ceux de la filière pharmacie et de chirurgie dentaire, et ce depuis une vingtaine d'années. L'auteur, à son retour de l'Université Montpellier 1 où il a obtenu son doctorat en 1991, et à la sollicitation de la faculté de médecine de l'Université Mentouri – Constantine, a dispensé des cours d'économie de la santé au profit de nombreuses promotions de médecins. Il s'est alors attelé à mettre à la disposition des étudiants un ouvrage d'économie de la santé.

Le manuel comporte trois parties: la première est consacrée aux principes de l'économie de la santé, la seconde aux systèmes de santé et financement dans les pays de l'OCDE et l'Europe de l'Est, et enfin la troisième est dédiée aux systèmes de santé maghrébins, Algérie, Maroc et Tunisie.

L'auteur présente dans cet ouvrage les bases théoriques d'une discipline nouvelle, *l'économie de la santé*, et y décrit la structure et le fonctionnement du système de santé ; ce dernier fait l'objet de régulation de la part de l'Etat, soucieux à la fois d'assurer l'accès aux soins aux habitants, quel que soit leur revenu ou leur état de santé, et de maîtriser les dépenses induites, dont la croissance excède souvent celle du Produit Intérieur Brut de la nation. Le marché de la santé étant en fait un quasi marché, l'auteur explique les motivations de l'intervention de l'Etat, qui entrave le libre jeu de l'offre et de la demande des services de santé, et décrit les leviers utilisés dans la régulation tendant à éviter -ou de corriger- les comportements déviant des acteurs : prestataires publics ou privés, organismes d'assurance maladie, demandeurs de soins, etc.

Le lecteur y découvre le lien qui existe entre la santé et l'économie : la croissance économique détermine les ressources allouées à la santé. Lorsque l'économie est dynamique, elle suscite une meilleure allocation de ressources pour la santé, et inversement. D'autre part une main d'œuvre en bonne santé est capable de contribuer à l'augmentation de la richesse nationale par une meilleure productivité en l'absence de la

1 John Kenneth ARROW, *Uncertainty and the Welfare Economics of Medical Care*, The American Economic Review, N° 5, December, 1963.

maladie et de l'handicap, d'accumuler de l'épargne et favoriser ainsi l'investissement ; ceci, lorsque les individus vivent plus longtemps et achèvent leur vie active, au service du développement. Dans ces conditions la scolarisation des enfants sera menée à terme, et l'économie nationale bénéficiera par conséquent d'une main d'œuvre de plus en plus qualifiée, en mesure d'améliorer les revenus et générer le bien-être.

A la question du financement, l'auteur consacre une longue analyse et fait appel à l'expérience de nombreux pays. L'augmentation des dépenses exige des ressources supplémentaires qui proviennent en général des cotisations de la sécurité sociale, de la fiscalité et des paiements directs des usagers. En cas d'insuffisance les gouvernements doivent souvent intervenir pour effectuer des arbitrages afin d'éviter d'une part, le déficit des caisses d'assurance maladie, et d'autre part l'exclusion des démunis de l'accès aux soins. Les systèmes de santé dépendent de l'état de l'économie et d'autres facteurs dont: la démographie et l'évolution de sa structure, les mutations intervenant dans la charges de morbidité et le comportement des usagers. Les pouvoirs publics sont alors appelés à engager des réformes en vue de la rationalisation des ressources, de l'adaptation de l'offre de soins à la demande et de conférer une plus grande efficacité aux services de santé. Le lecteur trouvera dans cet ouvrage, le rappel des trains de réformes engagées dans certains pays occidentaux, ceux de l'Europe de l'Est, sans oublier celles appliquées dans les pays du Maghreb dont les systèmes de santé se trouvent aujourd'hui en pleine transition.

Brahim BRAHAMIA, *Economie de la santé – évolution et tendances des systèmes de santé : OCDE – Pays de l'Est – Maghreb*. Bahaeddine édition, Constantine, 2010, 470 p.

L'auteur: Professeur des Universités, polyglotte, il exerce à l'Université Constantine2- Abdelhamid Mehri. Il est économiste de la santé, expert consultant dans le domaine des systèmes de santé et de protection sociale. Docteur en sciences économiques de l'Université Montpellier 1 en 1991, il a dirigé de nombreux travaux de recherches dont plusieurs thèses de doctorat soutenues sous sa direction.

Publications de l'Université Abdelhamid MEHRI
Constantine 2

Sciences Humaines et Sociales
Revue

Achevée d'imprimer sur

BAHAEDDINE
Editions Diffusions

Instructions aux Auteurs

- 1- La Revue des Sciences Humaines et Sociales, éditée par l'Université Abdelhamid MEHRI - Constantine est une revue ouverte à toutes les disciplines de la recherche relevant des Sciences Humaines et Sociales. Elle s'adresse aux enseignants et aux chercheurs dans ce domaine.
- 2- La revue publie les études et les travaux de recherches dans les trois langues : arabe, français et anglais. Chaque article doit être accompagné d'un résumé rédigé dans les trois langues. (8-10 lignes maximum et suivi de 3 à 5 mots-clés en petits caractères, taille 9).
- 3- L'article doit être inédit et ne pas avoir été envoyé en même temps à d'autres éditeurs.
- 4- La revue reçoit les articles par courrier électronique uniquement. L'article doit être accompagné d'un curriculum vitae limité à deux pages résumant son cursus et ses axes de recherche.
- 5- Le texte de l'article doit être rédigé selon les règles de méthodologie académiques: (structures de l'exposé : introduction – paragraphes numérotés – conclusion – liste bibliographique).
- 6- Le texte doit être conforme aux règles de référencement et de notes de bas de pages. Les références doivent respecter les normes éditées par l'APA (American Psychological Association: indiquer entre parenthèses l'auteur, la date de chaque document cité et la page dans le corps du texte, exemple: Kaddache, 1980, 55). Tous les documents cités dans le texte doivent figurer dans la liste des références en fin de texte.
- 7- Pour les besoins techniques de publication, il est demandé d'insérer une copie des tableaux, graphiques, photos, schémas, cartes géographiques etc. intégrés dans le corps du texte, et l'envoyer comme fichier séparé du texte avec obligation de référencier les documents inclus: une légende, un titre et un numéro. Utiliser impérativement les chiffres arabes.
- 8- Le texte sera, dans la mesure du possible, d'une longueur comprise entre 3000 et 6.000 mots, soit 8 à 20 pages au maximum, bibliographie et notes comprises.
- 9- Le texte de l'article en Arabe sera rédigé en Simplified Arabic, taille 16 dans le corps du texte et 12 en bas de notes, et en Times New Roman pour le texte en langue étrangère, taille 12, et 10 en bas de notes
- 10- L'article sera soumis à une évaluation anonyme par deux experts dans le domaine. L'avis des experts sera notifié, par courrier électronique, aux auteurs. Si l'article est retenu sous réserve, l'auteur est tenu d'y apporter les corrections requises dans les délais impartis.
- 11- Le résultat de l'évaluation ne peut faire l'objet de recours.
- 12- La décision ultime de publication de l'article est du ressort du comité de rédaction
- 13- Les analyses, les commentaires et les opinions émises dans les articles n'engagent que leurs auteurs.
- 14- La soumission d'un article se fait en format Word, document attaché à l'adresse électronique suivante: revueuc2@univ-constantine2.dz

Directeur de la Revue

Pr. Mohamed El Hadi LATRECHE
Recteur de l'Université Abdelhamid
MEHRI - Constantine 2

Rédacteur en Chef

Pr. Fatima Zohra GUECHI

Comité de rédaction:

Dr. Fatiha ABBASSI - BENCHEIKH LEFGOUN
Pr. Mohamed Larbi AGGOUNE
Dr. Karima BENGHASSINE
Dr. Yacine BENKARA
Pr. Azzedine BOUDERBANE
Pr. Brahim BRAHMIA
Pr. Mohamed DJEDIDI
Dr. Fatiha HAMADI
Pr. Djamel Eddine SAIDOUNI

Secrétariat

Dr. Khadidja BOUKHALFA
Chaouki BOULAOKDAM
Yasmina ZEMOULI

Conseil Scientifique:

Mohamed AMINE, Université M. bn. Abdallah Fes- Maroc
Mohamed Cherif BELMIHOUB, ENA- Alger
Mohamed BEN BOUZIANE, Université de Tlemcen
Houria BENBARKAT, Univ. A. Mehri-Constantine2
Mebarek BOUACHA, Univ. A. Mehri-Constantine2
Noura BOUHANNACH, Univ. A. Mehri-Constantine2
Abdelhakim BOUHROUM, Univ. Badji Mokhtar - Annaba
Seloua BOULBINA, Collège international de philosophie
Abderrahmane BOUQAF, Univ. A. Saadallah- Alger2
Mahmoud BOUSSENA, Univ. A. Saadallah- Alger2
Eric BOUTIN, Université de Toulon- France
Hallouma CHERIF, Université d'Oran2
Fouad CHIHA, Univ. A. Mehri-Constantine2
Jocelyne DAKHLIA, EHESS- Paris
Abdelhamid HENIA DIRASET -Tunis
Aissa KADRI, Université de Tours -France
Bouba MEDJANI, Univ. A. Mehri-Constantine2
Mohamed MESBAHI, Univ. Mohamed V-Rabat Maroc
Laurent MUCCHIELLI, Univ. D'Aix Marseille
Fatma OUSSEDIK, Univ. A. Saadallah- Alger2
Saït OZERVERLI, University Yildiz - Istanbul
Abla ROUAG, Univ. A. Mehri-Constantine2
Nacerddine SAIDOUNI, Univ. A. Saadallah- Alger2
Yousra SEGHIR, Université Manouba -Tunisie
Said SOUAM, Univ, Paris Ouest- Nanterre La défense
Fethi TRIKI, Professeur émérite –Tunisie

Correspondance

Direction des Publications et de l'Animation Scientifique, Université Abdelhamid MEHRI -
Constantine2, 25000 ALGERIE e-mail : revueuc2@univ-constantine2.dz //+ 213 (0) 31.82.45.67

SOMMAIRE

Avant-propos, Pr. M.Elhadi LATRECHE, Recteur et Directeur de la revue	5
Éditorial, FZ.GUECHI, Rédactrice en chef	7
Modalités de travail, le comité de rédaction	9

Les articles

- *Jeunesse en Algérie. Champs cliniques, psychosociaux et politiques.*

Mourad MERDADI	13
----------------------	----

- *Démarche qualité: outils de gestion et mise en œuvre dans les bibliothèques.*

Mohand Zine AOUAZ	49
-------------------------	----

- Présentation d'ouvrage: *Economie de la santé – évolution et tendances des systèmes de santé: OCDE – Pays de l'Est – Maghreb*, Bahaeddine édition, Constantine, 2010, 470 p.

Brahim BRAHAMIA	69
-----------------------	----

Avant-propos

La revue des Sciences Humaines et Sociales de l'université Abdelhamid MEHRI – Constantine2 sort le premier numéro de la nouvelle série avec un nouveau titre et un nouveau numéro d'identification ISSN. Ce numéro est entièrement conçu par une nouvelle équipe, que je tiens à féliciter particulièrement pour la qualité du travail accompli. La revue est réalisée au sein de la nouvelle université Abdelhamid MEHRI – Constantine2. Toutefois, ce n'est pas une nouvelle revue dans le sens où elle s'inscrit dans la continuité de l'ancienne revue des Sciences Humaines de l'ex université Mentouri – Constantine qui a donné naissance à trois nouvelles universités: Les Frères Mentouri- Constantine1, Abdelhamid MEHRI – Constantine2 et Constantine3.

Ainsi, la publication continue, avec notre ferme engagement de lui garantir l'accompagnement et l'environnement qui lui permettront de garder, au moins, le niveau de qualité de la revue mère, la régularité de la parution et l'ambition d'atteindre les plus hauts niveaux des publications universitaires.

Pr. Mohamed Elhadi LATRECHE

Directeur de la Revue,
Recteur de l'université
Abdelhamid MEHRI – Constantine2

Editorial

La revue "**Sciences Humaines et Sociales**" est la continuité de la "Revue Sciences Humaines" de l'ex université Mentouri, dans les domaines qu'elle porte en titre. Cette livraison porte le numéro 43, le premier dans cette nouvelle série éditée par l'université Abdelhamid Mehri-Constantine². Le comité de rédaction a reçu plus d'une cinquantaine d'articles, depuis le lancement officiel de notre revue par l'appel à contribution, et la publication de l'adresse électronique et de l'ISSN sur le site de l'université en décembre 2014.

Le présent numéro comporte des articles signés par des enseignants chercheurs confirmés et par de jeunes chercheurs, de l'intérieur et de l'extérieur de notre université. La répartition, inégale par discipline, dépend de la disponibilité des articles validés par deux évaluateurs à la fois. L'explication réside, en partie, dans les attitudes nuancées des évaluateurs sollicités. D'une part, ceux qui coopèrent et font un suivi rigoureux et qui méritent toute notre reconnaissance, et d'autre part ceux qui tardent à répondre pour diverses raisons. Les modalités d'évaluation, de relecture, de suivi et parfois de réécriture expliquent aussi les délais.

Nous sollicitons l'indulgence des lecteurs pour toutes les fautes ou coquilles qui pourraient être relevées, malgré l'attention accordée à la lecture et à la correction de l'ensemble des papiers retenus. Nous escomptons pour les prochains numéros pouvoir disposer d'une plus grande diversité dans les contributions et des textes tenant compte des critères de publication.

Les contributions retenues – riches et variées- expriment certaines des préoccupations de recherche actuelles, même si elles n'en traduisent pas toute la complexité.

Le premier volet s'ouvre sur un article du Pr. Mohamed Larbi Aggoun, qui traite de la contribution de notre contrée au patrimoine universel de l'humanité, depuis l'aube de l'histoire. Il y incite les jeunes chercheurs à déconstruire le discours colonial par le renouvellement des questionnements et par de nouvelles recherches archéologiques.

De l'identité historique le Pr. Mourad Merdaci nous transpose sur le terrain "clinique" des adolescents en mal d'intégration sociale et en souffrance. Il analyse les troubles des jeunes et les programmes de prise en charge en cette phase de transition entre la dépendance et la volonté d'autonomie de soi, dans une société qui a tendance à dompter les individus et à les soumettre aux normes dominantes, dans des rapports sociaux et familiaux parfois conflictuels.

Dans son article traitant de l'émancipation des femmes Monia Rekik – Aouini réactualise l'approche de Tahar El Haddad pour déconstruire les mécanismes de la violence symbolique dans la société, exprimés par les comportements masculins et intériorisés par les femmes elles-mêmes.

Dans le même ordre d'idées, Fatiha Fatmi explique comment Nawel Saadaoui remet en cause "la hiérarchie masculine pyramidale" qui fonde la "centralité masculine". Par une rétrospective sur la longue durée, elle rappelle les fondements théoriques qui ont institué la discrimination entre les races, les couches sociales et les religions pour faire ressortir ce qui est de l'ordre du culturel, et ce qui est de l'ordre du religieux, dans les pratiques et comportements sociaux.

Naima Hellali et le Pr. Nasreddine Lifa enquêtent sur les représentations de l'école parmi les jeunes étudiants qui se destinent à l'enseignement. Des hypothèses sont proposées pour expliquer les motivations valorisant ces choix professionnels au sein des familles dans un contexte de mutations et d'incertitudes face à l'emploi.

Les articles du premier volet ont en commun une approche par la déconstruction des discours, l'analyse des comportements et des représentations ainsi que la recherche d'équilibres psychologiques, sociaux ou culturels. Les contributions du second volet s'intéressent aux activités de la recherche universitaire dans une optique pragmatique pour en améliorer le rendement. Salima Kouka traite de la politique de sauvegarde des archives en détaillant les conditions requises dans les différentes étapes. Elle relève l'absence de culture archivistique aussi bien parmi les professionnels que parmi les usagers ; elle invite à une formation plus appropriée.

Les "Public Creative Commons" sont un nouveau concept pour signifier le libre accès aux informations en ligne dans un contexte bien déterminé. Souad Bouanaka explique ce modèle et le défend dans la mesure où il assure aux créateurs – de toutes disciplines – un espace de partage et de libre consultation qu'ils définissent selon leurs volontés. Cependant, l'adhésion aux "public Creative commons" reste timide : les lois -nationales- régissant les droits d'auteur peinent à trouver le juste milieu entre la protection de la création et sa libre diffusion.

Mohand Zine Aiouaz quant à lui, propose la "roue de Deming" comme une démarche de qualité pour les bibliothèques universitaires. De la théorie à la pratique, en passant par les différentes étapes, l'auteur en démontre l'efficacité dans un contexte d'auto évaluation que l'institution pourrait adopter en vue d'atteindre les objectifs programmés.

Nous nous inscrivons dans cette "démarche qualité" de façon à promouvoir une recherche universitaire objective, rigoureuse, en phase avec son environnement et qui traite de toutes les questions de société. Bonne lecture.

Pr. Fatima Zohra GUECHI

Rédactrice en chef

Modalités de travail

- Nous avons opté pour le contact à distance, par email. C'est plus facile et plus simple pour tout le monde. De plus, cela garantit la neutralité du secrétariat de rédaction. Nous recevons l'article proposé à la publication par email à l'adresse de la revue **revueuc2@univ-constantine2.dz**.
- Le secrétariat accuse réception de l'article par email ce qui constitue une preuve de sa date de soumission.
- Dans la semaine qui suit, après consultation des collègues du Comité de rédaction les plus proches du thème abordé l'article est envoyé dans l'anonymat à deux experts au moins, accompagné de la grille d'évaluation.
- Après avoir reçu l'avis des deux experts nous transmettons le résultat à l'auteur de l'article examiné : accepté en l'état, accepté avec réserves ou rejeté.
- A cette étape de l'opération, commence le suivi de l'article par le comité de rédaction en relation avec l'auteur, surtout en cas remaniements et corrections.
- Si l'article est accepté tel quel, une promesse de publication est délivrée à l'auteur(e).
- Une fois le numéro en cours de la revue finalisé, nous sommes en mesure de transmettre à l'auteur, à sa demande, un exemplaire de l'article avant l'impression effective du numéro concerné de la revue.
- Après le bouclage de chaque numéro, ou à la demande, la rédactrice en chef pourra de remettre des attestations d'expertise aux collègues qui auront contribué à l'évaluation des articles soumis.
- Nous informons nos jeunes doctorants que la revue ouvre une rubrique: Thèses soutenues dans laquelle l'auteur(e) ou un membre du jury propose une présentation de la thèse. Des notes de lecture et des présentations d'ouvrages sont aussi encouragées.
- Nous sollicitons des collègues universitaires désireux de contribuer à l'expertise des articles de la Revue des Sciences Humaines et Sociales de notre université de bien vouloir nous contacter par email et nous envoyer leur cv succinct, mettant en évidence leurs publications et les domaines de compétence.
- Nous sollicitons un soutien agissant à la fabrication de notre revue, par l'écriture des articles et l'expertise en des délais respectables (un mois).
- La Revue ne peut accepter des articles dont la présentation n'est pas conforme aux critères établis. Les auteurs sont tenus de procéder eux-mêmes aux corrections demandées par les experts.
- Les classements internationaux des revues tiennent compte de leur visibilité et accessibilité en anglais ; aussi est-il demandé un résumé dans les trois langues: arabe, anglais et français.

Le Comité de Rédaction

